
مستقبل التاريخ
د. خالد عزب
المجلس الأعلى للثقافة

إن مستقبل التاريخ لن يكون في كتب تعتمد على النصوص فقط، بل سيعتمد على نوع جديد من الكتب التاريخية تقوم بالأساس على الصورة والرسومات (الجرافيك) الشيقة، هذا النوع يُعرف بكتب القهوة (Books coffee)؛ لأن الفرد يتصفحها للتسلية والمعرفة في أوقات الفراغ، ولأنها ستكون منافسًا حقيقيًا لشاشات التلفاز والإنترنت في جذب عين القارئ لمشاهدتها وقراءتها، وقد يلحق بهذا النوع من الكتب (CD) أو (DVD) عليه فيلم أو لقاء أو تسجيل لحدث مرتبط بموضوع الكتاب. أما الكتب التاريخية المحققة كالمخطوطات سيكون موضعها المكتبات الرقمية على شبكة الإنترنت؛ لذا سينحصر دور المؤرخ مستقبلاً في الدراسات الأكاديمية أو المجلات المتخصصة أو في المساعدة لتقديم المادة التاريخية على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى دور المؤرخ في تفسير التاريخ والبحث في ثغراته.

من هنا يقول مؤلف هذا الكتاب : "سوف يستغرب الكثيرون من عنوان هذا الكتاب (مستقبل التاريخ)، لكني سأدع القارئ لكي يستكشف، من خلال ما سأقدمه، سواء عبر المدخل والرؤية أو عبر الشرح المفصل للنموذج، وهو ذاكرة مصر المعاصرة، طارحًا سؤالاً أساسيًا: هل للتاريخ مستقبل في العالم الرقمي؟!".



تصميم الغلاف : هبة الله حجازي



خالد عـزب

مقدمة

سوف يستغرب الكثيرون من عنوان هذا الكتاب "مستقبل التاريخ" لكني سأدع القارئ لكي يستكشف من خلال ما سأقدمه، سواء عبر المدخل والرؤية، أو عبر الشرح المفصل للنموذج، وهو "ذاكرة مصر المعاصرة"، طارحًا سؤالًا أساسيًا: هل للتاريخ مستقبل في العالم الرقمي؟

خالد عزب

هناك تساؤل يثار بين حين وآخر حول كيفية نمو المعرفة، اليوم يُطْرَح تصور جديد يتحدى الفكرة القائلة إن البيولوجيا وحدها هي التي قادت إلى نشوء المهارات العقلية. إن ما يبرهن عليه هو أن قدرات مثل طاقة الإبداع والمهارات اللغوية والعمل هي نتيجة لعملية مستمرة من التخصيب الثقافي بالتفاعل مع العالم الذي نعيش فيه، سواء مع أناس آخرين أو أشياء مادية أخرى.

هذه الفكرة تذهب إلى أن العقل البشري دائم التغيير يتفاعل مع كل متغير في الحياة سواءً كان هذا المتغير ثقافيًا أو أشياء أو تقنيات جديدة، على نحو ما تفاعل الإنسان مع ابتكار البردي كمادة لتسجيل يومياته كوثيقة ترتقي بالتعاملات بين البشر لسلم أعلى في الإنجاز الحضاري، وكتفاعله اليوم مع الهاتف النقال بتقنياته المتعددة التي تغير مفهوم الاتصال ونقل المعلومات.

يرجح علماء الآثار أن أول ظهور للإنسان على الأرض منذ حوالي 200.000 سنة مضت، مرت منها 140.000 سنة دون تحول كبير في نمط حياة هذا الإنسان، أو ظهور بوادر لخطوات تنبئ عن تقدمٍ ما في حياته، فماذا حدث وأدى إلى تحول في قدرة الإنسان على التفكير والابتكار، كابتكار الأدوات الحجرية والرسم على الكهوف؟

هذا السؤال كان مثار جدل بين العديد من الباحثين في نقاش علمي جرى بجامعة كمبردج بالمملكة المتحدة عام 2007 تحت عنوان "العقل البشري الحكيم".

إن القائلين بتطور العقل الإنساني بيولوجيًا يذهبون إلى أن الإنسان استغرق 140.000 عام لكي ينمو عقله بيولوجيًا، لكن الحقيقة أن هذه الحقبة الزمنية الطويلة تكونت خلالها المجموعات البشرية، وتحولت الجماعة إلى قبيلة، واكتسبت خبرات التحرك كمجموعات في الغابات وأحراشها.



إن خبرة التعامل مع محيط الإنسان كانت هي الخبرة التي استنفدت الكثير من السنوات من الإنسان، لتبدأ الذاكرة الإنسانية مرحلة الاحتفاظ بذكريات الماضي والتعرف على الموجودات الحاضرة وتخطيط المستقبل وتصوره.

إن الفرق بين البشر والحيوانات في مجال القدرة العقلية، هو ترجمة حياة المجتمع البشري إلى قوة مشتركة لمصلحة البشر، أكثر فاعلية بكثير من تحرك مجموعات الحيوانات التي يقتصر دورها إما على الهرب من الحيوانات الأخرى المهاجمة أو الهجوم المنفرد على حيوانات أخرى، فالبشر تمكنوا من التعاون في مهام مثل استخدام القوة المتحدة لعدد من الأفراد لتحريك شيء ثقيل أو الصيد معًا، هنا يظهر الفرق بين الإنسان والحيوان، فالأخير لا يجيد سوى التقليد، بينما الأول طوَّر مهاراته عبر السنين، فالقدرة على التعلُّم هي أبرز مميزات الإنسان التي ساعدته على تنمية ذاكرته والبناء على مخزونها خبرات متراكمة، فالحيوانات تتعلَّم من خلال الملاحظة العشوائية لما تقوم به الحيوانات الأخرى، ومن النادر جدًّا تعرُّف الحيوانات على قيمة الابتكار.

أدرك الإنسان أهمية القدرة على تخمين نوايا الآخرين، ففي خلال عملية التدريس يدرك كل من المدرس والطالب نوايا الآخر، ولا تكون نظرة الطالب للمدرس هي نظرة الملاحظة العشوائية، لكن الطالب المنتبه جيدًا يضيف إلى نفسه أكثر من مجرد ملاحظة، بإعمال العقل فيما يطرح عليه، هنا تصبح عملية التعلُّم أكثر فاعلية.

يرى دويت ريد، أحد علماء الأنثروبولوجيا في جامعة كاليفورنيا، أن النقطة الحاسمة في تاريخ تطوُّر الحضارة، كانت منذ عشرة آلاف سنة، عندما تغيَّرت علاقة البشر بالأشياء المحيطة بهم بوضوح، ففي هذا الوقت تقريبًا بدأت مجموعات من الصيادين وممن يجمعن الثمار في استبدال معدات صيد الحيوانات، باستئناسها وإقامة حظائر لها، وبزراعة المحاصيل ثم جني ثمارها، بدلاً من مجرد التقاطها من الأشجار، هنا فعل الإنسان تحوَّل إلى الإنجاز، ويضيف دويت ريد: "وبالتالي أصبح حل المشكلات بديلاً للتنقل من مكان إلى آخر"، هذا يعني ظهور القدرة على التعليم المنظم والقدرة على العمل والقدرة على حل المشكلات، وظهرت قدرة العقل على التكيُّف مع التغيير الثقافي فتفتقَّت عبقرية الإنسان.

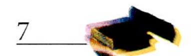
لطرح تساؤل هام أيضًا حول علاقة قدرة الإنسان على الابتكار وعلاقة ذلك باللغة، قام ديترايتش ستاوت وزملاؤه في كلية لندن بعمل مسح ضوئي للمخ لدى ممارسة ثلاثة من علماء الأنثروبولوجيا صنع أدوات مماثلة لأخرى تعود إلى العصر الحجري، وتوصلوا إلى أن الأجزاء التي نشطت في المخ عند هؤلاء العلماء هي نفسها الأجزاء المستخدمة في اللغة. ويقول ستاوت: "إن تكوين جملة معقدة وصنع أداة يشكلان تحديين متشابهين، ومن ثم تكون العملية الرئيسية وراءهما متشابهة، فهي تعتمد على أجزاء متداخلة من المخ".

كان سكوت فُري من جامعة أوريجون قد توصَّل بعد دراسة مرضى إصابات المخ، وبعد عمل مسوح للأفراد الأصحاء إلى أن مناطق الفص الأيسر من المخ حاسمة في قدرة الإنسان على استخدام الأدوات، وتظهر تلك المناطق كذلك كمحرك لقدراتنا على القيام بإشارات رمزية، هذه المناطق لو دُمِّرت أو دُمِّر بعضها يؤثر ذلك على قدرة الإنسان على الحراك.

مراكز النطق في المخ الإنساني تؤكد أن اللغة مكون أساسي في الإنسان مثلها مثل الحواس التي لديه، والتي لها مراكز مماثلة في المخ، ومن هنا فإن القول بأن اللغة ابتكار إنساني خالص، قول في حاجة إلى المزيد من البرهنة على صحته، فاللغة في بدايتها كانت محدودة لمحدودية حاجة الإنسان إليها، الذي طوَّرها وأكسبها يومًا بعد يوم مرادفات جديدة تعبِّر عن تطوُّر الحياة اليومية لديه، فاللغة كائن حي يتطوَّر ويكتسب الجديد يومًا بعد يوم.

لم تكن اللغة في بداية الحضارة الإنسانية سوى أداة تواصل بين الأفراد ثم بين الجماعة والجماعات الأخرى ثم بين الأمم، ومع تنامي أعداد البشر وتفوُّقهم، اختلفت اللغات وتفاعلت مع البيئة المحيطة بها.

إن قدرة الإنسان على التفكير تجعله مختلفًا عن سائر الكائنات، وتقع الأجزاء المسئولة عن التفكير في القشرة الخارجية للمخ، وهي مع مراكز الذاكرة في المخ تساعدنا على الربط بين الماضي والحاضر وتصوُّر المستقبل.



والسؤال الذي نختم به، لماذا لم يُنمِّ الفرد ذاكرته بيولوجيًّا على غرار الإنسان البدائي أو إنسان الغابة الذي يرى بعض العلماء أن الذاكرة نمت لديه بيولوجيًّا، أم الإنسان خُلق والذاكرة جزء أساسي منه؟

يثير الماضي تساؤلات عديدة، وللماضي علم يدرسه هو التاريخ، الذي أصبح هو ذاته محل تساؤلات مثيرة، فإلى اليوم يُقدم التاريخ من خلال كتابات المؤرخين سواءً في الكتب أو المجلات العلمية أو الثقافية أو الصحف، لكن مع تقدم وسائل التكنولوجيا باتت الأفلام الوثائقية مادة خصبة تجذب الكثيرين للتاريخ.

علم التاريخ موضوعه دراسة أحوال المجتمعات الماضية، أي دراسة تطوُّر الإنسان وما أنتجه من منجزات حضارية، وما تركته هذه المنجزات من تأثير في تطوُّر الحضارة المعاصرة، هذا التعريف يُعد متقدمًا جدًّا عن موضوع علم التاريخ قديمًا، حيث كان الغرض الرئيسي من التاريخ مدح ولي الأمر وتمجيد الدولة، لذا لم يهتم قدامى المؤرخين بالحياة اليومية للبشر، لذا كان التاريخ قديمًا انتقائيًا، فالمؤرخون كانوا ينتقون الأحداث والوقائع التي يؤرخونها (القصص التي يسردها المؤرخون من الماضي) مركِّزين على الأحداث التي تجذب انتباهنا، وذلك ما يدفعنا للقيام بقصِّها على المعاصرين.

لهذا كله تُعد كتب التاريخ كنوزًا دفينة، فهي عمل مفصَّل قام بسرده المؤرخون، ودائمًا ما تغمرنا هذه الكتب بالسعادة حيث الحنين إلى الماضي، ولكن ليس هذا كل شيء بالنسبة إلى المؤرخين المعاصرين، لأننا لسنا فقط في حاجة إلى تقديم الماضي، بل أيضًا لشرحه وتفسيره، فالوصول إلى سياق أوسع للقصة يكون غير مقصور فقط على أحداثها المتتالية وإنما أيضًا للمغزى من وراء هذه الأحداث، خاصة أن أهداف علم التاريخ الآن أصبحت أوسع نطاقًا وأكثر تنوعًا.

لكن السؤال المطروح الآن هو لماذا نهتم بالتاريخ؟

هناك إجابات عديدة عن هذا السؤال، بعضها مفرط في إجاباته على نحو أن الاهتمام يكون بهدف الوصول إلى الحقيقة المجردة، لكن هذه الإجابة تكون كاملة لو كان الهدف علميًّا بحتًا، أو للتعرُّف على الماضي وما به من مآثر، أو لدراسة



السلبيات والإيجابيات في تاريخ البشرية، أو لأنه مكون أساسي من المكونات الثقافية لأي شعب، وحقيقة الأمر أن كل ما سبق يُعد إجابة مبدئية حول السؤال المطروح، لأن الإجابة الواقعية هي أن كل ما سبق ليس سوى نتيجة لاهتمامنا بالتاريخ، فالتاريخ أساس لتثقيف المجتمع وإرشاده لقواعد السلم والحرب وإدارة شئون الدولة والتخطيط لمستقبلها، من هنا يتحول مفهوم التاريخ من نطاق العلوم النظرية إلى العلوم العملية، لأنه علم يرتبط بوجود الدولة وعناصرها المتمثلة في الأرض والشعب والسلطة السياسية ويعبر عنهم جميعًا بأنهم هوية الوطن ووجوده.

لذا عندما يعود الحاضر إلى الماضي، يكون الماضي مركزًا قويًا، وغالبًا ما يكون التفكير في التاريخ في شكل سؤال يتأرجح ما بين ما التاريخ؟ ولمن يكون؟

مثل هذه الأسئلة ضرورية لوجود التاريخ، فإذا كان الماضي دون فجوات أو مشكلات لما اكتملت مهمة المؤرخ، حيث إن التاريخ يُعد نوعًا من أنواع الجدل، فهو جدل بين الحاضر والماضي، وجدل بين ما حدث بالفعل وما سيحدث مستقبلاً.

يروي المؤرخون القصص، ساعين بذلك إلى إقناعك ببعض الأفكار، فالأساليب التي يتبعونها تقوم على الحقيقة، حيث إنهم يقدمونها بإنصاف حتى إذا أساءت إلى البعض، كما يتوجَّب عليهم ترتيبها ترتيبًا زمنيًّا وجغرافيًّا، وتقديم أعمال من سماتها جذب الانتباه، ساعين بذلك للوصول إلى سياق شيِّق وممتع يتناسب مع الماضي.

نستخلص من هذا أن الماضي ليس القصة التي تُروى وحسب، ولكنه في مجمله مشوش وغير مرتب إلى حدٍّ ما ويتسم بالتعقيد كالحياة التي نحياها، فالتاريخ يخلق الشعور بالحيرة، وذلك من خلال السعي للوصول إلى نموذج وسياق ومعنى وقصص سهلة للقارئ، من هنا نستطيع أن نعود إلى الماضي لكي نفهم حقيقة التاريخ في الماضي.

التاريخ تغيَّر مفهومه ومضمونه من عصر هيرودت إلى الآن، لكن التغيُّر الحقيقي كان في فترة الانتقال إلى عصر الثورة

الصناعية والدولة المعاصرة، باعتباره جزءًا مما سُمِّي العلوم الإنسانية بشكلها الحديث كآلية من آليات السلطة التي تعمل على السيطرة على المجتمع من خلال التعليم والانضباط وإعادة ترتيب مدركات وذاكرة المجتمع.

المستقبل

إذا كان التاريخ قد تغيَّر عبر العصور، فلماذا لا يتغيَّر الآن مرة أخرى؟

حقيقة الأمر أن الماضي يتم استرجاعه في الحاضر، حيث يتم إعادة إنشاء الصلة بينهما، خاصة أن عملية كتابة التاريخ مليئة بالأسئلة وهناك عنصر ما يجذبنا نحو الماضي ويحثنا على دراسة التاريخ حيث لم يكن الناس يعيشون كما نعيش نحن الآن.

لكي ندرك هذا لا بد أن ندرك أن الطباعة غيَّرت حياة البشر، فالكتاب المطبوع والصحيفة والمنشور وبطاقات الدعاوى وغيرها من أنواع المطبوعات خلقت مجتمعات مغايرة عن مجتمعات ما قبل الطباعة، فالإنسان صار قارئًا مثقفًا وكائنًا اتصاليًّا جيدًا، كما غيَّر التلغراف من طبيعة الاتصال بين المجتمعات والدول، والإذاعة صارت في كل ركن من أركان حياة الإنسان اليومية، كذلك التليفزيون الذي صار دوره نقل الوقائع مشاهدة للناس في أماكنهم البعيدة، بل إن كل هذه الأدوات صارت مرجعًا تاريخيًّا نعود إليه الآن لنشاهد التاريخ حيًّا أو مقروءًا من مصادره الأصلية وليس عبر وسيط، ومع ظهور الأفلام الوثائقية لا سيما أفلام الحربين العالميتين الأولى والثانية، صارت هذه الأفلام وسيلة ممتازة لرواية التاريخ، وصارت الصورة الحية مع السيناريو المحكم والراوي هي أدوات التأثير الرئيسية للأحداث التاريخية.

في الماضي كانت السير الشعبية تقوم مقام الأفلام الوثائقية في تسلية الجمهور، غير أن الراوي في السير الشعبية كان يضفي على روايته حبكة روائية مسلية خارج السياق الحقيقي للحدث التاريخي، وهو يضاهي هنا ما يعرف اليوم بالمسلسلات التاريخية، لذا فإن التاريخ الحقيقي هو الذي يوضِّح لنا أمورًا مختلفة لشعوب مختلفة، وتطوُّر مهارة الإنسان

في التأريخ للماضي هو المحك لرغبة هذا الإنسان في الاستفادة من هذا المخزون المتراكم للمعرفة والخبرة الإنسانية. فالتاريخ إذن بالنسبة للمجتمع بمثابة الذاكرة.

من هنا فإن مستقبل التاريخ لن يكون في كتب تعتمد على النصوص فقط، بل سيعتمد على نوع جديد من الكتب التاريخية تقوم بالأساس على الصورة والرسومات (الجرافيك) الشيِّقة، هذا النوع يعرف بكتب القهوة (books coffee)، لأن الفرد يتصفَّحها للتسلية والمعرفة في أوقات الفراغ، ولأنها ستكون منافسًا حقيقيًّا لشاشات التلفاز والإنترنت في جذب عين القارئ لمشاهدتها وقراءتها، وقد يلحق بهذا النوع من الكتب (CD) أو (DVD) عليه فيلم أو لقاء أو تسجيل لحدث مرتبط بموضوع الكتاب. أما الكتب التاريخية المحقَّقة كالمخطوطات فسيكون موضعها المكتبات الرقمية على شبكة الإنترنت، ولذا سينحصر دور المؤرخ مستقبلاً في الدراسات الأكاديمية أو المجلات المتخصِّصة أو في المساعدة لتقديم المادة التاريخية على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى دور المؤرخ في تفسير التاريخ والبحث في ثغراته. فلن تكون هناك أمة ليس لديها موقع تاريخي شامل لها على شبكة الإنترنت، من هنا جاء اهتمام مكتبة الكونجرس بهذا الموضوع، والذي لم يقتصر على مجرد ذلك فحسب، بل سعت إلى إقامة مكتبة تراثية عالمية بالاشتراك مع اليونسكو تضم نوادر التراث العالمي لكل أمة على شبكة الإنترنت تشارك فيها دول العالم بتقديم أفضل ما لديها من مواد تاريخية وأرشيفية ووثائقية.

التاريخ إلى أين؟

قديمًا كانت كل دولة تحتفظ بوثائقها داخل دار الوثائق القومية... الآن كل دولة تسعى إلى إتاحة هذه الوثائق والتعريف بها عبر شبكة الإنترنت، وهناك منهجان في هذا الصدد، الأول تطبقه الولايات المتحدة، بإتاحة ما تراه غير ضار بسياستها الجارية من وثائق كاملة على شبكة الإنترنت، والمنهج الثاني لدى الأرشيف البريطاني الذي يتيح بيانات وصفية كاملة للوثائق المتاحة للاطلاع.

لكن العالم يتجه الآن إلى ما هو أوسع من ذلك ألا وهو إقامة مواقع إلكترونية أو مكتبات رقمية أو ذاكرة تاريخية على شبكة الإنترنت لكل دولة، هذا النوع من المواقع صارت الحاجة إليه مُلِحَّة لسببين: الأول يتمثل في إقبال الأجيال الجديدة على تكوين ثقافتها عبر الوسيط الرقمي وليس عبر الوسائط الناقلة للمعرفة والعلم في صورها المضادة سابقًا. الثاني: تعدُّد المواد والمصادر التاريخية، وهو ما يجعل من برامج الحاسب الآلي ميزة كبيرة في ربط هذه المواد بعضها مع بعض لتعطي من مدخلات متعددة نتائج متكاملة لمدخل واحد مطلوب البحث عنه.

فمن المصادر التاريخية الجديدة المواد الإذاعية، والمواد التليفزيونية، وأرشيف الإنترنت، والصحافة، والصور الفوتوغرافية، والأفلام السينمائية، والأفلام التسجيلية، بالإضافة إلى المصادر التقليدية كالكتب، والدوريات، والوثائق، والعملات، وطوابع البريد، والآثار وغيرها.

هذه المواد جميعًا من الممكن في حالة وصفها في بطاقة وصفية شاملة تتضمَّن الكلمات التي يمكن أن يبحث من خلالها المستخدم عن هذه المادة أن تشكِّل مرجعية لاستعادة المادة عبر البحث على شاشة الحاسب الآلي، وهناك مداخل متعدِّدة لتصميم الصفحة الرئيسية للموقع الرئيسي، منها مداخل تتبع موضوع البحث مثل: الحكام، رؤساء الوزراء، الموضوعات كالحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الفنية، الحياة العلمية، إضافة إلى الأحداث الهامة، فضلاً عن الشخصيات العامة في مقابل البحث بالموضوع، وهناك أيضًا البحث من خلال المواد، مثل: الصور، الوثائق، الأفلام، التسجيلات الصوتية، الخطب، الصحف والمجلات، الخرائط، النقود، طوابع البريد، الكتب، الأوسمة والنياشين، الأغلفة والملصقات، الإعلانات.

لكن هذا كله يجب أن يُعزَّز بمواد تاريخية موضوعية تشرح ببساطة كل ما يتعلَّق بتاريخ البلد، حيث إن مستخدم الموقع يفترض فيه أن يكون باحثًا عن مادة تاريخية يريد أن يقرأ حولها أو أن يتعلم قبل أن يستخدم هذا الكم الهائل من المواد،

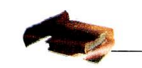


وإذا أضفنا إلى ذلك مقالات ودراسات لمؤرخين في أيقونة (icon) خاصة تتناول قضايا بعينها أو تفسيرًا أو شرحًا لحدث تاريخي، يكون الموقع التاريخي قد اكتملت أركانه.

هكذا سيكون تقديم التاريخ للمجتمع خلال السنوات القادمة، لكن هناك فروقًا بين أن يُقرأ التاريخ من كتاب به نص تاريخي أو من خلال موقع تاريخي على الإنترنت، هي كما يلي:

الكتاب التاريخي	الموقع التاريخي
يقف عند رؤية مؤلفه للموضوع.	يدع القارئ يشكل رؤيته الخاصة به من خلال المواد المتاحة له.
ينتهي العمل فيه بمجرد طباعته.	يمكن تصحيح معلوماته والإضافة إليه.
لا يتفاعل مع قارئه.	تفاعلي حيث يمكن للقارئ المشاركة في الإضافة إليه.
محدود التوزيع.	ليس له حد في الانتشار.
مادته محدودة على صفحاته.	مواده متعددة تخدم الموضوع الواحد وتتنوَّع بصورة تلفت عين المشاهد.
للأجيال الحالية.	تاريخ للمستقبل.

بل يمكن أن يتفاعل مستخدم المكتبة أو الموقع التاريخي مع جمهوره سواءً عبر البريد الإلكتروني، أو عبر فتح نقاش حول مسائل أو قضايا تاريخية محدَّدة، يشارك في النقاش علماء تاريخ مع الجمهور، خاصة في قضايا تاريخية خلافية. إن

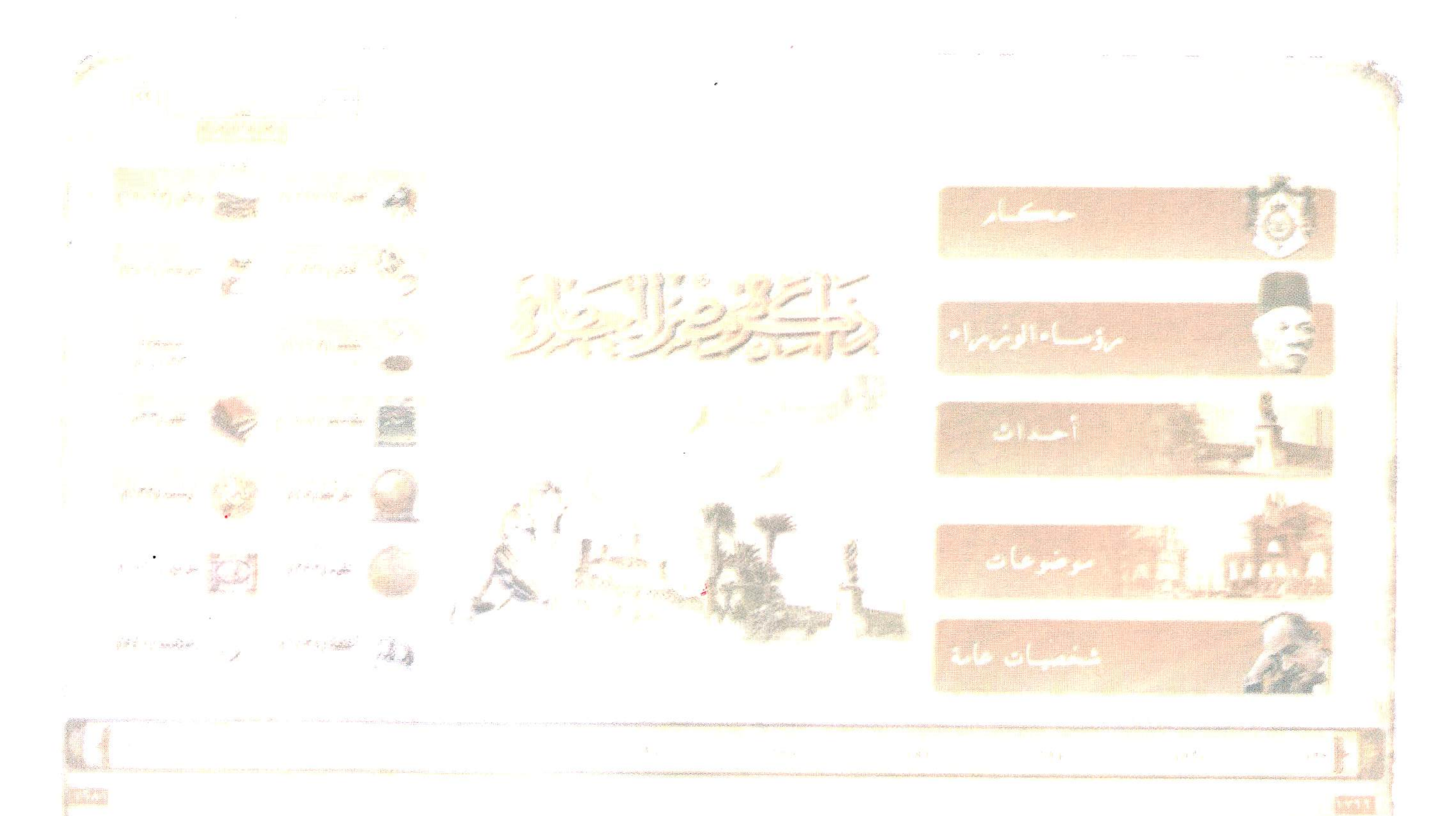


هناك ميزة إضافية للمكتبات الرقمية التاريخية، هي أنها بمثابة سجل وطني يحفظ كل ما يتعلق بتاريخ الوطن في ذاكرة لا تختفي ولا تحترق بمرور الزمن أو لأي سبب من الأسباب، فالوثائق لدى دار الوثائق القومية، والمواد التليفزيونية لدى محطة التلفاز الوطنية، والنقود لدى البنك المركزي، والصحف لدى المؤسسات التي تصدرها وهكذا، لكن المكتبة الرقمية هي الوعاء الذي يجمع كل المواد التي لها علاقة بذاكرة الوطن. ويعزِّز مثل هذا النوع من المكتبات الرقمية المحتوى الرقمي للدولة أو الأمة على الشبكة العنكبوتية التي يجري الصراع حولها من قبل العديد من الدول والمؤسسات، كلٌّ يريد موطئ قدم له على هذه الشبكة إثباتًا لهويته وشخصيته.

إن الذاكرة الرقمية التاريخية تشبه الفيلم السينمائي في عرضه للمشاهد التي سرعان ما تتحوَّل إلى ذاكرة الإنسان، بعضها مشاهد ينساها وبعضها يتذكَّرها في موقف ما.

ستعود بكم الذاكرة سنين طوالاً إلى الوراء فتردكم إلى الماضي الذي لم نكن نحن جزءًا من مشاهده يوم أن كانت بلادنا في بدايات نهضتها المعاصرة، حيث كان أجدادنا يناضلون من أجل تحديث بلادهم والحصول على حقوقهم. وأنتم حين تستعرضون مشاهد من حياتهم اليومية، سترونهم وكأنهم أشخاص حقيقيون يعملون ويقاتلون، يتعذبون ويناضلون، ويعيشون حياتهم بأدق تفاصيلها، ستأخذكم إلى المدن والقرى، هكذا سيكون مستقبل التاريخ، صورة من الماضي تبعث عبر شاشة الكمبيوتر كي تقرأها الأجيال القادمة.





حكام
رؤساء الوزراء
أحداث
موضوعات
شخصيات عامة

ذاكرة مصر.. اقرأ تاريخك بصورة مختلفة

ثار نقاش عام حول عدم قراءة الأجيال الجديدة لتاريخ مصر، لكن هذا يعود إلى أن شبكة الإنترنت هي الوسيلة التي تقدم لهذه الأجيال معارفها، فضلاً عن كونها تقدم المادة بصورة مثيرة وثرية تجذب القارئ. لذا فإن موقع ذاكرة مصر المعاصرة http://modernegypt.bibalex.org الذي يقدم التاريخ بالصورة والصوت ويدعمه بالوثائق والحقائق التاريخية والأبحاث والدراسات، يمثل صورة جديدة لقراءة تاريخ مصر بمختلف جوانبه ليعيش القارئ داخل أجواء عصر مضى بمختلف زواياه،



فمن الخطأ التركيز على الجوانب السياسية التي تهم الغالبية العظمى من الباحثين والمؤرخين أو الجوانب الاقتصادية فقط. فالتأريخ هو محاولة لرسم صورة لما كان وتحليل الأحداث ومسبباتها ونتائجها لكي نصل إلى النتائج التي نعيشها اليوم، فتاريخ مصر هو أمس الذي ساهم في تشكيل اليوم، وحاضرنا هو جزء من مستقبل الغد الذي ينتظرنا.

حرصت ذاكرة مصر على تقديم حياة المصري الذي عاش على أرضها في عهد محمد علي وأبنائه وأحفاده، وعاصر ثورة 23 يوليو وابتهج بنصر أكتوبر 73، المصري الذي مر عليه حكام تولوا أمور بلاده، بعضهم أصاب ونهض وارتقى بها وبعضهم أخفق.. إنه المصري الذي يعيش اليوم على أرض مصر، وستؤرّخ له الأجيال القادمة.

لذا اعتمدت الذاكرة على تقديم التاريخ بصورة متكاملة، فقدمت ما يزيد عن 50 ألف صورة و18 ألف وثيقة وآلاف القصاصات الصحفية والمانشتات العريضة والأخبار الطريفة التي نشرتها الجرائد والمجلات، وقدمت النقود المصرية ووثيقة السلطان العثماني التي تنص على إصدار الجنيه المصري، والطوابع الملصقة بالخطابات عندما كان الخطاب هو الوسيلة الأولى للربط بين الأحباب والمعارف وفي المصالح الحكومية. كما جاءت ذاكرة مصر بالأنواط والأوسمة التي كرمت بها مصر أبناءها المميزين، ولتكتمل الصورة أكثر عرضت الذاكرة لمشاهد من الحياة اليومية في مصر ومن حياة الزعماء والحكام ومن خطبهم وأقوالهم ومواقفهم من خلال مجموعة من الأفلام والخطب الهامة والصوتيات النادرة. تستطيع أن تستمع لخطبة الرئيس جمال عبد الناصر مرارًا وهو يعلن تأميم قناة السويس، ولخطاب نصر أكتوبر لتعيش لحظات النصر بروح من عاشوها في عام 1973، وتستمع للنشيد الوطني لسنة 1919 ولنوادر المطربين وطرائفهم فتأخذك الذاكرة لماضي لم تكن جزءًا منه، ولكنك تبحر فيه بسهولة وبضغطة زر.

من خلال ذاكرة مصر المعاصرة، يمكنك أن تقرأ التحقيقات اليومية في كبرى القضايا التي شغلت الرأي العام فتطّلع على قضايا وأحداث متنوعة، منها ما حدث في عام 1921 حين اهتز المجتمع السكندري على وقع جرائم اختفاء السيدات.

وتعدَّدت الأقوال وانتشرت الشائعات وروج البعض لوجود خلل أخلاقي ساد بين نساء الإسكندرية، لتكتشف في النهاية أنها جريمة مدبرة لقتل النساء من قبل أشهر سفاحتين في تاريخ مصر وهما ريا وسكينة. ويستريح بالك عندما تعلم أن أول حكم بالإعدام ينفذ في السيدات كان من نصيبهما، ليعود الأمن إلى الإسكندرية من جديد.

إذا كنت من هواة جمع الطوابع فأنت أمام موسوعة مؤرخة لأكثر من ألف طابع بريد بدءًا من عهد الخديوي إسماعيل وحتى اليوم، فستجد طابع البريد المصري في مراحل تطوُّره المختلفة عندما توسَّطه الهرم وأبو الهول وكتب عليه "تمغة مصرية" في عهد إسماعيل، وأن تتصفَّح الطوابع التذكارية التي حرصت هيئة البريد على إصدارها لتخليد الانتصارات والمواقف الحاسمة كتأميم القناة وإعادة فتحها من جديد وتوسعتها، وطوابع بمناسبة الذكرى المئوية لأول صحيفة مصرية هي الوقائع المصرية، وطوابع تحمل صور الزعماء والأدباء والمفكرين والعلماء لتكون بمثابة الوسام على صدر كل مصري ليفتخر بهم، فكم من طابع يحمل صورة أمير الشعراء وكوكب الشرق وعلماء قدموا لمصر وللعالم الكثير كالدكتور مصطفى مشرفة والدكتورة سميرة موسى، وغيرهم كثير وكثير.

ولا تقتصر أهمية الطوابع على أنها مجرد شيء تذكاري فقط، بل ساهمت في التأريخ الدقيق لبعض الأحداث التي لم يهتم بها المؤرخون كثيرًا، أو اختلفت المصادر في تحديد تاريخها فكان الطابع بمثابة القول الفاصل في هذا الخلاف.

أما إذا كنت من هواة الفنون بمختلف أشكالها فستجد ضالتك في ذاكرة مصر المعاصرة، حيث يستطيع عشاق الفن السابع أن يتعرَّفوا على فنانيها عن قرب من خلال سيرهم الذاتية وأعمالهم، بالإضافة إلى بعض اللقاءات التليفزيونية التي سجَّلوها وأيضًا أفيشات أفلامهم والأخبار التي تناولت أعمالهم بالسلب وبالإيجاب.

وإذا كنت من هواة المسرح فتعرَّف على جوق جورج أبيض واستمتع بعميد المسرح يوسف بك وهبي وهو يؤدي أدواره على خشبة مسرح رمسيس. وللأوبرا نصيب من ذاكرة مصر، تجدها منذ عصر الخديوي إسماعيل عندما قرَّر أن يكون في

مصر دار للأوبرا ترتقي بالمصري وتليق بضيوف حفل افتتاح قناة السويس. ويمكنك التعرف على أوبرا عايدة لتغوص في تفاصيل العمل والإعداد له، ولتشاهد بالصور مأساة الحريق الذي شبَّ بها، وإعادة بنائها من جديد لتواصل مسيرتها. كما يمكنك أن تستمع لسيد درويش وهو يشدو بألحانه العذبة، ولمنيرة المهدية وهي تغني لتوت عنخ آمون متفاخرة بأنها من أبنائه، لكي تدرك أن الغناء كان جزءًا من تاريخ مصر، فعندما اكتشفت مقبرة توت عنخ آمون أهدتنا منيرة المهدية تلك الأغنية الرائعة احتفاءً باكتشاف كنز من كنوز مصر.

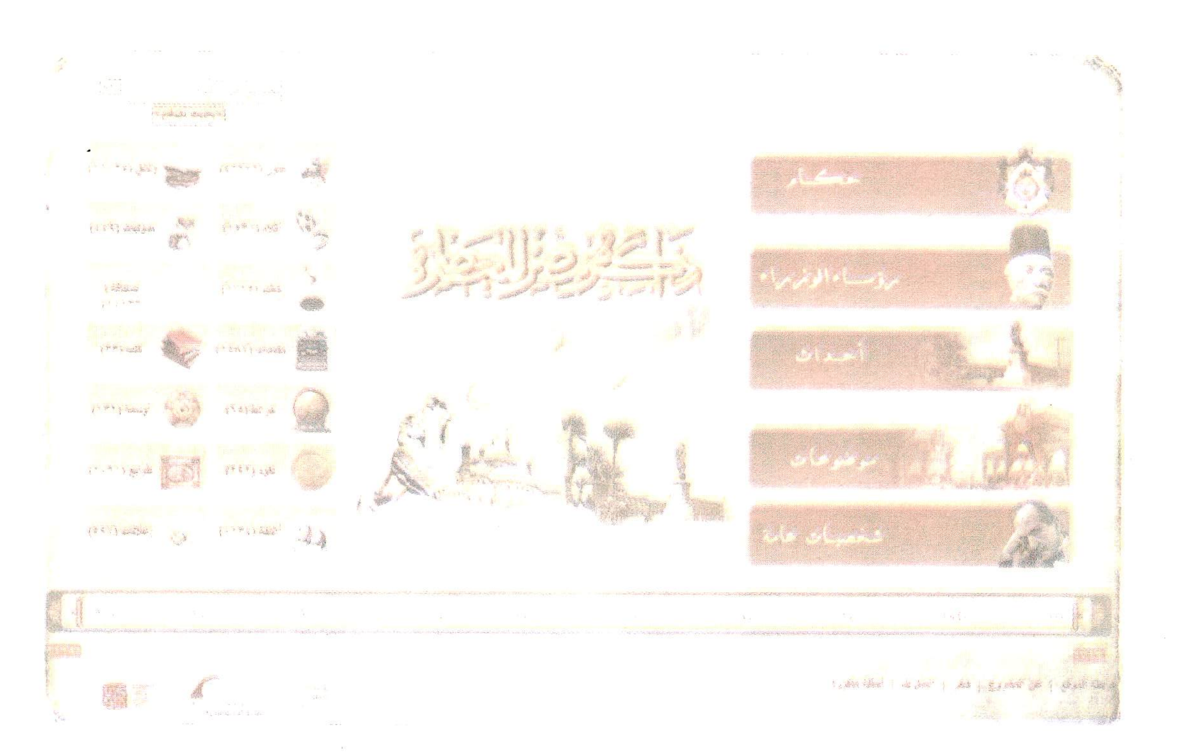
لمزيد من الفكاهة والطرافة أدعوك لتصفُّح الإعلانات المتاحة عبر الموقع لتسمع عن الزمبوك، ذلك الدواء العجيب الذي يحتاج إليه كل مصري كما جاء في الدعاية له، ولتشاهد أحدث أنواع الوابورات التي تعد الطعام في دقائق، ولتربح اليانصيب وتشارك في مسابقات النابلسي الممتاز: نابلسي سعد زغلول، وهو أحد ماركات الصابون التي انتشرت في منتصف الثلاثينيات معتمدة بصفة أساسية على زعامة سعد زغلول وحب الناس له في الترويج للمنتج.

إعلانات كثيرة من خلالها تشاهد تطوُّر فكرة وأسلوب الإعلان وتستمع بالصيغة الفكاهية التي اعتمدت عليها وسائل الدعاية لجذب أكبر عدد من الجمهور. ولعل ذلك يعكس لنا بصفة أساسية مدى انتشار الصحافة في ذلك الوقت وإلا ما كان الإعلان قد راج لولا وجود قراء، ولكن لا بد أن أشير إلى نقطة هامة في هذا الشأن، وهي اعتماد الإعلان بصورة أساسية على الصورة فما زال هناك فئة من المصريين لم يكونوا ملمِّين بالقراءة والكتابة، فخاطبوا هذه الفئة من خلال صور طريفة تقدم الفكرة ذاتها.

ولكن قبل أن يتبادر إلى ذهنك عزيزي القارئ سؤال عن تاريخ مصر المكتوب والمدعَّم بالمصادر والمراجع والوثائق، أجيبك بأن في انتظارك أكثر من 1500 مقال تاريخي يقدم لك التاريخ ليس كما اعتدت أن تقرأه ولكن بحيادية تامة، يعرض السبب والنتيجة دون التأييد أو المعارضة. وعليك أنت أن تساهم في التحليل والمشاركة إذا كنت من المهتمِّين

بالتاريخ، حيث يقدم الموقع خدمة نشر الأبحاث العلمية لأساتذة التاريخ والاجتماع والسياسة والاقتصاد، وكل ما يتناول مصر ومجتمعها وعاداتها وتقاليدها، إلخ.

نوادر وكنوز أدعوك لكي تشاهدها عبر هذا الموقع، فهنا تاريخ مصر يختلف، بل هو غير تقليدي، فهل ستستمتع وتشاركنا في كتابة تاريخ مصر. إن النماذج التقليدية لتقديم التاريخ لا تسمح بإبداء الرأي أو إضافة مواد له، لكننا هنا نسمح لك بأن تشارك في صناعة تاريخ مصر، خاصة أننا نهتم بالتاريخ على أرض مصر حتى لو كان ورقة تخص فلاحًا في طهطا أو رخصة لأول دار عرض سينمائي في ريف مصر، في مدينة مطوبس بكفر الشيخ.


حكام
رؤساء الوزراء
أحداث
موضوعات
شخصيات عامة

تتميز ذاكرة مصر المعاصرة بسهولة التصفُّح وتنوع المداخل، حيث يستطيع الزائر الإبحار في تاريخ مصر عن طريق أكثر من مدخل رئيسي منها:



حكام مصر : ابتداءً من محمد علي باشا وحتى الرئيس الراحل محمد أنور السادات، ومن خلال هذا المدخل – الحُكَّام– يستطيع الباحث أن يتعرَّف على مصر في عهد كل حاكم وأهم التغيُّرات التي طرأت عليها في مختلف النواحي سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية، إلخ.

رؤساء الوزارات المصرية: يستعرض هذا المدخل تاريخ النظارات المصرية منذ عهد الخديوي إسماعيل، حيث شكّلت أول نظارة مصرية برئاسة نوبار باشا نوبريان وحتى وزارة الرئيس محمد أنور السادات الثالثة، والتشكيل الوزاري لكل وزارة، بالإضافة إلى السيرة الذاتية لكل رؤساء الوزارات في مصر وألبومات الصور ومجموعات الوثائق الخاصة بهم والأرشيف الصحفي لكل منهم.

الموضوعات: يضم هذا المدخل خمسة موضوعات رئيسية هي:

الحياة السياسية: ويندرج منها (الدستور – المجالس النيابية – الدواوين والنظارات والوزارات – الأحزاب السياسية – القضاء– القضية المصرية – ثورات وحروب – الأسطول – انتخابات واستفتاءات – معاهدات واتفاقيات – شارات الحكم– الحركات السياسية والوطنية – مراسيم وفرمانات وقوانين – مفاوضات ومراسلات – شئون داخلية – شئون خارجية).

الحياة الاقتصادية: ويندرج منها (الزراعة – الصناعة – التجارة – الري – وسائل النقل والمواصلات – الاتصالات السلكية واللا سلكية – السد العالي – قناة السويس – الطباعة والمطابع – النقابات المهنية).

الحياة الاجتماعية: ويندرج منها (المجتمع المصري – الإعلام والصحافة – المدن والقرى والأقاليم – الجمعيات الأهلية– الطب والصحة العامة – الرياضة والأندية الرياضية).

الحياة العلمية: ويندرج منها (التعليم – المجامع والمراكز البحثية والعلمية – الرحلات والكشوف الجغرافية).

ثقافة وفنون: ويندرج منها (ثقافة وأدب وفنون – القصور الملكية – المتاحف – أبنية ومنشآت).

الأحداث الهامة: من خلال مدخل الأحداث الهامة يستطيع الباحث أن يلقي نظرة سريعة على أبرز الأحداث التي مرت بها مصر خلال قرنين من الزمان كالحملة الفرنسية على مصر، وتولي محمد علي باشا حكم مصر، وحملة فريزر، ومذبحة القلعة، وامتياز قناة السويس، والثورة العرابية، وإعلان الحماية البريطانية على مصر، وثورة 1919، وتأسيس بنك مصر، واكتشاف مقبرة توت عنخ آمون، ومعاهدة 1936، وحرب أكتوبر 1973، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، إلخ.

الشخصيات العامة: عبارة عن مجموعة تزيد عن الخمسمائة شخصية من أبرز الشخصيات التي أثرت تاريخ مصر السياسي والثقافي والاجتماعي، شخصيات سياسية بارزة كعمر مكرم، وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، وأحمد ماهر، ومحمود



فهمي النقراشي، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، ومكرم عبيد، وشخصيات فنية أرست قواعد الفن السينمائي في مصر كإبراهيم لاما، وتوجو مزراحي، وجورج أبيض، وبهيجة حافظ، وبشارة واكيم، وهنري بركات، وفطين عبد الوهاب، ويوسف وهبي، ومحمود المليجي، وشخصيات رائدة كعلي باشا إبراهيم رائد النهضة الطبية في مصر، وشخصيات رفعت راية الإصلاح كرفاعة رافع الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، والإمام محمد عبده، بالإضافة إلى كثير من الكتاب والمثقفين مثل عبد الرحمن الرافعي، وعلي مبارك، وعبد الرحمن زكي، وسليم حسن، وفريد شافعي، ويونان لبيب رزق، ونخبة من الموسيقيين والملحنين ورواد الفن الجميل كالشيخ زكريا أحمد، وسلامة حجازي، ومنيرة المهدية، وسيد درويش، وكوكب الشرق أم كلثوم، وموسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب، ومحمد عبد المطلب، ورياض السنباطي، ومحمد القصبجي، وبليغ حمدي، وبيرم التونسي، وأحمد رامي.



حكام مصر من محمد علي إلى السادات

لقد كان تاريخ شعب مصر وكفاحه ونضاله الدائم من أجل تحرُّره واستقلاله ورفعته وتقدمه جديرًا بأن تسجله مكتبة الإسكندرية في ذاكرتها التاريخية التي تؤرِّخ لمصر من عهد محمد علي – مؤسس الدولة الحديثة 1805 – وصولاً إلى عهد الرئيس محمد أنور السادات 1981. ومن الخطأ أن يتناسى أحد ماضي مصر المجيد وملحمة الكفاح الرائعة التي سطرها أبناؤها طوال تاريخها، ذلك الكفاح المتواصل على مر الأجيال. ولا شك أن من حكموا مصر كانوا جزءًا من ذلك التاريخ بكل ما يحمله من إيجابيات وسلبيات.

والفكرة الجديدة التي تقدمها مكتبة الإسكندرية من خلال ذاكرة مصر المعاصرة هي استعراضها للمواد المتاحة عن الحكام ليس فقط من خلال المقالات النصية والدراسات التاريخية، وإنما أيضًا من خلال الوثائق والصور والفيديو والخطب المكتوبة والمسموعة والطوابع والكاريكاتير، وكذلك صحافة ذلك العصر بما تتضمَّنه من أغلفة مجلات ومقالات وصفحات جرائد، وكذلك الأغاني الوطنية والعملات التي تعبِّر عن فترة حكم كل حاكم أو ملك أو سلطان أو خديوي أو والٍ.

وعند دخولنا إلى ذاكرة مصر عبر بوابتها الرئيسية إلى رابط الحكام نجد أول ما نجد قسمًا يحوي سيرهم الذاتية والتي تتضمَّن تلخيصًا لأهم المراحل التي مرُّوا بها عبر حياتهم.



محمد علي باشا

(1848 - 1805)

رأس الأسرة العلوية التي استمرَّت في حكم مصر (1805 - 1952)، ومؤسس مصر الحديثة، ولد عام 1769 بمدينة قولة بمقدونيا (اليونان).

جاء إلى مصر عام 1799 ضمن فرقة عسكرية للاشتراك بجانب الأتراك وبمساعدة الإنجليز لإخراج الفرنسيين من مصر ولكن القوات التركية انهزمت في موقعة أبو قير البرية 1799.

تولّى حكم مصر عام 1805 بإرادة من الشعب، وظلَّ يحكم حتى 1 سبتمبر 1848.

أدركت المنيَّة محمد علي باشا في 2 أغسطس 1849.

إبراهيـــم باشـــا

أكبر أنجال محمد علي باشا، وساعده الأيمن في فتوحاته ومشروعاته.

من مواليد قرية نصرتلي باليونان عام 1789.

جاء إلى مصر هو وشقيقه أحمد طوسون في 28 من أغسطس 1805، وقد بلغ السادسة عشرة من عمره، وكان طوسون أصغر منه بأربع سنوات.

أرسله والده عام 1806 إلى الآستانة رهينة، حتى يسدِّد الجزية السنوية التي وعد السلطان العثماني بتسديدها إذا تولى الحكم في مصر، وقد عاد إبراهيم من هناك في سبتمبر عام 1807.

درس إبراهيم باشا النظم العسكرية على يد سليمان باشا الفرنساوي، وأصبح الأخير ساعده الأيمن في غزواته اللاحقة.

عين قائدًا للحملة الحجازية (1816 - 1819) وهي أول حرب خاضها إبراهيم، وفي هذه الحرب استعان بخبرة الأوروبيين في الحروب فاصطحب معه عددًا من الضباط الأجانب منهم الضابط الفرنسي "فيسيير" أحد ضباط أركان الحرب.

ظل إبراهيم باشا يحارب في شبه الجزيرة العربية حتى تمكن من تدمير مدينة "الدرعية" عاصمة المتمردين. ومنحه السلطان العثماني لقب "أمير مكة".

تدهورت صحة إبراهيم وتوفي في العاشر من نوفمبر 1848.



عبـــاس حلمي الأول

(1854 - 1848)



من مواليد عام 1813 بالإسكندرية.

نجل أحمد طوسون بن محمد علي الذي حضر إلى مصر مع أخيه الأكبر إبراهيم من قولة 1805. قاد والده الحملة إلى الحجاز عام 1811 لمحاربة الوهابيين، وتوفي عام 1816 وعباس في الثانية من عمره.

تولى حكم مصر في 5 ديسمبر 1848 في حياة جده محمد علي باشا، حتى 13 يوليو 1854.

أعاد تشكيل المجلس الخصوصي عام 1849، وعدل اسمه إلى "ديوان محافظة مصر"، كما أنشأ في العام نفسه "مجلس الأحكام"، وكان يشارك المجلس الخصوصي في السلطة التشريعية، كما كان يشرف على السلطة القضائية.

مات مقتولاً عام 1854.



محمد سعيد باشا

(1863 - 1854)

نجل محمد علي باشا الكبير، من زوجته عين الحياة قادن.

من مواليد 17 مارس 1822 بالإسكندرية.

منذ الصغر ألحقه والده محمد علي باشا بخدمة الأسطول، ورُقِّي إلى أن أصبح قائد الأسطول، فهو خامس أمراء البحار في الأسطول المصري.

تولى حكم مصر في 13 يوليو 1854 إلى 18 يناير 1863.

منح سعيد فرديناند ديليسبس في عام 1854 امتياز حفر قناة السويس.

اشتركت مصر في حربين خلال عهد سعيد: حرب القرم، وحرب المكسيك.

أدركته المنية في 18 من يناير 1863.



الخديوي إسماعيل

(1879 - 1863)



نجل إبراهيم باشا ابن محمد علي، وأول من غير لقبه من والٍ إلى خديوي، ويعتبر محمد علي رقم (2) لإدخاله مظاهر الحضارة الأوروبية إلى مصر.

من مواليد 12 يناير 1830، في قصر المسافرخانة بالقاهرة.

تولى حكم مصر في 18 يناير 1863 حتى 26 يوليو 1879.

فتح إسماعيل أبواب مصر على مصراعيها للتدخل الأجنبي بعد أن اندمج في تيار الاستدانة، ومكن الأوروبيين من السيطرة على مرافقها، وكانت أوروبا نفسها تشجع إسماعيل على سياسة الإقراض، كما أن قناة السويس كانت مطمعًا للدول الاستعمارية للتدخل في شئون مصر.

تولى إسماعيل حكم مصر والعمل جارٍ بقناة السويس، فمضى فيه، حتى افتتحت للملاحة عام 1869.

أنشأ دار الكتب في 26 من سبتمبر 1870.

عقد معاهدة مع بريطانيا عام 1877، لمنع الاتجار بالرقيق وإبطال الرق.

أدركته المنية في 6 من مارس 1895.



الخديوي محمد توفيق

(1892 - 1879)



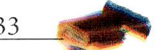
أكبر أنجال الخديوي إسماعيل، والدته هي شفق نور هانم إحدى (محاظي) القصر.

من مواليد 20 أبريل عام 1852 بالقاهرة، وتربى بها. وعندما بلغ التاسعة من عمره أدخله والده مدرسة المنيل، ثم المدرسة التجهيزية، ولم يدرس خارج مصر على خلاف أغلب أبناء الأسرة المالكة.

شكل وزارته الأولى في عهد والده (10 مارس -7 أبريل 1879)، وكانت تضم وزيرين أوروبيين، ولم تدم طويلاً، فقد احتدم الخلاف بينها وبين مجلس شورى النواب، واستهدفت لحركة معارضة انتهت بسقوطها وتأليف وزارة محمد شريف الأولى.

تولى حكم مصر في 26 يوليو 1879 حتى 1892.

أدركته المنية في 7 من يناير 1892.

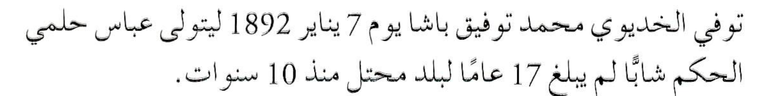


عباس حلمي الثاني

(1892 - 1914)

عباس حلمي الثاني ابن محمد توفيق باشا ابن إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي.

ولد في 14 يوليو 1874 بقصر القبة ووالدته هي الأميرة أمينة هانم كريمة إبراهيم إلهامي باشا وهو أكبر أبناء الخديوي توفيق.



توفي الخديوي محمد توفيق باشا يوم 7 يناير 1892 ليتولى عباس حلمي الحكم شابًا لم يبلغ 17 عامًا لبلد محتل منذ 10 سنوات.



شهد عصره الكثير من مظاهر السيطرة والتدخل الإنجليزي بداية من أزمة الحدود وتشكيل المحكمة المخصوصة وحملة السودان وحادث دنشواي ومشروع مد امتياز قناة السويس.

تنازل عباس حلمي عن أي حقوق في العرش نظير مبلغ 30000 جنيه دفعتها له الحكومة المصرية عام 1931.

توفي في 19 ديسمبر 1944 بسويسرا.

السلطان حسين كامل

(1917 - 1914)



السلطان حسين كامل بن إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي.

ولد في 21 نوفمبر 1853، والدته هي نور فلك هانم.

عين مفتشًا عامًّا لأقاليم الوجهين البحري والقبلي عام 1872 ثم عين ناظرًا للمعارف والأوقاف والأشغال العمومية أثناء حكم والده من 26 أغسطس 1873، حيث تخلى عن منصب ناظر المعارف والأوقاف وبقي ناظرًا للأشغال العمومية حتى عام 1875.

تولى نظارة الحربية مع محافظته على نظارة الأشغال العمومية، وفي 2 مايو سنة 1875 تولى نظارة البحرية فضلاً عن نظارتي الحربية والأشغال، وفي 10 نوفمبر 1876 تولى نظارة المالية وترك نظارتي الأشغال والحربية. وفي عام 1877 تولى نظارة الحربية مع بقائه ناظرًا للمالية.

في 19 ديسمبر عام 1914 تولى عرش مصر بعد خلع الخديوي عباس حلمي الثاني إثر إعلان الحماية البريطانية على مصر في الوقت الذي اندلعت فيه الحرب العالمية الأولى.

توفي في 9 أكتوبر 1917 عن ابن واحد هو الأمير كمال الدين حسين وقد تنازل هذا الابن عن حقوقه في تولي السلطنة.





الملك فؤاد الأول

(1917 - 1936)

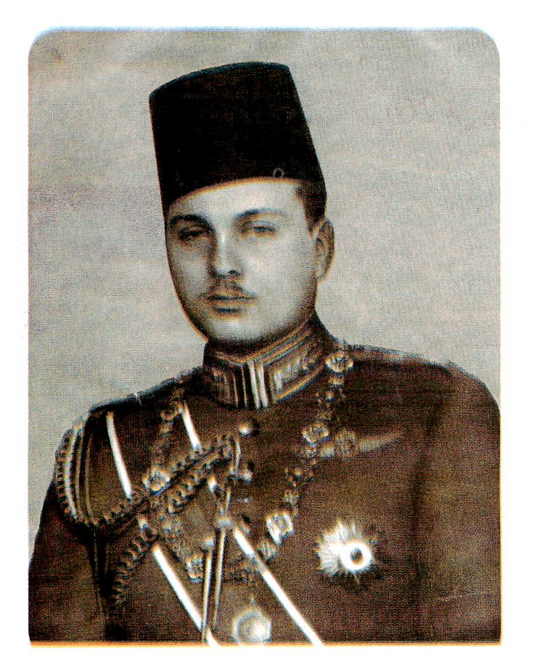
أحمد فؤاد الأول ابن الخديوي إسماعيل بن إبراهيم باشا ابن محمد علي باشا.

ولد في 26 مارس 1868، بقصر والده الخديوي إسماعيل باشا بالجيزة، وهو أصغر أنجال الخديوي إسماعيل.

جلس على عرش مصر في 11 أكتوبر 1917. وكان يبلغ وقتئذ الخمسين من عمره.

شُكلت في عهده أول وزارة شعبية برئاسة سعد باشا زغلول في يناير عام 1924.

توفي في قصر القبة عام 1936، ودفن بمسجد الرفاعي بالقاهرة.



الملك فاروق الأول

(1952 - 1936)

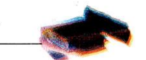
فاروق ابن الملك أحمد فؤاد الأول ابن الخديوي إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي باشا.

ولد في القاهرة في 11 فبراير 1920. والدته الملكة نازلي، وهو الابن الأصغر والولد الوحيد لخمس شقيقات للملك أحمد فؤاد الأول. وقد أصبح وليًّا للعهد وهو صغير السن، واختار الملك فؤاد الأول لولي عهده لقب أمير الصعيد.

في 29 يوليو 1937 اعتلى الملك فاروق الأول عرش مصر دستوريًّا وذلك إثر بلوغه سن الثامنة عشرة (بالتقويم الهجري).

في صباح يوم 23 يوليو 1952 قام تنظيم من الجيش المصري بإحداث ثورة بهدف الإطاحة بالملك فاروق. وفي صباح 26 يوليو 1952 غادر الملك فاروق مصر على اليخت المحروسة وكان في وداعه اللواء محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة إلى أوروبا.

أقام فاروق في روما عاصمة إيطاليا، وكان يزور منها أحيانًا سويسرا وفرنسا، إلى أن توفي بروما في يوم 18 مارس 1965 عن عمر يناهز الخامسة والأربعين، ونقل جثمانه إلى مصر حيث دفن في مسجد الرفاعي بجوار والده الملك فؤاد الأول.



الأمير أحمد فؤاد الثاني

(26 من يوليو 1952 – 18 من يونية 1953)



نجل الملك فاروق الأول الذي حكم مصر (1936-1952) من زوجته ناريمان.

من مواليد 16 يناير 1952، بالقاهرة، وأصبح ملكًا على مصر في 26 يوليو من العام نفسه.

بعد عزل فاروق وتنازله عن العرش لابنه، شكل مجلس وصاية على العرش من الأمير محمد عبد المنعم، وبهي الدين بركات، ورشاد مهنا (ممثل الجيش)، ثم أقال أعضاء مجلس قيادة الثورة رشاد مهنا بعد أقل من ثلاثة أشهر.

استمر ملكًا تحت الوصاية (11) شهرًا وعدة أيام ، وانتهى عرشه بإعلان الجمهورية في 18 يونية 1953، وكان عمره عقب تنازله عن العرش ستة أشهر، وعشرة أيام، وثماني ساعات.

تلقى تعليمه في مدارس سويسرا الداخلية، وكانت الدراسة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وتعلم العربية بعد سن العشرين، ثم التحق بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة جينيف عام 1971 ، وتخرج فيها عام 1975.

زار مصر عام 1991، لحضور حفل زفاف شقيقه من أمه المحامي بالإسكندرية أكرم أدهم النقيب.



محمد نجيب

(1954 - 1953)

ضابط، وسياسي، وأول رئيس للجمهورية.

من مواليد 19 فبراير 1901 بساقية معلا بالخرطوم – طبقًا لملف خدمته، حيث نشأ وترعرع فيها.

التحق بالكلية الحربية في مصر في أبريل عام 1917 وتخرج فيها في 23 يناير 1918، ثم سافر إلى السودان في 19 فبراير 1918 كضابط بالجيش المصري بالكتيبة (17) مشاة، ثم انتقل إلى سلاح السواري (الفرسان) في شندي، وقد ألغيت الكتيبة التي يخدم فيها، فانتقل إلى فرقة العربة الغربية بالقاهرة عام 1921.

دعاه جمال عبد الناصر إلى تنظيم الضباط الأحرار.

في 23 يوليو عام 1952، أعلن أول بيان للثورة باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة، وساعد على نجاح الثورة نصيحة الولايات المتحدة لبريطانيا بعدم التدخُّل العسكري ضد حركة الجيش، وأكد الملحق العسكري البريطاني للمتحدث الرسمي لمحمد نجيب " أن بريطانيا لن تتدخَّل عسكريًّا بشرط الحفاظ على القانون والنظام".

رقاه الملك فاروق في 23 يوليو 1952م إلى رتبة الفريق، مع منحه مرتب وزير، ولكن محمد نجيب أعلن في 26 يوليو عن تنازله عن ذلك وظل برتبة اللواء.

سافر محمد نجيب للإسكندرية في 25 يوليو ليسلم إنذار تنازل الملك فاروق عن العرش إلى علي ماهر الذي اختاره الضباط الأحرار رئيسًا للوزارة – وكلَّفه الملك بتشكيلها في 24 يوليو، ولكن زكريا محيي الدين – المكلّف بحصار قصر الملك– طلب تأجيل هذه العملية لليوم التالي لإراحة الجنود بعد عناء السفر، وفي 26 يوليو 1952 قابل محمد نجيب ومعه جمال سالم وأنور السادات علي ماهر وسلَّمه الإنذار الموجه إلى الملك، وضرورة توقيعه على وثيقة التنازل عن العرش قبل الساعة الثانية عشرة ظهرًا، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساءً، والتنازل عن العرش للأمير أحمد فؤاد الثاني.

بعد الإطاحة بالملك فاروق واستقالة علي ماهر نتيجة للخلافات بينه وبين الضباط الأحرار، أصبح محمد نجيب رئيسًا لمجلس قيادة الثورة وشكل وزارته الأولى في 8 سبتمبر عام 1952، وتولى فيها منصب وزير الحربية والبحرية مع احتفاظه بالقيادة العامة للقوات المسلحة.

في 18 يونية 1953 أصبح نظام الحكم في مصر جمهوريًّا، وعُيِّن اللواء محمد نجيب أول رئيس لمصر، وبذلك تم إلغاء النظام الملكي وحكم أسرة محمد علي.

أدركته المنية في 28 أغسطس 1984.



جمال عبد الناصر

(1970 - 1954)

ضابط، وسياسي، وأول رئيس للجمهورية بالانتخاب.

من مواليد 15 يناير 1918 بالإسكندرية.

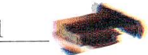
ولد عبد الناصر حسين، والد جمال عبد الناصر في 11 يوليو عام 1888، لأسرة تنتمي إلى شريحة صغار الملاك التي تكسب قوتها من فلاحة الأرض، وحفظ القرآن وتعلَّم مبادئ القراءة والكتابة في كتاب والده بالقرية.

نبعت فكرة إقامة تنظيم للضباط الأحرار برئاسة الملازم ثان جمال عبد الناصر في منطقة منقباد عام 1938، عقب تخرجه حيث التقى هناك بأنور السادات وزكريا محيي الدين، ثم سافر جمال عبد الناصر للسودان.

عُيِّن جمال عبد الناصر رئيسًا لمجلس قيادة الثورة ورئيسًا للوزارة بعد استقالة محمد نجيب في فبراير 1954 بعد أن اتسعت الخلافات بين محمد نجيب وأعضاء مجلس قيادة الثورة، وعقب تدارك هذا الخلاف عاد نجيب إلى رئاسة الجمهورية.

في 17 أبريل 1954 تولى جمال عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء، بعد أن تخلى اللواء محمد نجيب عنها، وظل اللواء محمد نجيب رئيسًا لمجلس قيادة الثورة.

في 24 يونية 1956، انتخب جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية بالاستفتاء الشعبي، وفقًا لدستور 16 يناير 1956، وهو أول دستور للثورة، وظل جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية حتى أدركته المنية في 28 سبتمبر 1970.



محمد أنور السادات

(1981 - 1970)

ضابط، وسياسي، ورئيس جمهورية.



من مواليد 25 ديسمبر عام 1918، بقرية ميت أبو الكوم، بمحافظة المنوفية.

أذاع أول بيان للثورة في صباح 23 يوليو 1952، كما حمل مع محمد نجيب إلى الإسكندرية الإنذار الذي وجَّهه الجيش إلى الملك للتنازل عن العرش.

تولَّى مهام منصب رئيس تحرير جريدتي الجمهورية والتحرير (1953- 1956).

عين وزيرًا للدولة في عام 1954، وعضوًا بمحكمة الشعب في العام نفسه، عقب حادث المنشية الذي اتهم فيه الإخوان بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر.

انتخب رئيسًا لمجلس الأمة (1960 - 1968)، فرئيسًا لمجلس التضامن الأفرو أسيوي عام 1961.

بعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة، أصبح رئيسًا لمجلس الأمة الموحَّد الذي اجتمع عام 1961.

على أثر انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، عمل السادات كرئيس مشارك للجمعية التأسيسية المكونة من (200) عضوٍ التي تقدمت بميثاق العمل الوطني (أذيع في مايو 1962).

انضم للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في عام 1962، وصار عضوًا في المجلس الرئاسي (27 سبتمبر 1962- 27 مارس 1964).

اختير نائبًا لرئيس الجمهورية (17 فبراير - 25 مارس 1964).

عين نائبًا لرئيس الجمهورية (1969 - 1970)، وكان خلالها رئيسًا (بالإنابة) بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وذلك في الفترة (28 سبتمبر - 17 أكتوبر 1970).

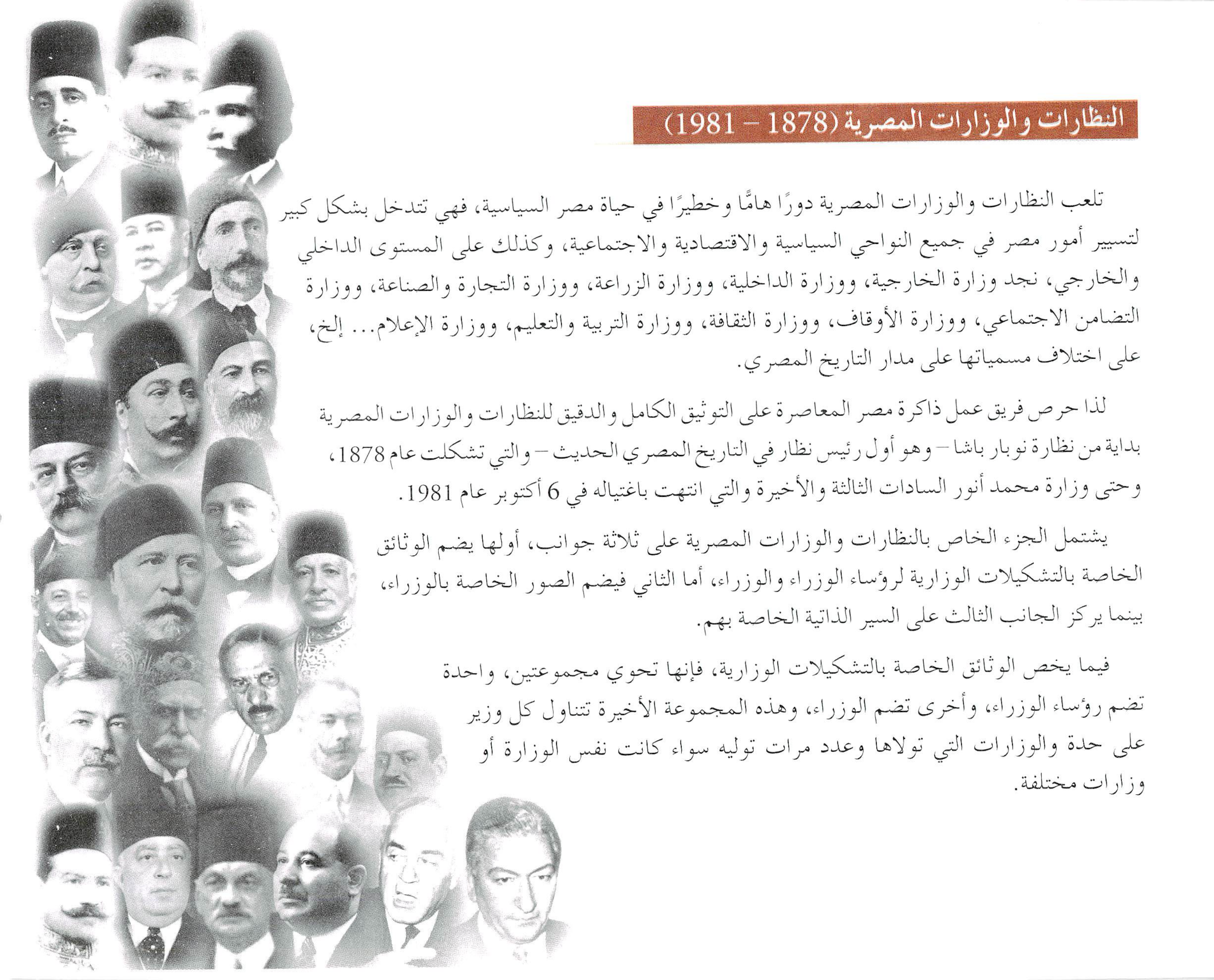
انتخب رئيسًا للجمهورية في 17 أكتوبر عام 1970.

انتصر في حرب أكتوبر عام 1973، واستردت مصر سيادتها على التراب الوطني.

زار السادات القدس، وقام بعمل مبادرة السلام عام 1977، وعقد اتفاقية "كامب ديفيد" مع إسرائيل عام 1978، ثم عقد معاهدة السلام معها عام 1979.

اغتيل أثناء العرض العسكري في 6 أكتوبر عام 1981، في احتفالات انتصار حرب أكتوبر، وهو الرئيس الثالث لجمهورية مصر العربية، حيث استمر حكمه ما بين عام 1970، وعام 1981.





النظارات والوزارات المصرية (1878 - 1981)

تلعب النظارات والوزارات المصرية دورًا هامًّا وخطيرًا في حياة مصر السياسية، فهي تتدخل بشكل كبير لتسيير أمور مصر في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على المستوى الداخلي والخارجي، نجد وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة الزراعة، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة التضامن الاجتماعي، ووزارة الأوقاف، ووزارة الثقافة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الإعلام... إلخ، على اختلاف مسمياتها على مدار التاريخ المصري.

لذا حرص فريق عمل ذاكرة مصر المعاصرة على التوثيق الكامل والدقيق للنظارات والوزارات المصرية بداية من نظارة نوبار باشا – وهو أول رئيس نظار في التاريخ المصري الحديث – والتي تشكلت عام 1878، وحتى وزارة محمد أنور السادات الثالثة والأخيرة والتي انتهت باغتياله في 6 أكتوبر عام 1981.

يشتمل الجزء الخاص بالنظارات والوزارات المصرية على ثلاثة جوانب، أولها يضم الوثائق الخاصة بالتشكيلات الوزارية لرؤساء الوزراء والوزراء، أما الثاني فيضم الصور الخاصة بالوزراء، بينما يركز الجانب الثالث على السير الذاتية الخاصة بهم.

فيما يخص الوثائق الخاصة بالتشكيلات الوزارية، فإنها تحوي مجموعتين، واحدة تضم رؤساء الوزراء، وأخرى تضم الوزراء، وهذه المجموعة الأخيرة تتناول كل وزير على حدة والوزارات التي تولاها وعدد مرات توليه سواء كانت نفس الوزارة أو وزارات مختلفة.

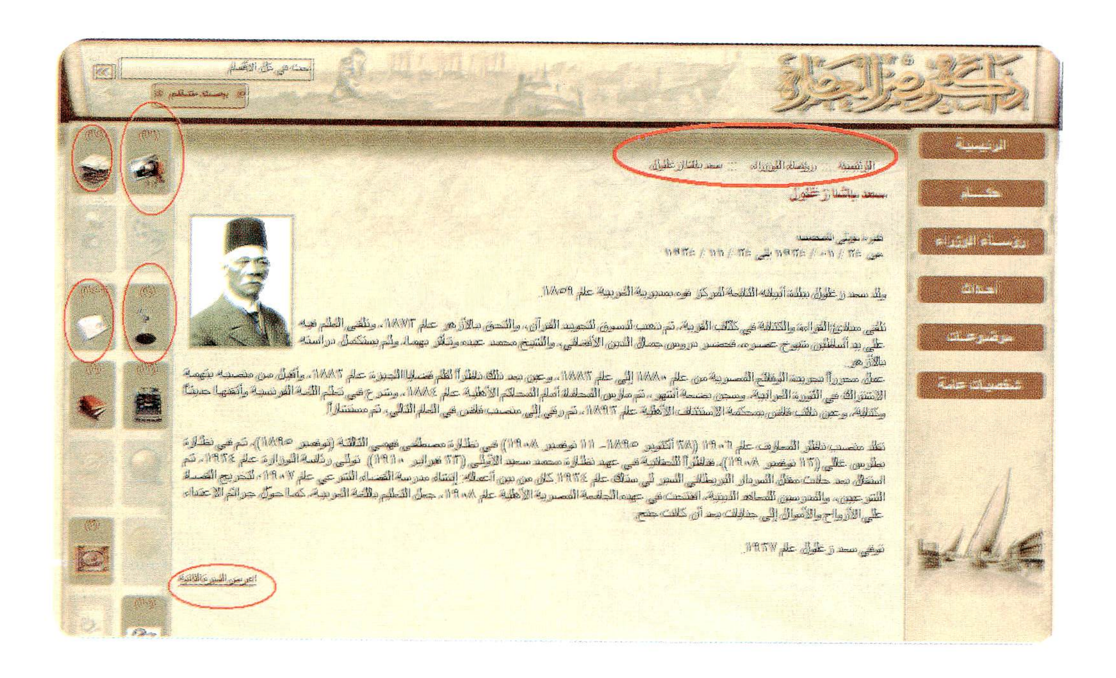
تضم وثائق التشكيلات الوزارية قرارات تشكيل الوزارات وتعديلها واستقالاتها، وقرارات مجلس النظار أو الوزراء فيما يختص بتحركات الوزراء خلال كل تشكيل، وكذلك إنشاء وتعديل ورصد أي تغيير يطرأ على البنية الأساسية لها من إدماج أو فصل أو إلغاء، فضلاً عن تغيير المسميات والاختصاصات.

وقد اختلفت التشكيلات الوزارية خلال تلك الفترة تبعًا لتغير نظام الحكم والخلفية السياسية للأمور في مصر، فبعد أن كان مصدر الأوامر هو الخديوي أو السلطان ومن بعدهما الملك، أصبح في ظل الجمهورية تارة مجلس قيادة الثورة أو رئيس الجمهورية تارة أخرى. وكان من الملاحظ قبل قيام الثورة صدور خطاب بالتكليف من رئيس النظام إلى أحد المسئولين بإجراء التشكيل الوزاري، ويرد هذا المسئول بخطاب آخر بالقبول، ثم يعرض التشكيل الوزاري، ويرد هذا المسئول بخطاب آخر بالقبول، ثم يعرض التشكيل المقترح ثم يصدر أخيرًا الأمر باعتماد التشكيل، ولكن في النظام الجمهوري لم تُتبَّع هذه الإجراءات. ظهر أيضًا نوع جديد من الوزارات لتواكب قيام الوحدة بين مصر وسوريا كالوزارات المركزية والوزارات التنفيذية، فضلاً عن كثرة إنشاء وزارات الدولة تارة دون مسمى أو اختصاص واضح، وأخرى يزدوج مع اختصاص وزارات قائمة.

أما الجزء الثاني، والذي يضم الصور الخاصة بالوزراء فهناك مجموعة تضم الصور الشخصية الخاصة برؤساء الوزراء الذين تولوا رئاسة الوزارة خلال تلك الفترة، وكذلك مجموعات أخرى تضم الصور الشخصية الخاصة بوزراء الري ووزراء الداخلية ووزراء الزراعة ووزراء الصحة ووزراء المالية، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الألبومات، يتناول كل منها وزيرًا من الوزراء في أثناء اجتماعاته بالوزراء أو لقاءاته بشخصيات هامة أو زياراته لأماكن داخل مصر أو خارجها أو في مكتبه أو وسط أسرته، فهي تُعد نوعًا من أنواع التوثيق المصور لحياة الوزير. فعلى سبيل المثال توجد على ذاكرة مصر المعاصرة مجموعة الصور الخاصة بسعد زغلول، ومجموعة الصور الخاصة بمحمود فهمي النقراشي، ومجموعة الصور الخاصة بأحمد ماهر، ومجموعة الصور الخاصة بعائشة راتب، وغيرها.


بحث في كل الأقسام
بحث متقدم
الرئيسية
رؤساء الوزراء
العدد: ٤٠
نوبار باشا نوبريان
محمد توفيق
محمد باشا شريف
مصطفى باشا رياض
محمود باشا سامي البارودي
إسماعيل باشا راغب
مصطفى باشا فهمي
حسين باشا فخري
بطرس باشا غالي
محمد سعيد
حسين باشا رشدي
يوسف باشا وهبه
محمد باشا توفيق نسيم
عدلي باشا يكن
عبد الخالق باشا ثروت

نأتي للجزء الثالث والأخير والخاص بالسير الذاتية لرؤساء الوزراء والوزراء، وتتناول السيرة الذاتية ميلاد الوزير ونشأته وتعليمه، والشهادات الحاصل عليها، والمناصب التي تقلدها، والوزارات التي تولاها وتاريخ توليه الوزارة، وأهم أعماله وإنجازاته سواء كانت داخل وزارته أو في الحياة العامة، وقد تشتمل السيرة الذاتية على أهم مؤلفات الشخص وهواياته، وأخيرًا تاريخ وفاته.



الأحداث الهامة

ذاكرة مصر المعاصرة

بحث في كل الأقسام

بحث متقدم

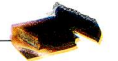
- الرئيسية
- حكام
- رؤساء الوزراء
- أحداث
- موضوعات
- شخصيات عامة

الرئيسية أحداث

عرض الكل العدد: ١٦

١ من

- الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨/٧/٢
- تولي محمد علي باشا حكم مصر ١٨٠٥/٧/٩
- حملة فريزر على مصر ١٨٠٧/٣/١
- معاهدة دمنهور ١٨٠٧/٩/١٤
- مذبحة القلعة ١٨١١/٣/١
- دخول مصر الحرب الوهابية ١٨١١/١/٣
- تأسيس مدينة الخرطوم ١٨٢٠
- معاهدة لندن ١٨٤٠/٧/١٥
- اشتراك مصر في حرب القرم ١٨٥٣/١/٢٤
- الامتياز الأول لقناة السويس ١٨٥٤/١١/٣٠
- حرب كريت ١٨٦٦/٧/٢٢
- تأسيس أول مجلس نيابي مصري ١٨٦٦/١١/٢٢
- إنشاء صندوق الدين ١٨٧٦/٥/٢
- حرب البلقان ١٨٧٧/٧/١١
- تأليف أول نظارة مصرية ١٨٧٨/٨/٢٨
- ثورة السودانيين على مصر "الثورة المهدية" ١٨٨١/٨/٢



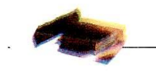
حادث 4 فبراير 1942

اهتمت «ذاكرة مصر المعاصرة» بإلقاء الضوء على حادث 4 فبراير 1942، والذي كان له أثر كبير في التطور السياسي لمصر، فلم تكن هذه الأحداث وليدة لحظتها، وإنما هي امتداد للأحداث الدولية التي بدأت في سبتمبر 1939، على أثر اجتياح الجيش الألماني حدود بولندا في أول سبتمبر 1939 والتي مثلت بداية للحرب العالمية الثانية، وأيضًا عندما أعلنت إنجلترا وفرنسا، في 3 سبتمبر من نفس العام، الحرب على ألمانيا بعد أن رفضت سحب قواتها من الأراضي البولندية.

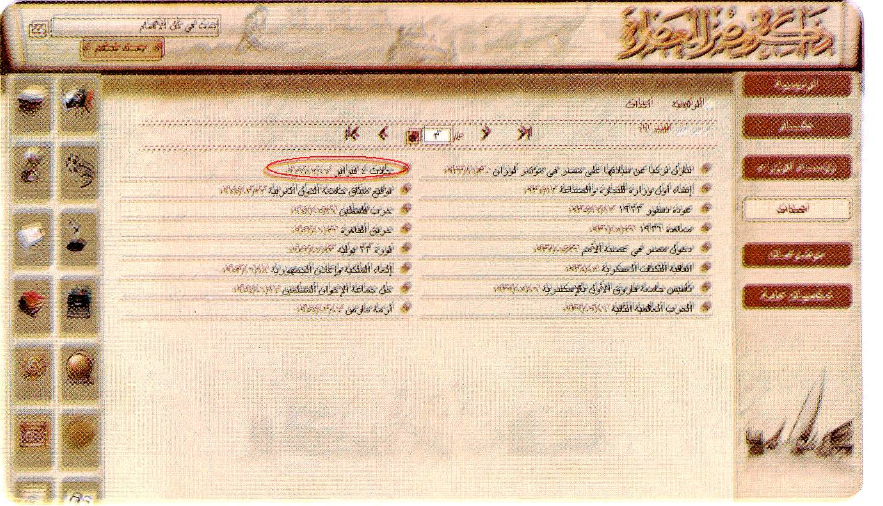
فعندما طالب السفير البريطاني مصر بضرورة إعلان الحرب ضد ألمانيا، وزعم أن موقف الحياد يخلق صعوبات في مواجهة أعمال التخريب والجاسوسية، ظل رئيس الوزراء علي ماهر متمسكًا بموقفه، ووفقًا لبنود معاهدة 1936، لم يكن هناك ما يلزم مصر بدخول الحرب إلى جانب بريطانيا التي اعتبرت أن إعلان الحرب من جانب مصر يتطابق تمامًا مع روح المعاهدة، كما أن الملك فاروق كان صاحب فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب.

وجاء يوم 22 يونية 1940 وتلقى السفير البريطاني موافقة حكومته على تنازل الملك فاروق عن العرش إذا تمسك برئيس وزرائه، فأخذ الملك يفكر من يكون الرجل الذي يعهد إليه بتأليف الوزارة، وكان طبيعيًا أن يكون هذا الرجل موضع ثقة السفير البريطاني ومن الأفضل أن تكون وزارة وفدية أو تحظى بتأييد الوفد على الأقل، حيث تكون قادرة على التعاون مع بريطانيا، فاستقر رأي الملك فاروق على حسن باشا صبري كي يؤلف الوزارة الجديدة.

وفي يناير 1942 كان الحكم لوزارة حسين باشا سري، والذي خلف حسن صبري في نوفمبر 1940، وكان حسين سري صديقًا لإنجلترا، يستجيب لكل مطالبها، غير أن هذه الوزارة بدأت تعاني من أزمات متلاحقة تجمَّعت كلها أو أغلبها في يناير 1942، وكان أشدها خطرًا أزمة التموين، كما أنها لم تعد موضع ثقة فاروق بسبب أزمة حكومة فيشي، فاستقالت وزارة

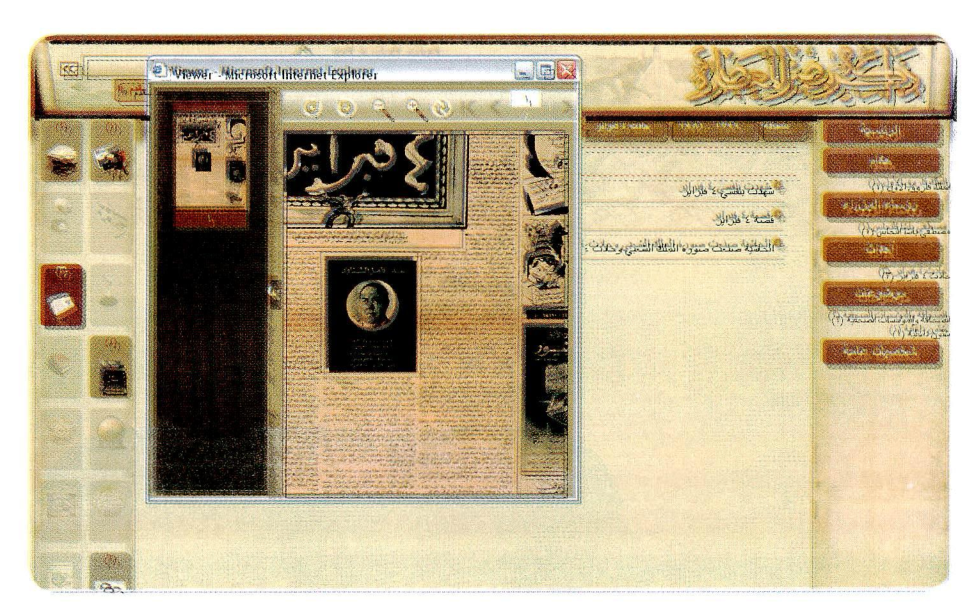


حسين سري في 2 فبراير، واستدعى الملك الزعماء السياسيين في محاولة لتشكيل وزارة قومية أو ائتلافية، وعرض عليهم فكرة تشكيل حكومة قومية برئاسة النحاس باشا، ولكن فشلت هذه المحادثات بسبب مناورات القصر، فقام رئيس الوزراء حسين سري بالسعي إلى التقارب مع السعديين وانتهى بتشكيل وزارة جديدة عرفت «بالوزارة السرية الثانية» وغضب الوفد الذي رأى أن ضم السعديين الأعداء هو خيانة كبرى قام بها القصر.



وفي صباح 4 فبراير، طلب السفير البريطاني مقابلة رئيس الديوان الملكي وسلمه إنذارًا كان نصه «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دُعي لتأليف وزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث»، وقد اعترض النحاس على إقحام اسمه في هذا الإنذار.

عقب ذلك، حضر السفير البريطاني ومعه الجنرال ستون، قائد القوات البريطانية في مصر، وفي صحبتهما عدد من الدبابات والعربات المصفَّحة التي حاصرت القصر من جميع الجهات، وتوجه السفير والجنرال ستون، ومعهما عدد من الضباط البريطانيين المسلحين إلى مكتب فاروق واجتمعا به، وكان معه أحمد حسنين، ولم يستغرق الاجتماع أكثر من عشر دقائق حتى كان فاروق قد قبل الإنذار بدعوة النحاس لتكوين وزارة وَفْدِيَّة.



وبالطبع كانت الطريقة التي فرضت بها حكومة الوفد على القصر في 4 فبراير 1942 لها أثرها ليس في تفاقم العداء التقليدي بين الوفد والقصر، ولكن في إدراك القصر لما يمكن أن ينجم من خطر شديد على نفوذه من جراء سياسة تؤيد بها بريطانيا الوفد.

كانت أول نتيجة ترتَّبت على حادث 4 فبراير والتي كان لها شأن بعيد في تاريخ مصر، هي أنه كان البداية الحقيقية لتكوين الواقع العملي للثورة في نفوس الضباط الأحرار داخل الجيش المصري.

وقد أدى حادث 4 فبراير إلى تراجع قيادة الوفد للحركة الوطنية، ونتج عن ذلك تضاعف قوى اليمين واليسار، والجماعات الأيديولوجية المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة سابقًا)، بل إن الوفد ضرب ضربته في حادث 4 فبراير على أساس أنه انتقم من كل الذين أبعدوه عن السلطة عام 1937، وكان الملك ورجال القصر يتحيَّنون الفرصة للإطاحة بالوفد، ومن ثم أصبحت دائرة الانتقام بين الوفد من جانب وبين القصر وأحزاب الأقلية من جانب آخر، والضحية هي دائمًا مصر.



وحاول كل طرف أن يبرئ نفسه من هذا الحادث، ولكن كلاً منهم شارك في صنع مأساتها، فالرأي الذي يلقي باللوم على أحمد حسنين الذي كان ينصح الملك فاروق لتجنب الأزمة رأي مبالغ فيه، لأنه لم يكن أحمد حسنين هو الذي بدأ ينسج خيوط المأساة، بل كان هناك علي ماهر، ذو الاتجاه المحوري، كما كان هناك الملك فاروق نفسه، والذي كان لديه الشك في انتصار ألمانيا وإيطاليا، ثم هناك رؤساء أحزاب الأقلية.



ثورة (23 يوليو 1952)



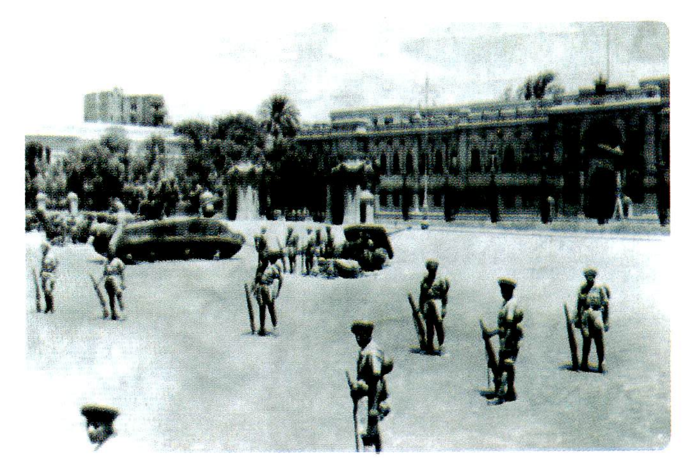


خصصت ذاكرة مصر المعاصرة قسمًا يقدم تأريخًا للفترة الممتدة من 23 يوليو (قيام الثورة) وحتى سبتمبر 1970 (وفاة جمال عبد الناصر) أو ما يعرف بالفترة الناصرية، متضمنة الجزء الخاص بالرئيس اللواء محمد نجيب.

تضم الذاكرة في توثيقها للثورة المصرية عدة أقسام، القسم الأول خاص بالنصوص والمادة العلمية وتشمل الأحداث الهامة بداية من ثورة يوليو ومرورًا بـ(إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية 18 يونية 1953، أزمة مارس 1954، إعفاء محمد نجيب من جميع مناصبه 14 نوفمبر 1954م، قرار حل جماعة الإخوان المسلمين 1954، توقيع اتفاقية الجلاء 19 أكتوبر 1954 ثم جلاء القوات البريطانية في 18 يونية 1956، قرار تأميم قناة السويس 26 يوليو 1956، العدوان الثلاثي على مصر 29 أكتوبر 1956، إعلان الوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة) فبراير 1958 والانفصال، توقيع الميثاق الوطني 1962، حرب الأيام الستة (يونية 1967)، الدور المصري في حرب اليمن، حرب الاستنزاف، انتهاء بوفاة جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970).

في حين يختص القسم الثاني بالوثائق ويضم مجموعة من الوثائق النادرة التي تُنشر لأول مرة، حيث توجد 155 وثيقة خاصة بالرئيس محمد نجيب، و 572 وثيقة خاصة بالرئيس جمال عبد الناصر.

أما القسم الثالث فهو قسم الصور ويضم عددًا ضخمًا من الصور الخاصة بكل من الرئيس اللواء محمد نجيب وعددها 746 صورة، بالإضافة إلى 1000 صورة خاصة بالثورة المصرية والرئيس جمال عبد الناصر.



بينما يضم القسم الرابع أغلفة الصحف والمجلات، وتم رقمنة 50 غلافَ مجلةٍ وكتابٍ طبعت عليها صور خاصة بالحقبة المذكورة.

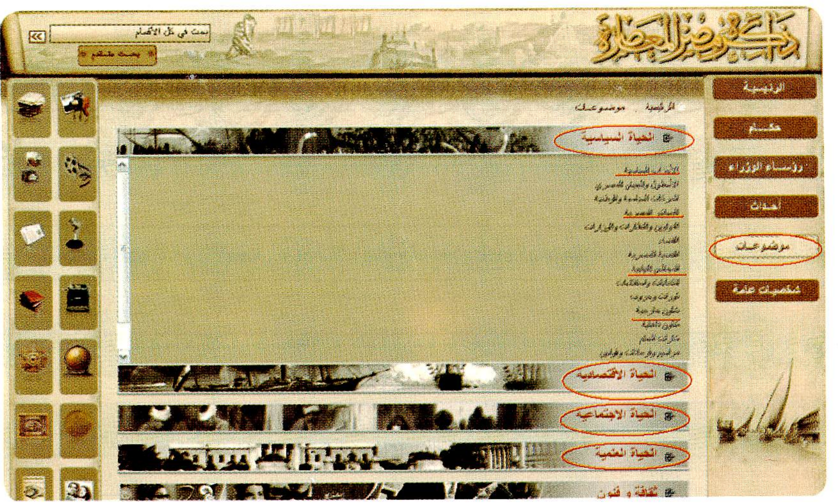
وأخيرًا قسم الأرشيف الصحفي الذي يحتوي على مجموعة من المقالات المنشورة، وضم 700 خبر صحفي عن الفترة الناصرية بأحداثها المختلفة، مع إتاحة 19 فيديو مرئيًّا و77 مقطعًا صوتيًّا.

ونتناول في ذاكرة مصر موضوع ثورة 23 يوليو من خلال النقاط التالية: مدخل إلى الثورة، وسمات المرحلة السابقة لها، ثم خصائص النظام السياسي لثورة يوليو، حركة الضباط الأحرار، أزمة مارس 1954. ونقف بالتفصيل عند إنجازات ثورة يوليو في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.



الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية

إن الأحزاب السياسية على مدار التاريخ تمثل دائمًا الضمان الوحيد للتصدي إلى الدكتاتورية الفردية وحكم الأوتوقراطية، ولا شك أن التنافس الحزبي يؤدي إلى تطور وتقدم المجتمع ككل، فالدوافع الرئيسية التي تؤدي إلى نشأة الأحزاب السياسية هي اختلاف الناس فيما بينهم من حيث المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تحمل تمايزًا واختلافًا في الفكر والعادات والتقاليد والقيم والمبادئ.



إن الأحزاب السياسية في مصر منذ ظهورها في القرن التاسع عشر كانت نتيجة لأحداث تاريخية ووطنية وسياسية اجتمعت معًا في الفترة الزمنية التي شهدت تطور ونشأة مؤسسات الحكم في مصر كالمجالس النيابية والوزارات والنظارات والنقابات وغيرها.

نشأة الأحزاب السياسية في مصر ظهرت بشكل مرحلي. فبدأت المرحلة الأولى وهي مرحلة الأحزاب السياسية



في فترة ما قبل ثورة 1919 بالجمعيات والتنظيمات السياسية السرية في شكل جمعيات سرية في البداية ثم بدأت في الإعلان ذي الأهداف السياسية إلى أن ظهرت الأحزاب السياسية.. وكان أول هذه الأحزاب هو الحزب الوطني القديم والذي تأسس في 13 أبريل 1879، ثم توالى ظهور الأحزاب المتنوعة في طبيعتها من حيث تكوينها وقوتها التنظيمية وقاعدتها الشعبية وتوجهاتها السياسية، حيث بلغت حوالي 11 حزبًا سياسيًّا وفق الجدول التالي:

الحزب	تاريخ التأسيس
الحزب الوطني القديم	13 أبريل سنة 1879
الحزب الوطني الحر	5 يوليو سنة 1907
حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية	9 ديسمبر سنة 1907
حزب الأمة	21 سبتمبر سنة 1907
الحزب الوطني	27 ديسمبر سنة 1907
الحزب الجمهوري المصري	ديسمبر سنة 1907
حزب النبلاء	أكتوبر سنة 1908
حزب مصر المستقلة	2 سبتمبر سنة 1908
الحزب الاشتراكي المبارك	سنة 1909م
حزب العمال	يوليو سنة 1909
الحزب الدستوري	فبراير سنة 1910م







وقد كانت كل الأحزاب السياسية التي ولدت في مصر بين عامي 1907 – 1910 مجرد بداية لنشأة وانتشار الأحزاب السياسية في مصر، ولكنها كانت محكومة في ذلك الوقت بالإطار الموضوعي الذي كانت تعيش فيه البلاد ممثلاً في الاحتلال البريطاني والتبعية المصرية الرسمية للباب العالي في إسطنبول.

ثم بدأت المرحلة الثانية وتمثلت في الفترة التي تبعت ثورة 1919 وبالتحديد في عام 1921 والذي شهد ظهور حزب العمال الاشتراكي الشيوعي المصري، وحزب الأحرار الدستوريين. وقد قام العديد من الأحزاب السياسية في تلك الفترة خاصة بعد تصريح 28 فبراير 1922 الذي اعترف باستقلال مصر، ثم صدور دستور سنة 1923 الذي أقر نظام الحكم الملكي الدستوري على أساس تعدد الأحزاب وبعض من مبادئ الديمقراطية الليبرالية.



الحزب	تاريخ التأسيس
حزب العمال الاشتراكي الشيوعي المصري	1921
حزب الأحرار الدستوريين	1921
حزب الوفد	1922
حزب الاتحاد	10 يناير 1925
حزب الفلاح المصري (تغير اسمه إلى حزب الفلاح الاجتماعي والاقتصادي)	أكتوبر سنة 1929–1938
حزب الشعب	17 نوفمبر 1930
حزب مصر الفتاة	21 أكتوبر سنة 1933
الهيئة السعدية	4 يناير 1938
حزب الاتحاد الشعبي	نوفمبر 1938
حزب الكتلة الوفدية	1943
الحزب الشيوعي المصري	ديسمبر 1949
الحزب النسائي الوطني	1950
الحزب النسائي السياسي	1952

ثم بدأت المرحلة الثالثة وهي مرحلة التنظيم السياسي الواحد وذلك مع قيام ثورة يوليو 1952، وقد امتدت تلك المرحلة حتى عام 1976، حيث أخذ مجلس قيادة الثورة خلالها هدم أسس النظام السياسي القديم، حيث تولى مجلس قيادة الثورة

جميع مهام السلطة في الدولة حتى يتم وضع دستور جديد. وفي 13 يناير 1953، أصدر مجلس قيادة الثورة مرسومًا بتأليف لجنة من خمسين عضوًا لوضع مشروع دستور جديد يتفق مع أهداف الثورة. وفي 16 يناير 1953 صدر مرسوم قانون حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات.



وبقانون 16 يناير 1953 دخلت مصر مرحلة التنظيم السياسي الواحد، وشهدت البلاد خلال هذه الفترة عدة تنظيمات وذلك على النحو التالي:

- هيئة التحرير.
- الاتحاد القومي.
- الاتحاد الاشتراكي العربي.

وقد تميزت بالعديد من السمات، أهمها:

- غياب المنافسة السياسية المنظمة.
- وجود تنظيم سياسي شرعي وحيد في البلاد (هيئة التحرير 1952 – 1956، الاتحاد القومي 1956 – 1961، الاتحاد الاشتراكي العربي 1962– 1976).
- تركيز السلطة ومركزيتها.
- سيادة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.
- عدم السماح بحق الاعتراض السياسي المنظم.



اتسم هذا النظام بوجود عدم توازن بين السياسة والإدارة ونمو مؤسسات الإدارة والتنفيذ (الجهاز البيروقراطي، والبوليس، والجيش) بدرجة تفوق بكثير مؤسسات المشاركة (التنظيم السياسي، الهيئة التشريعية، التنظيمات التطوعية).

ومع تولي الرئيس السادات للحكم بدأت المرحلة الرابعة وذلك بإجراء السادات عددًا من التحولات الجذرية في نظام الحكم، بدأت بأحداث الخامس عشر من مايو 1971 التي تخلص فيها محمد أنور السادات من (مراكز القوى)، إذ تسلط على الاتحاد الاشتراكي مجموعة لا تدين بالولاء للرئيس أنور السادات وعلى رأسها علي صبري وعبد المحسن أبو النور ومحمد فوزي وشعراوي جمعة وسامي شرف وأمين هويدي، أطاح بهم الرئيس محمد أنور السادات واعتقلهم وقدمهم إلى المحاكمة، وهي المحكمة التي سُمِّيَت بمحكمة الشعب.

وعقب انتصار 6 أكتوبر 1973، قام الرئيس محمد أنور السادات بتقديم ورقة عمل لتطوير الاتحاد الاشتراكي العربي من حيث الشكل السياسي، وقد تمخضت مناقشات هذه الورقة في صدور قرار المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بشأن السماح بإنشاء منابر في داخل الاتحاد على أساس أنها منابر للرأي في إطار الالتزام بمواثيق الثورة الأساسية.

وفي يناير 1976، قام الرئيس محمد أنور السادات بتعيين لجنة مستقبل العمل السياسي لدراسة موضوع المنابر ودورها في دعم الديمقراطية، وقد شملت اللجنة 168 عضوًا، وعقدت 16 اجتماعًا فيما بين 2 فبراير و9 مارس 1976، وأسفرت عن ضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكي العربي مع إعطائه الفاعلية من خلال إقامة المنابر. وسمح الرئيس محمد أنور السادات في مارس 1976 بقيام ثلاثة منها تمثل اليمين (تنظيم الأحرار الاشتراكيين) ورَأَسَه مصطفى كامل مراد، والوسط (تنظيم مصر العربي الاشتراكي) ورَأَسَه ممدوح سالم، واليسار (تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) ورَأَسَه خالد محيي الدين، وخاضت هذه المنابر معركة انتخابات مجلس الشعب في صيف ذلك العام.

المنابر السياسية الثلاثة 24 مارس سنة 1976

المنبر	الرئيس
اليمين	مصطفى كامل مراد
الوسط	ممدوح سالم
اليسار	خالد محيي الدين

أما المرحلة الخامسة والأخيرة وهي مرحلة التعددية الحزبية، والتي كانت امتدادًا لمرحلة إعلان المنابر السياسية الثلاثة، بدأت مع أول اجتماع لمجلس الشعب في 11 نوفمبر 1976، عندما أعلن الرئيس محمد أنور السادات تحويل المنابر السياسية الثلاثة إلى أحزاب.

في 7 يوليو 1977، صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم 40 الخاص بتنظيم نشأة الأحزاب السياسية.

في عام 1980، تم تعديل المادة الخامسة من دستور 1971 التي كانت تنص على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد لكي تتواكب مع التحول إلى التعددية السياسية ليصبح النص "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية".

بيان بالأحزاب السياسية التي ظهرت في عهد الرئيس السادات

الحـزب	تاريخ إنشائه
حزب مصر العربي الاشتراكي	7 يوليو 1977
حزب الأحرار الاشتراكيين	7 يوليو 1977
حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	7 يوليو 1977
حزب الوفد الجديد	4 فبراير 1978
الحزب الوطني الديمقراطي	1 أكتوبر 1978
حزب العمل الاشتراكي	11 ديسمبر 1978

الدساتير المصرية

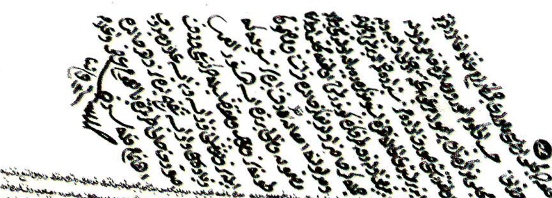
إن المتابع لتاريخ مصر الحديث، سيجد أن الشعب المصري شعب دستوري، شعب كافح طويلاً من أجل الدستور، وكفاح الشعب المصري من أجل الدستور سيظل صفحة مشرقة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر. لا شك أن الشعب المصري عقب الحملة الفرنسية أثبت أنه قد استوعب الدرس الديمقراطي وصمّم على ألا تعود الأمور إلى سابق عهدها وألا تصبح مصر كما كانت إقطاعية عثمانية ومن هنا اختار الشعب المصري حاكمه «محمد علي»، وإذا كانت الحياة النيابية تعني أن ينتخب الشعب من يمثلونه ويدافعون عن حقوقه ويصلحون من أمره فإن اختيار الشعب المصري لحاكمه هو أروع صور الديمقراطية. فبعد ثورة الشعب المصري ضد الوالي العثماني خورشيد باشا في مايو سنة 1805، وإجبارهم له أن يترك ولاية مصر، اجتمع مشايخ الأزهر، حيث أعلنوا محمد علي حاكمًا على مصر، وأُجبر السلطان سليم الثالث على الاعتراف بذلك. وكانت هناك ثلاثة شروط أساسية لولاية محمد علي:

- احترام القانون.
- الحكم بالمشورة.

تمثيل الإرادة الشعبية التي تملك تنصيب الولاة كما تملك عزلهم إذا خرجوا على حكم القانون وحكم الشورى. وإعلان هذه الشروط الثلاثة وقبول محمد علي لها كان بمثابة نواة للحياة الدستورية النيابية.

فالدساتير المصرية بدأت مع إصدار محمد علي باشا للائحة الأساسية للمجلس العالي في عام 1825، ففي يوليو 1837 أصدر محمد علي قانون "السياستنامة"، لتنظيم شئون الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها المختلفة، وكان بمثابة أول خطوة في سبيل تنظيم الإدارة والحكومة المصرية في عهد محمد علي.

وفي 22 أكتوبر 1866 أصدر الخديوي إسماعيل اللائحة الأساسية واللائحة النظامية لمجلس شورى النواب، وفي عام 1883 صدر القانون النظامي المصري وهو ما سمي بـ"قانوني أول مايو 1883"، وبموجبه أنشئت الجمعية العمومية



اللائحة الاساسية

للمجلس العالى الصادرة فى ٣ يناير

سنة ١٨٢٥

ومجلس شورى القوانين، ثم صدر القانون النظامي الجديد في يوليو سنة 1913م ونص على إنشاء الجمعية التشريعية.

وكان صدور دستور 1923 – أشهر دستور في تاريخ الحياة الدستورية المصرية – خطوة وعلامة صحيحة على طريق الحياة النيابية المصرية وتطوُّرها، كما دل على ذلك انتخاب أول برلمان مصري على أساس حزبي. إلى أن جاء الأمر الملكي في 22 أكتوبر سنة 1930م بإلغاء دستور 1923 وبحل مجلسي النواب والشيوخ، وإعلان دستور جديد هو دستور 1930 وكانت تلك هي الخطوة الأخيرة في مسلسل الانقلابات ضد دستور 1923.

الدستور المصري

عزيزي يحيى إبراهيم باشا

اطلعنا على مشروع الدستور الذي عنيتم بتحضيره ورفعتموه إلينا وإنا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الجهد في وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها

وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها

وقد جعلنا الأمر الصادر به من أصلين حفظنا أحدهما بديواننا والآخر نرسله إلى دولتكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء

والله المعين على ما فيه الخير والسداد

صدر بسراي عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤١ – ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

فؤاد

نمرة ٤٢ لسنة ١٩٢٣





٧٩٥

الدستور المصري

(الصادر في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ ؛

[illegible]

[illegible]

[illegible]

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ – يبطل العمل بالدستور القائم ويستبدل به الدستور الملحق بهذا الأمر .
ويحل المجلسان الحاليان .

مادة ٢ – مع مراعاة [illegible] المادتين ٤٨ و ٦٠ [illegible] في المادة التالية يعمل بالدستور الجديد من تاريخ انعقاد البرلمان .

مادة ٣ – [illegible]

مادة ٤ – [illegible]

مادة ٥ – [illegible]



وفي يوم 12 ديسمبر سنة 1935، صدر أمر ملكي بأن النظام الدستوري للمملكة المصرية هو النظام الذي تقرَّر بالأمر رقم 42 لسنة 1923م، أي عودة دستور 1923.

وظلت مصر تعمل بدستور 1923 إلى أن قامت ثورة الجيش في 23 يوليو 1952، حيث أعلن مجلس قيادة الثورة في ديسمبر سنة 1952 سقوط دستور 1923. وأصدر القائد العام للقوات المسلحة وقائد الثورة اللواء محمد نجيب في 10 من فبراير سنة 1953م الإعلان الدستوري المؤقت. ولم يمض وقت طويل على صدور الإعلان الدستوري المؤقت حتى نشبت الأزمة التي عُرفت بأزمة مارس 1954م بين رئيس الجمهورية اللواء محمد نجيب، وبين بقية أعضاء هذا المجلس يقودهم مؤسس حركة الضباط الأحرار البكباشي جمال عبد الناصر، حتى تم التخلص من اللواء محمد نجيب في نوفمبر 1954، وتولى مجلس قيادة الثورة برئاسة جمال عبد الناصر سلطات رئيس الجمهورية، حتى صدور دستور في 16 يناير سنة 1956م.

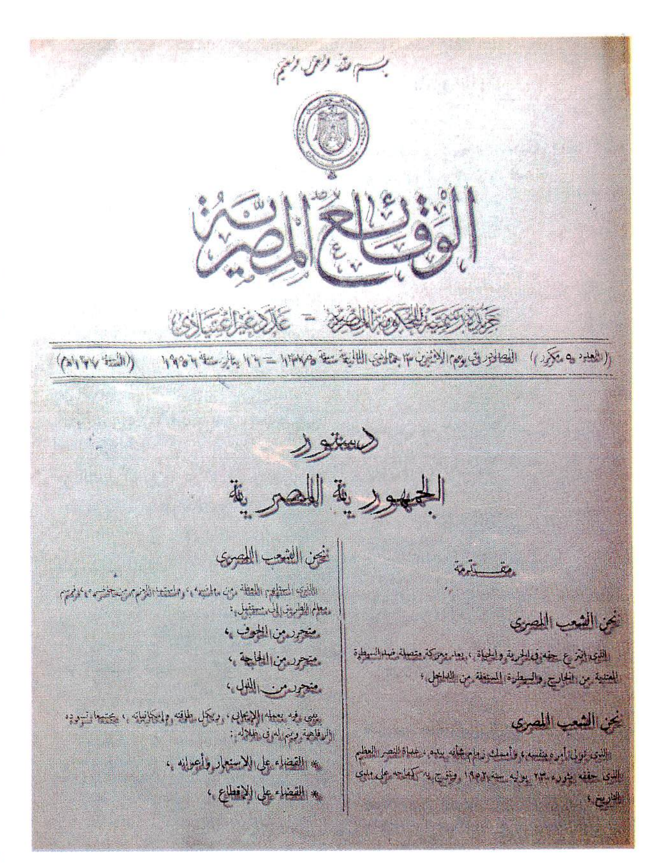
وفي يوم 1 من فبراير سنة 1958م، أُعلنت الجمهورية العربية المتحدة وسقوط دستور 1956 المصري وسقوط دستور 1950 السوري وذلك بعد استفتاء شعب البلدين لقيام دولة

الوحدة، وبمجرد إعلان الوحدة تم إعلان الدستور الجديد وهو دستور 1958، والذي أصدره رئيس الجمهورية في 5 مارس سنة 1958م.

وبعد انفصال سوريا عن الوحدة في سبتمبر سنة 1961م، واجه دستور 1958 هزة عنيفة، وعلى ذلك أصدر رئيس الجمهورية إعلانًا دستوريًّا في 27 سبتمبر سنة 1962 بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا، وكان هذا الإعلان بمثابة تعديل جزئي لجانب من مواد دستور 1958 المؤقت.

وفي 24 مارس سنة 1964 أصدر الرئيس جمال عبد الناصر دستور 1964 المؤقت، إلى أن يقوم مجلس الأمة المصري بوضع مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.

وبعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر سنة 1970 واجه النظام السياسي تحديات كبيرة، وكان الرأي السائد هو أن يتولى نائب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وسر محمد أنور السادات. وفي يوم 7 أكتوبر 1970م صدّق مجلس الأمة على قرار ترشيح السادات ليكون رئيسًا للجمهورية خلفًا لجمال عبد الناصر.



بسم الله الرحمن الرحيم

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ٥ مكرر) الصادر في يوم الاثنين ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٧٥ = ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ (السنة ١٢٧)

دستور

الجمهورية المصرية

مقدمة

نحن الشعب المصري

الذي انتزع حقه في الحرية والحياة، بعد معركة متصلة ضد السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل؛

نحن الشعب المصري

الذي تولى أمره بنفسه، وأمسك زمام شأنه بيده، غداة النصر العظيم الذي حققه بثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، وتوج به كفاحه على مدى التاريخ؛

نحن الشعب المصري

الذي استلهم العظة من ماضيه، واستمد العزم من حاضره، ورسم معالم الطريق إلى مستقبل:

متحرر من الخوف،

متحرر من الحاجة،

متحرر من الذل،

يبني فيه بعمله الإيجابي، وبكل طاقته وإمكانياته، مجتمعا تسوده الرفاهية ويتم له في ظلاله:

* القضاء على الاستعمار وأعوانه،

* القضاء على الإقطاع،

ويُشهد للسادات أنه منذ توليه الحكم بدأ في اتخاذ عدة قرارات بدأت تتقلص فيها سلطة الرئيس وتتعاظم معها سلطة المؤسسات السياسية وزيادة قدرتها على التأثير والمشاركة السياسية وإكساب المواطنين مزيدًا من الحقوق والحريات. وقد اكتملت منظومة السادات بدعوة مجلس الأمة في 20 مايو سنة 1971م بإعداد دستور جمهورية مصر العربية الدائم وعرضه على الشعب في الاستفتاء. وفي يوم 11 من سبتمبر سنة 1971م صدر دستور جمهورية مصر العربية الدائم بعد الاستفتاء الذي أجري على الدستور، والذي بدأت معه مرحلة جديدة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر.



الوقائع المصرية

وزارة الداخلية

نتيجة الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية

الدستور

الباب الأول

الدولة

مادة ١

مادة ٢

مادة ٣

مادة ٤

مادة ٥

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع

مادة ٦

مادة ٧

مادة ٨

مادة ٩

مادة ١٠

مادة ١١

تطور المجالس النيابية في مصر

مع مجيء الحملة الفرنسية على مصر 1798، بدأ نابليون بونابرت لأول مرة في إشراك المصريين أنفسهم في اتخاذ بعض القرارات رغبة منه في الاستحواذ على ثقة المصريين في مواجهة المماليك، ولهذا تم تشكيل الديوان الذي ضم بشكل أساسي كبار علماء الأزهر وهو «ديوان القاهرة»، وقد قام نابليون بونابرت بتشكيل الديوان الأول في 25 يوليو 1798، حيث ضم هذا الديوان ثمانية أعضاء هم المشايخ: الشرقاوي، والصاوي، والبكري، والفيومي، والعريشي، والسرسي، والأمير، والمهدي.

ثم توالت أنظمة الدواوين في مصر، فبعد أن قام نابليون بإلغاء نظام ديوان القاهرة، عاد لينشئ نظامًا مزدوجًا مكونًا من "الديوان العمومي" و"الديوان الخصوصي" وقد استمر الديوانان حتى رحيل الجيش الفرنسي عن القاهرة في 6 يوليو 1801.

ثم جاء عصر محمد علي في عام 1824، حيث قام محمد علي بتأسيس المجلس العالي، حيث قام في 27 نوفمبر عام 1824 بإصدار أمر من الجناب الخديوي إلى الكتخدا بك رئيس المجلس العالي، عن تأسيس المجلس وطريقة إدارة مناقشته وحسن معاملة أعضائه.

وبعد نجاح نظام المجلس العالي شيئًا فشيئًا، بدأ محمد علي باشا في توسيع النظام التمثيلي للمجلس العالي، بعد أن أمر بإنشاء مجلس كامل مكوّن من مشايخ القرى المصرية المنتخبين من سكان الأقاليم، وتألف المجلس الجديد وبه 99 شيخًا من الأعيان عن سائر القطر، وقد أضاف إليهم محمد علي 33 عضوًا بالتعيين، وبهذا صار المجلس الجديد 157 عضوًا.

كانت تلك التجربة من ضمن المحاولات الأولية التي ظهرت فيها أولى التجارب النيابية، لتنظيم العلاقة بين الحاكم والشعب إلى أن جاء الخديوي إسماعيل في 22 أكتوبر 1866 ليقوم بإنشاء أول برلمان نيابي تمثيلي بالمعنى الحقيقي وهو «مجلس شورى النواب» وفق النمط الغربي الحديث في إقامة المؤسسات التشريعية المنتخبة والتي تقوم

بتمثيل جمهور الناخبين والتعبير عن مصالحهم في مواجهة السلطة التنفيذية، وذلك تنفيذًا للفكر التحديثي للخديوي إسماعيل، من أجل إقامة الحياة النيابية السليمة التي تعبر تعبيرًا حقيقيًّا عن مصالح وتطلّعات الشعب المصري بمختلف فئاته وطوائفه.

وكان مجلس شورى النواب، والذي يعد البداية الحقيقية للمجالس النيابية في مصر، يتكوّن من ستة وسبعين عضوًا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات. وهكذا بدأت مصر بحق عهدًا جديدًا من حياتها.

خطبة الخديوي إسماعيل التي ألقاها في حفل افتتاح مجلس شورى النواب:

«من المعلوم أن جدي المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار العمار ووجد أهلها مسلوبي الأمن والراحة، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالي وتمدين البلاد، بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك، حتى وفقه الله تعالى لما أراد من تأسيس عمارية الأقطار المصرية، وكان والدي عونًا له ونصيرًا في حياته، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه في إتمام تلك المساعي الجليلة بكمال الجدّ والاجتهاد، فلو ساعده عمره لكملها على أحسن نظام، ثم انقلبت أحوال مصر بعدها إلى أن قدّر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدي، ومن حين تسلمته لهذا الآن، رأيتم دوام سعيي واجتهادي في إكمال ما شرعاه من المقاصد الخديوية، بتكثير أسباب العمارية والمدنية، أعانني الله على ذلك، وكثيرًا ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب لأنه من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعي والرعية، كما هو مرعيّ في أكثر الجهات، ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى (وَشَاوِرْهُمْ فِي الأمْرِ) وبقوله تعالى (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)، فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر، يتذاكر فيه المنافع الداخلية، وتبدّى به الآراء السديدة، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبي الأهالي، ينعقد بمصر في كل سنة مدّة شهرين.»

مَشروعُ اللّائِحَةِ الأساسيّة

لمجلس النواب المصرى الذى وضعه القومسيون فى يوم الثلاثاء
٢٠ صفر سنة ١٢٩٩ هـ (١٠ يناير سنة ١٨٨٢ م)

نص اللائحـــــة



اللائحة الأساسية
لمجلس النواب

المادة الأولى

تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه نائباً فهي مقررة في لائحة مخصوصة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب

المادة الثانية

يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصري في السنة مقابل مصاريفه ويعيد انتخاب الأعضاء الحاضرين بعد المدة المذكورة

المادة الثالثة

النواب مطلقو الحرية في إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يوجه إليهم

المادة الرابعة

لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة انعقاد المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة الخامسة

للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى عن من يسجن أو يدعى عليه من أعضائه في غير مدة الانعقاد

المادة السادسة

كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الأمة المصرية لا عن الجهة التي انتخبته فقط

ثم تحوّل مجلس شورى النواب في عهد الخديوي توفيق إلى مجلس النواب المصري 1881، والذي صدرت في ظلّه لائحة 7 فبراير عام 1882 والتي كانت تعد تعبيرًا حقيقيًّا عن أماني أعضاء مجلس النواب عن النظام السياسي الذي تمنّوه لمصر. ولكن جاء قرار الإنجليز بهدم النظام النيابي بدعوى تهدئة الأحوال في مصر، واستبداله بنظام آخر تمثّل في «مجالس قانونيّ أول مايو» سنة 1883، هذان القانونان اللذان كانا نتاج تقرير اللورد دوفرين – السفير البريطاني في الآستانة – الذي أرسله إلى وزير خارجية بلاده جرانفيل في 6 فبراير 1883، ثم صدر قانونا أول مايو اللذان كانا نتاج ذلك التقرير، وقد تضمنا نظامًا جديدًا يلائم الوجود الإنجليزي في مصر تمثّل في مجلس شورى القوانين وكان يتكوّن من ثلاثين عضوًا، يقوم الخديوي بتعيين أربعة عشر منهم بصفة دائمة ويتم اختيار الرئيس وأحد الوكيلين من بينهم، أما باقي الأعضاء الستة عشر فيتم انتخابهم ويختار



الوكيل الثاني من بينهم. والجمعية العمومية والتي كانت أوسع نطاقًا من مجلس شورى القوانين سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث عدد المنتخبين، حيث كانت مؤلفة من 82 عضوًا منهم 46 منتَخَبون، والباقون معيَّنون على أساس أعضاء مجلس شورى القوانين، وهيئة النظار المكونة من ستة أعضاء.

ومع مجيء عام 1913، صدر القانون النظامي الجديد والذي نص على إنشاء الجمعية التشريعية لتحل محل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين. وكانت تتكوَّن من أعضاء بحكم مناصبهم، وهم النظار أي الوزراء، ثم من الأعضاء المنتخبين والمعينين، وكان عدد المنتخبين 66 عضوًا، أما الأعضاء المعيّنون فكان عددهم 17 عضوًا. وكانت مدة العضوية ست سنوات.

وجاءت مرحلة دستورية جديدة بإعلان دستور سنة 1923، في 19 أبريل عام 1923، ذلك الدستور الذي مثل نقلة كبيرة على طريق إقامة الحياة النيابية السليمة في مصر؛ حيث إنه صدر بعد الاعتراف الرسمي من قبل بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وهو الأمر الذي لم يكن متوافرًا من قبل، وقد نص الدستور أن التشريع من حق البرلمان، مع إعطاء الملك حق الاعتراض، وفي نفس الوقت أعطى الدستور للبرلمان حق الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وقد تكوَّن البرلمان في ظل هذا الدستور من مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

وقد ألغي دستور 1923 بصدور دستور سنة 1930 في 22 أكتوبر 1930، إلا أن دستور سنة 1930 لم يعمر طويلاً، بسبب تزايد الضغط على الملك بسبب رفض مصر كلها له وللنظام السياسي الذي قام على أساسه، فكان صدور الأمر الملكي رقم 27 لسنة 1934 بإلغاء دستور سنة 1930 وحل مجلسي البرلمان اللذين قاما في ظله وطبقًا لأحكامه نتيجة طبيعية لإرادة الشعب المصري. وفي 19 ديسمبر سنة 1935 صدر الأمر الملكي رقم 142 لسنة 1935 والذي قضى بإعادة العمل بدستور سنة 1923.

ومع قيام ضباط الجيش في 23 يوليو 1952 بثورتهم. أعلن مجلس قيادة الثورة في 10 ديسمبر 1952 سقوط دستور 1923.

وظلت مصر في فترة انتقالية إلى أن أعلن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في 16 يناير 1956 عن دستور جديد ينظم سلطة الدولة على نحو مستقر، والذي سمي بدستور 1956، والذي تبنَّى النظام الجمهوري البرلماني والذي يقوم على تقوية دور المجلس النيابي. وعلى أساس هذا الدستور شُكّل أول مجلس نيابي في ظل الثورة، وبدأ جلساته في 22 يوليو 1957، وقد أطلق عليه اسم مجلس الأمة، واستمر هذا المجلس حتى العاشر من فبراير 1958، حيث أعقبه مجلس الأمة المشترك في ظل صدور دستور مارس 1958، وذلك عقب الوحدة مع سوريا. وقد استمر مجلس الأمة المشترك، حتى 22 يونية عام 1961.



وبمجرد سقوط الوحدة بين مصر وسوريا، وفي شهر مارس 1964 صدر دستور مؤقت، وفي ظله قام مجلس الأمة المنتخب والمكوّن من 350 عضوًا، بالإضافة إلى عشرة أعضاء يعيِّنهم رئيس الجمهورية.

ومع تولِّي الرئيس الراحل محمد أنور السادات الحكم، قام باتخاذ عدة قرارات بدأت تتقلَّص فيها سلطة الرئيس وتتعاظم معها سلطة المؤسسات السياسية وزيادة قدرتها على التأثير والمشاركة السياسية وإكساب المواطن مزيدًا من الحقوق والحريات. وقد اكتملت هذه المنظومة بدعوة

مجلس الأمة في 20 مايو 1971 بإعداد دستور جمهورية مصر العربية الدائم وعرضه على الشعب في الاستفتاء. وفي يوم 11 من سبتمبر سنة 1971م صدر دستور جمهورية مصر العربية الدائم بعد الاستفتاء الذي أُجْرِي على الدستور، والذي بدأت معه مرحلة جديدة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وفي ظله جرت انتخابات مجلس الشعب الذي عقد أولى جلساته في 11 نوفمبر 1971 وهو أول مجلس يستكمل مدته الدستورية وهي خمس سنوات كاملة.

ولقد أعلن الرئيس الراحل محمد أنور السادات أمام مجلس الشعب في جلسته الافتتاحية يوم 11 نوفمبر سنة 1976م أن الوقت قد حان لكي تتحوَّل المنابر السياسية الثلاثة إلى أحزاب. وتبع ذلك صدور قانون الأحزاب السياسية سنة 1977، وبذلك تحولت مصر من مبدأ التنظيم السياسي الواحد إلى نظام تعدُّد الأحزاب. وقد شهد مجلس الشعب في ظل تعدُّد الأحزاب مبادرة السلام التي أعلنها الرئيس الراحل أمام المجلس يوم 9 نوفمبر سنة 1977، كما وافق المجلس على اتفاقيتي كامب ديفيد في 4 أكتوبر سنة 1978 ثم إقرار المجلس لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل والتي وافق عليها المجلس يوم 10 أبريل سنة 1979.



ثم جاء الاستفتاء الذي جَرى يوم 19 أبريل 1979، والذي وافق فيه الشعب المصري على إنشاء «مجلس الشورى»، وعقد مجلس الشورى أولى جلساته في أول نوفمبر سنة 1980، ومعه عادت فكرة وجود مجلسين تشريعيين في الحياة النيابية المصرية والتي ولدت معها مرحلة جديدة اتسمت بالاستقرار من حيث شكل السلطة التشريعية والتي يتقاسمها حتى الآن بموجب الدستور كل من مجلسي الشعب والشورى.

البحرية المصرية

إنه مما يحمد لمكتبة الإسكندرية أن تهتم بتاريخ البحرية المصرية، لذا خصصت ذاكرة مصر المعاصرة قسمًا يقدم تأريخًا للبحرية المصرية وتوثيقًا لأهم أحداثها وروادها، ابتداءً من فترة حكم محمد علي باشا وظهور أول أسطول مصري في العصر الحديث وحتى فترة حكم الرئيس الراحل محمد أنور السادات عام 1981.

تعود الإرهاصات الأولى للبحرية المصرية في العصر الحديث إلى فترة الحرب الوهابية عندما طلب السلطان العثماني محمود الثاني من محمد علي باشا قمع الحركة الوهابية في الحجاز. وقد اقتصر دور هذا الأسطول في البداية على نقل الإمدادات والتموين طوال سنوات الحملة من 1811 إلى عام 1818.

أما البداية الحقيقية للأسطول المصري فكانت في البحر المتوسِّط عندما تدخل محمد علي في حملة المورة مع مطلع العقد الثالث من القرن التاسع عشر. ومر تكوين الأسطول المصري بثلاث مراحل أولها مرحلة الشراء من الدول الأجنبية، والمرحلة الثانية بناء السفن الحربية في موانئ أوروبا، وتبدأ المرحلة الثالثة عندما بنيت دار صناعة الإسكندرية (الترسانة) الجديدة بإشراف المهندس الفرنسي دي سيريزي.

وخلال حرب المورة واجه الأسطول المصري إلى جانب الأسطول العثماني في معركة نفارين أساطيل إنجلترا وفرنسا وروسيا. ورغم هزيمة نفارين، ظل محمد علي مهتمًّا بتقوية البحرية عن طريق إنشاء ترسانة الإسكندرية.

ولكن مع صدور فرمان عام 1841 لم يصبح لمحمد علي حق بناء السفن الحربية إلا بإذن من الباب العالي، وابتداءً من ذلك الوقت بدأ اضمحلال البحرية المصرية فلم تعد الترسانة تعمل بكامل طاقتها.

وفي عهد عباس حلمي الأول، صفيت البحرية فاستغنى عن الخبراء الأجانب وسرح المصريين للعمل في سكة حديد القاهرة – الإسكندرية.

وحاول سعيد باشا إحياء البحرية عندما تولَّى حكم مصر وقام ببناء بعض السفن ولكن الدول الأوروبية تمسَّكت بشروط فرمان 1841 فعادت البحرية للاضمحلال من جديد.

يعتبر عهد الخديوي إسماعيل عصر نهضة للبحرية المصرية في البحرين الأبيض والأحمر، إذ قام بتدعيم الأسطول ببناء سفن جديدة مدرعة في ترسانات فرنسا والنمسا وإنجلترا، كما أعاد فتح المدرسة البحرية تحت إشراف ضابط إنجليزي (ميكلوب بك). كما شهد عصر إسماعيل البدء في استخدام وسائل الحرب الحديثة تحت سطح الماء باستعمال الطوربيدات والألغام البحرية في أبو قير ورشيد تحت إشراف خبراء أمريكيين.

دب الضعف في البحرية في أواخر عصر إسماعيل ثم ازداد تدهور البحرية في عصر الخديوي توفيق، ومع



تعرض مصر للاحتلال البريطاني ألغيت البحرية وبيعت سفنها مفككة وعهدت بالحراسة الساحلية ومنع التهريب إلى مصلحة خفر السواحل.

في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، عاد الاهتمام بالبحرية التجارية وأنشئت شركات ملاحية مصرية، وخلال الحرب العالمية الثانية شاركت مؤسسات مصر البحرية عسكرية ومدنية في المجهود الحربي، حيث تحملت نصيبها من التضحية بالرجال والعتاد.



ثم كان قرار إنشاء «السلاح البحري» الذي ألحق بوزارة الدفاع في عام 1946، وقد شاركت البحرية المصرية الناشئة في حرب فلسطين عام 1948 بضرب مواني العدو على قدر ما تسمح به معداتها البسيطة.

كان للعدوان الثلاثي في سنة 1956 نتائجه في زيادة الاهتمام بمؤسساتنا البحرية من حربية وتجارية، كما تحملت البحرية المصرية دورها في الدفاع عن مصر خلال حرب 1967 و1973. وقد اهتمت ذاكرة مصر المعاصرة بتوثيق تاريخ البحرية المصرية فحصلت على مجموعة نادرة من الوثائق الخاصة بالبحرية المصرية في عصر محمد علي، كما احتوت على صور متنوعة تخلِّد المعارك البحرية الهامة في تاريخ مصر.

تاريخ البريد في مصر

يعتبر البريد المصري واحدًا من أقدم مؤسسات مصر وأعرقها تاريخيًّا، فقد عرفت مصر البريد منذ أقدم العصور.

البريد في عصر الفراعنة

قام الفراعنة بتنظيم نقل البريد خارجيًّا وداخليًّا وكانوا يستخدمون سعاة يسيرون على الأقدام يتبعون ضفتي النيل في ذهابهم وإيابهم في داخل البلاد، ويسلكون إلى الخارج عبر الطرق التي تسلكها القوافل والجيوش.

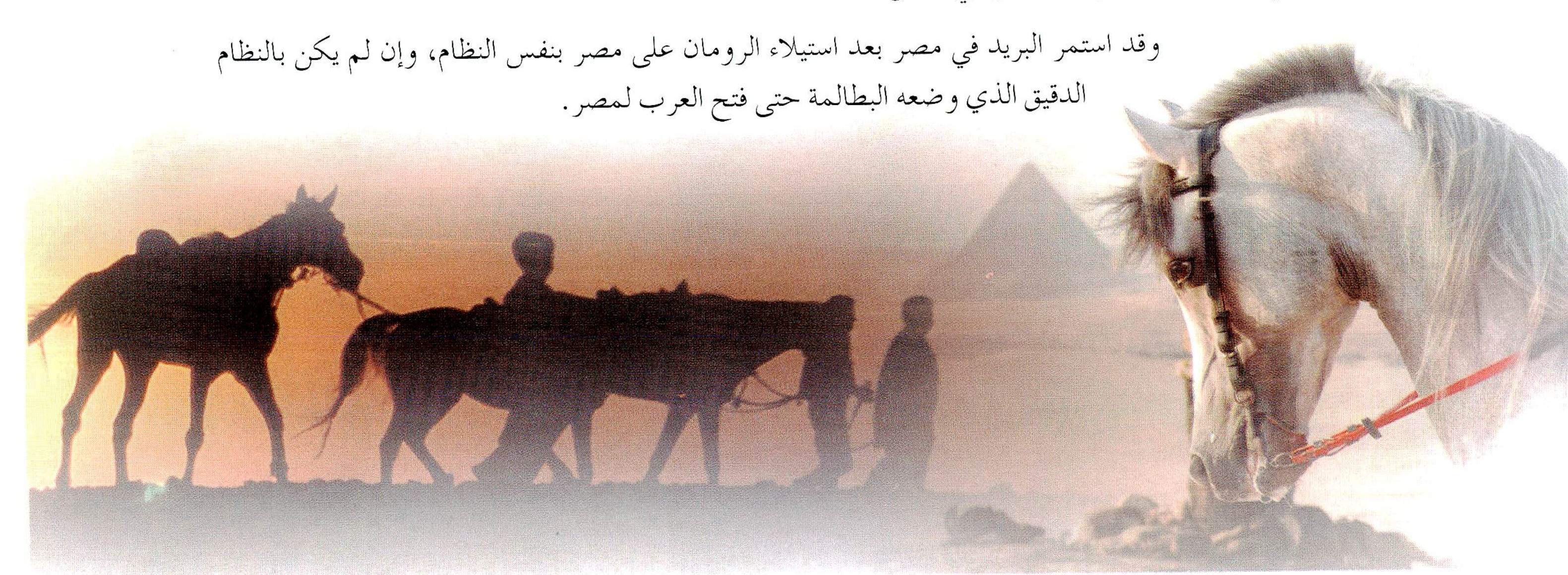
البريد في عصر البطالمة والرومان

في عهد البطالمة كان البريد ينقسم إلى:

البريد السريع: لنقل بريد الملك ووزيره وموظفي الدولة وكان يستخدم في نقله الجياد السريعة.

البريد البطيء: لنقل البريد بين الموظفين في داخل البلاد.

وقد استمر البريد في مصر بعد استيلاء الرومان على مصر بنفس النظام، وإن لم يكن بالنظام الدقيق الذي وضعه البطالمة حتى فتح العرب لمصر.



البريد في العصر العربي

اهتم العرب بالبريد واستخدموه في نقل أخبار الدولة والتجسُّس على الولاة ونقل الأخبار إلى الخليفة وساروا على نفس النظام الذي وضعه الفرس والبطالمة من قبل، ويقال إن معاوية بن أبي سفيان أول من نظم البريد في الإسلام.

كلمة بريد كلمة فارسية استعارها العرب من اللغة الفارسية ومعناها بالعربية "مقطوع"، والأصل أن داريوس الملك الفارسي أراد في عصره أن يميِّز البغال التي تحمل البريد فأمر بقطع أذنابها حتى يعرفها الأهالي ولا تستخدم في غير نقل البريد فكان الأهالي يطلقون على هذه البغال "بريد ذنب"، أي "مقطوع الذنب" وقد أخذ العرب هذا الاصطلاح وأطلقوه على البريد.

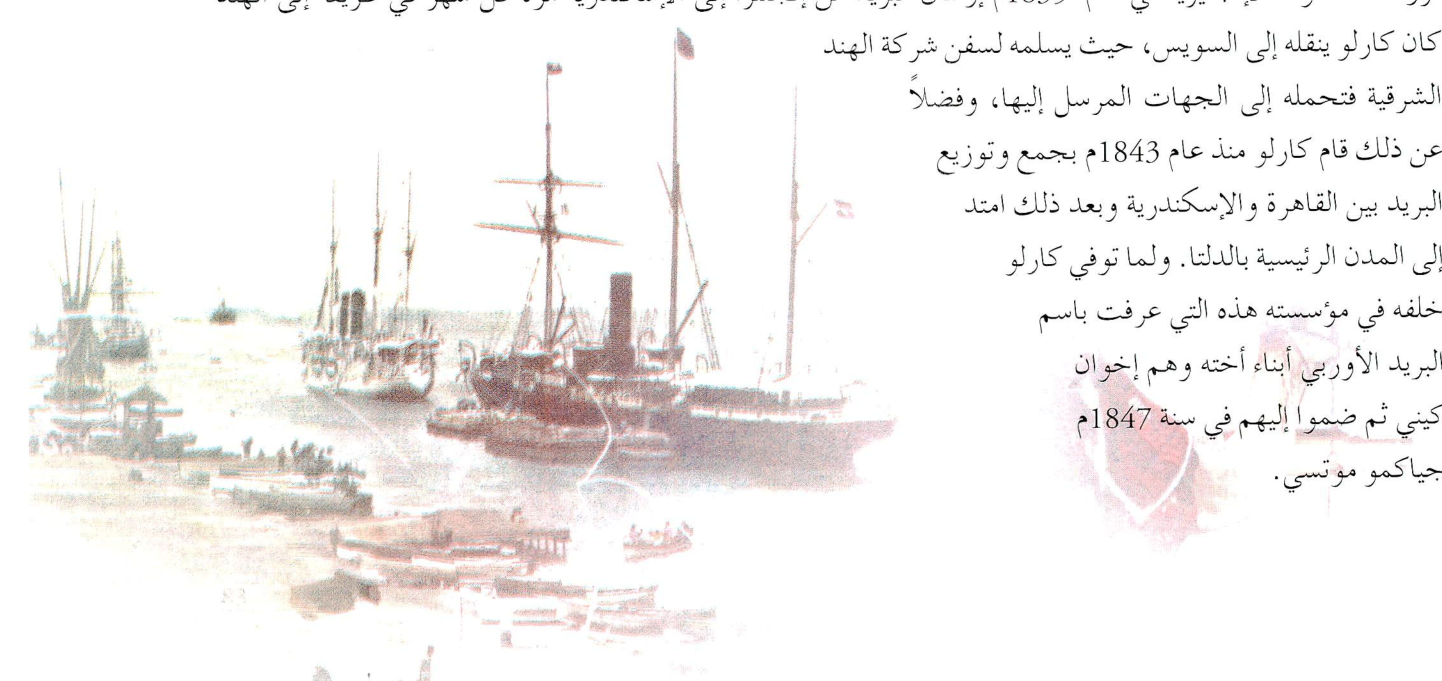
اهتم المماليك بالبريد وأقاموا في كل محطة للبريد حظائر للجياد وخانًا للمبيت وتقديم الطعام وموظفين للإشراف على مراقبة أعمال البريد يتبعون ديوان الإنشاء الذي كانت مهمته العمل على سرعة إرسال البريد.

يعتبر محمد علي هو أول من فكر في إنشاء البريد لنقل الرسائل الرسمية في العصر الحديث، فقد اتبع محمد علي نظام الإدارة المركزية في مصر، ولذا كان حريصًا على سرعة الاتصال بموظفي حكومته لإصدار التعليمات لهم وتلقي التقارير، لذا اهتم محمد علي بنقل الرسائل الحكومية بين القاهرة وسائر أنحاء القطر المصري، وقد عهد بذلك إلى سعاة كانوا يتولون نقله مشاة برئاسة الشيخ عمر حمد من أهالي القاهرة، وكان هذا العمل مقصورًا في البداية على مصر ثم امتد إلى السودان في عام 1821م عقب خضوعه للحكم المصري وعهد في نقل البريد فيه إلى سعاة يركبون الإبل.

بذل محمد علي باشا عناية خاصة لجعل مصر طريقًا للبريد الدولي، فأنشأ مصلحة باسم "مصلحة المرور"، واهتم بإنشاء محطات للبريد بين العاصمة وأهم مراكز القطر المصري، وكانت الرسائل المصدِّرة للخارج في ذلك الوقت تسلم إلى ربابنة السفن أو ترسل عن طريق قناصل الدول أو مكاتب البريد الأجنبية التي اتسع عددها نتيجة لازدياد الجاليات الأجنبية في مصر وقوانين الامتياز التي يتحصنون بها، أما الرسائل الخارجية الواردة فكانت ترد ضمن بريد القناصل في القاهرة والإسكندرية، فيتولى هؤلاء مهمة توزيعها على أصحابها.

أما البريد الخاص في ذلك العهد فكانت له مكاتب غير حكومية تقوم بتوزيع تلك الرسائل، وكان القائم بتلك العملية بالقاهرة الشيخ حسن البديلي، ولم يكن لهذا النقل رسوم محدَّدة يتقاضاها عنه، بل إنه كان يحدِّد له أجرًا في كل مرة حسبما يراه، وعلى أثر ذلك قامت الحكومة بنقل الرسائل الخاصة بالأهالي إلى الجهات الوسطى من مصر وإلى الوجه القبلي والسودان وكانت تتقاضى على نقلها رسمًا يتفاوت بين 10 بارات (مليمين ونصف مليم) و30 بارة (سبعة مليمات ونصف مليم).

أما في الإسكندرية فقد أدَّت زيادة عدد الأجانب بمصر وكثرة مصالحهم إلى الحاجة لإنشاء بريد خاص بهم يقوم بنقل الرسائل المتبادلة بينهم وبين بلادهم، فقام بتلك العملية شخص إيطالي الجنسية يُدعى كارلو ميراتي أنشأ مكتبًا في الإسكندرية وبدأ يقوم بنقل الرسائل من السفن التي تصل إلى الميناء ويوزِّعها أو يرسلها إلى المرسل إليهم، وعندما قرَّرت الحكومة الإنجليزية في عام 1835م إرسال البريد من إنجلترا إلى الإسكندرية مرة كل شهر في طريقه إلى الهند كان كارلو ينقله إلى السويس، حيث يسلمه لسفن شركة الهند الشرقية فتحمله إلى الجهات المرسل إليها، وفضلاً عن ذلك قام كارلو منذ عام 1843م بجمع وتوزيع البريد بين القاهرة والإسكندرية وبعد ذلك امتد إلى المدن الرئيسية بالدلتا. ولما توفي كارلو خلفه في مؤسسته هذه التي عرفت باسم البريد الأوربي أبناء أخته وهم إخوان كيني ثم ضموا إليهم في سنة 1847م جياكمو موتسي.



على أثر تولِّي محمد سعيد باشا الحكم وتشجيعه للتوافد الأجنبي وحرية التجارة تزايدت حركة البريد الخارجية، وفي خلال سنوات قليلة من عهده توطَّد هذا المشروع وقام خلفاء كارلو بإنشاء مكاتب لهم في رشيد عام 1854 ثم امتدت إلى مناطق أخرى في الأعوام التالية.

كانت خطوط السكك الحديدية كلما امتدت إلى جهة جديدة يستفيد إخوان كيني وموتسي من وجودها ويستعملونها في النقل بدلاً من السعاة وكانوا يدفعون للحكومة في مقابل ذلك مبلغًا سنويًّا لم يتجاوز 780 جنيهًا.

في عام 1856م وقعت "شركة البوستة الأوروبية" اتفاقًا مع الحكومة المصرية ينص على نقل إرساليات البريد لمدة خمسة أعوام متتالية اعتبارًا من يناير 1856م في الوجه البحري، وسرعان ما تم تجديده باسم امتياز للشركة الأوروبية في 5 مارس 1862م لمدة عشرة أعوام أخرى، وكان لها امتياز نقل البريد الخارجي ولم يكن للحكومة المصرية أي دور في هذا المشروع.



لم تكتفِ الحكومة المصرية بمنح شركة البوستة الأوروبية تلك الامتيازات، بل قامت بإلغاء مكاتبها الخاصة في سائر أرجاء مصر عام 1862م مما كان يعني هيمنة الإشراف الأجنبي على بريد سائر البلاد داخليًّا وخارجيًّا، حيث استقدم أصحاب الشركة شابًّا إيطاليًّا يشارك في مهامها هو "فيتور يوكيوفي" من بريد تورينو وسبق له زيارة أكثر إدارات البريد في أوروبا.

ويبدو أن الحكومة المصرية في عهد محمد سعيد باشا لم تدرك أهمية تمصير البريد، لذا ظل البريد خاضعًا للسيطرة الأجنبية طوال عهد محمد سعيد باشا.

البريد في عصر إسماعيل

كان طموح الخديوي إسماعيل كبيرًا لتحديث مصر وجعلها قطعة من أوروبا فعمل على إدخال النظم الأوربية إلى جميع مرافق الدولة، ونظرًا إلى أن المواصلات البريدية كانت من أهم وسائل تقدم الشئون التجارية والاجتماعية فقد اهتم إسماعيل بالبريد اهتمامًا ملحوظًا.

نجح موتسي في شراء حصة شركائه وأصبح المالك الوحيد لشركة البوستة الأوربية، ولكنه بعد فترة فكر في العودة إلى وطنه وأراد أن يبيع رخصته لبعض البنوك الأجنبية فرأى الخديوي إسماعيل في ذلك فرصة لتمصير إدارة البريد فقام بشراء مصلحة البريد من موتسي مقابل ستة وأربعين ألف جنيه.

في 29 أكتوبر عام 1864م تم توقيع عقد شراء مكاتب البريد من المسيو موتسي للحكومة المصرية، وفي 14 يناير 1865م صدر أمر

الخديوي إسماعيل بإقرار الصفقة وضم أرباح مكاتب البريد إلى إيرادات الدولة وكان ذلك بمثابة نواة لإنشاء مصلحة البريد.

أنعم الخديوي إسماعيل على موتسي برتبة البكوية وأبقاه مديرًا لمصلحة البريد وخصَّص له في ميزانية حكومته مبلغًا وفيرًا لينفقه على تحسين مصلحة البريد وترقية شئونها.

كانت المراسلات تنقل في بداية عهد البريد بلا طوابع فاصطنع موتسي بك طوابع البريد لأول مرة عام 1866م بناءً على أوامر الخديوي إسماعيل. وهذا نص الأمر الذي أصدره الخديوي إسماعيل إلى نظارة المالية في شأن استخدام طوابع البريد.

«لما كان في استعمال طوابع البريد بدلاً من الأجرة، كما هو جارٍ في أوربا سهولة وفائدة، فقد طبعت طوابع البريد اللازم استعمالها وتداولها في هذه الديار بأوروبا، بإشراف موتسي بك مأمور إدارة البريد المصري واستحضرت أخيرًا. ولما كانت هذه الطوابع قائمة مقام النقد بأن تتداول في الأخذ والعطاء بقيمها المقرَّرة، فقد أوصينا المأمور المشار إليه بأن يسلِّم الطوابع المعلوم مقدارها التي استحضرها إلى المالية، لتُحفَظ بها تمهيدًا لأخذ المقدار الذي يحتاج إليه من المالية أولاً فأول وتقديم الإيصال من الذي يأخذها من خزينة ديوان الأشغال العمومية إلى المالية كلما ورد على الخزينة المشار إليها الأثمان المتجمِّعة من صرف الطوابع المذكورة. وقد أصدرنا أمرنا هذا لتنفذوا مقتضى ما أسلفنا فيه».

صنعت طوابع البريد المصرية أول مرة في جنوة بإيطاليا عام 1866 وكانت فئاتها 10 و20 بارة و1، 2، 5 قروش، وتم تمصير طوابع البريد بعد ذلك بطبعها في البلاد، ففي عام 1867م طبعت الطبعة الثانية في مطبعة «بناسون» الحجرية بمدينة الإسكندرية ثم صدرت الطبعة الثالثة في سنة 1872م بالمطبعة الأميرية ببولاق.

عندما استقال موتسي من إدارة مصلحة البريد في عام 1876 عين الخديوي إسماعيل خلفًا له المستر «كليار» الإنجليزي

وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية فعرف بكليار باشا، وقد عمل على تقليل عدد الموظفين وأدخل المصريين بالتدريج في خدمة المصلحة وأخذ ينشئ مكاتب جديدة حتى بلغ عددها مائتي مكتب وعشرة يعمل بها ثمانمائة وثلاثون موظفًا وجعل توزيع المراسلات يوميًّا بين القاهرة والإسكندرية وجميع الجهات المهمة بعد أن كان أسبوعيًّا.

في عام 1863م تم تأسيس شركة للملاحة البحرية بالبواخر عرفت باسم "الشركة العزيزية" فتم استخدامها في نقل البريد إلى إسطنبول بعد أن كان ينقل بواسطة بواخر النمسا، وفي عام 1873 اشترى الخديوي إسماعيل أسهم تلك الشركة وحوَّلها إلى مصلحة حكومية عرفت باسم "وابورات البوستة الخديوية" فاتسع نطاق مصلحة البريد وأصبحت تملك 26 باخرة كبيرة تنقل المسافرين والبريد بين مصر وشواطئ البحر المتوسط في سوريا والأناضول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبسفور وكذلك مواني البحر الأحمر. وهكذا توسَّعت خدمة البريد فأصبح للبريد المصري عدة مكاتب في إسطنبول وفي جدة وأزمير وفي غاليبولي وبيروت وقولة وسالونيك.

الخطوط الطوَّافة

نظرًا إلى تعذُّر وصول البريد إلى الأماكن البعيدة عن خطوط السكك الحديدية أنشئ في أول مايو عام 1899م نظام الخطوط الطوَّافة فكان يتم تكليف شخص يسمَّي الطوَّاف بتوصيل البريد إلى المناطق النائية سيرًا على الأقدام، وكان يقدَّر عدد هذه الخطوط بـ 384 خطًا في عام 1931م، وقد بلغ عدد المحطات الواقعة على هذه الخطوط 3164 خطًّا في عام 1931م.

وقد ظل البريد المصري مستقلاً عن البريد الدولي إلى أن تم عقد أول معاهدة في هذا السبيل مع بريد النمسا ثم عقدت معاهدة أخرى مع بريد إيطاليا، وفي عام 1873م عقدت معاهدة ثالثة مع بريد إنجلترا، وفي عام 1874م انضم البريد المصري إلى الاتحاد العام للبريد (الاتحاد الدولي للبريد فيما بعد).



وفي 15 سبتمبر عام 1874م، عقد مؤتمر البريد الدولي الأول بمدينة برن السويسرية وحضره مندوبو الدول التي ساهمت في تأسيس اتحاد البريد وكانت مصر من أوائل الدول التي ساهمت في بنائه واشتركت معها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والنمسا وبلجيكا والدانمارك وإسبانيا وفرنسا وبريطانيا واليونان.

وكان أهم ما تقرَّر في مؤتمر برن:

أولاً: تأسيس اتحاد البريد العام.

ثانيًا: إلغاء حسابات الرسوم الخاصة بتبادل المراسلات واعتبارها حقًّا للبلد الصادرة منه تلك المراسلات.

ثالثًا: توحيد الرسوم في جميع البلاد الداخلة في اتحاد البريد.

وقد نصت المادة 18 من ميثاق برن على وجوب عقد مؤتمرات دولية للبريد. وهكذا كانت مصر من البلاد السباقة في الانخراط في الحركة البريدية العالمية التي بدأت بأوربا منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي تعد الدولة الوحيدة عربيًّا وإفريقيًّا التي اضطلعت بتنظيم المؤتمر البريدي العالمي في دورته العاشرة عام 1934م، وقد توافق عقد المؤتمر مع الذكرى رقم 70 لإنشاء مصلحة البريد المصرية.

البريد الجوي

في أغسطس عام 1921م أنشئ أول بريد لنقل المراسلات العادية بالطائرات من القاهرة إلى بغداد، وكانت تتولّى نقله فرقة الطيران الملكية البريطانية وكان البريد الجوي يسافر من مدينة هليوبوليس مرة كل أسبوعين. في ديسمبر سنة 1926 حلّت شركة الطرق الجوية الإمبراطورية محلّ فرقة الطيران الملكية البريطانية. وقد ألحقت مصلحة البريد في أول أمرها بنظارة الأشغال ثم نقلت تبعيتها بعد ذلك لعدة

نظارات وفي ديسمبر 1865م تم إلحاقها بديوان عام المالية.

في 28 سبتمبر 1867م وضعت تحت إشراف رئيس مجلس الأحكام وناظر الداخلية والمالية ثم ألحقت في 19 مايو 1875م بنظارة الحقانية والتجارة وفي 10 ديسمبر 1878م ألحقت بنظارة المالية. وقد صدرت اللائحة الخاصة بتنظيم أعمال البريد بموافقة نظارة المالية في 21 ديسمبر 1865 بأن يكون نقل الرسائل وإصدار طوابع البريد احتكارًا للحكومة المصرية.

وفي مارس 1867م صدر منشور لجميع مكاتب البريد بجعل "كساء العاملين" إجباريًا وصار لكل موظف كسوتان إحداهما لعمله اليومي والثانية للحفلات الرسمية والتشريفات ثم أدخلت عليه تعديلات فيما بعد شملت النوع والطراز.



في عام 1919م صدر القانون رقم 7 بإنشاء وزارة المواصلات التي تشمل السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات ومصلحة البريد ومصلحة المواني والطرق والنقل الجوي.

وفي عام 1931م، صدر قانون شامل تناول جميع رسوم نقل البريد، وقد تم في هذا العام نقل مقر إدارة البريد من الإسكندرية إلى القاهرة واستقرت بمبناها الحالي بميدان العتبة.

وفي عام 1957م، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 710 بإنشاء هيئة البريد المصرية لكي تحل محل مصلحة البريد.



السكة الحديد في مصر



روبرت ستيفنسون أول من أدخل السكة الحديدية إلى مصر

يعتبر تاريخ السكك الحديدية جزءًا من حياة مصر الاقتصادية في مطلع نهضتها، ويجب أن يطلع عليه جميع المصريين ليعرفوا كيف كان تطور مصر سببًا من أهم أسباب العمران، فقد كان القطار في مصر يؤدي مهمته العظمى في سبيل بث الحضارة في أرجاء وادي النيل، كما أن مصر سايرت التطوُّر الذي وصلت إليه أعظم السكك الحديدية في العالم، مقتبسة أحدث النظم والمخترعات، مدخلة عليها الطابع المحلي للبلاد.

لذا قام موقع «ذاكرة مصر المعاصرة» بعرض نشأة السكة الحديد في مصر، حيث إن تاريخ مصر مع السكك الحديدية هو في الواقع جانب عظيم من تاريخ السكك الحديدية نفسها، ولذلك يعد الاهتمام بتاريخ السكك الحديدية نوعًا من الاهتمام بأداة من أدوات العصر الحديث أتيح لمصر أن تسابق الأمم في استخدامها وترقيتها.

تناولت الذاكرة في البداية أهمية موقع مصر الجغرافي بالنسبة إلى تجارة العالم، حيث إنها ملتقى طبيعي لقارات آسيا وأوروبا وإفريقيا مما جعل لها أهمية خاصة ومركزًا تجاريًّا تحسد عليه، ثم تحدَّثت عن ميلاد السكة الحديد في مصر وبداية نشأة الطريق الحديدي بين عين شمس والسويس، والأجزاء التي تتكوَّن منها السكك الحديدية، والمنافسة التي واجهتها مع كلٍّ من النقل المائي والنقل البري والنقل الجوي، ثم انتقلت للحديث عن





خطوط السكك الحديدية، وكان أول هذه الخطوط خط الإسكندرية – القاهرة، والذي احتفل بافتتاحه في يناير عام 1856، ثم البدء في مد خط السويس، كما ظهرت فكرة ربط أهم عواصم الوجه البحري بشبكة من الخطوط الحديدية.

ثم عرضت الذاكرة بعد ذلك لأهم الخطوط الحديدية في الوجه القبلي في عهد الخديوي إسماعيل والتي بدأ العمل بها عام 1867 وهي خط السويس، خط قليوب – القناطر، خط قليوب – الزقازيق، خط دمياط، خط دسوق – زفتى، وخط الخطاطبة، وغيرها، ولكن نتيجة الاضطراب الذي حدث في الحالة المالية في أواخر عهد إسماعيل، فقد أخضعت هذه الخطوط للرقابة الدولية عن طريق مجلس إدارة مختلط عام 1876، كذلك عرضت للكباري الرئيسية لخطوط السكة الحديد المقامة على النيل منها كوبري كفر الزيات، كوبري بنها، كوبري دسوق، كوبري المنصورة، كوبري القناطر الخيرية، كوبري إمبابة.. إلخ، كما تحدثت بالتفصيل عن الخطوط السودانية المصرية.

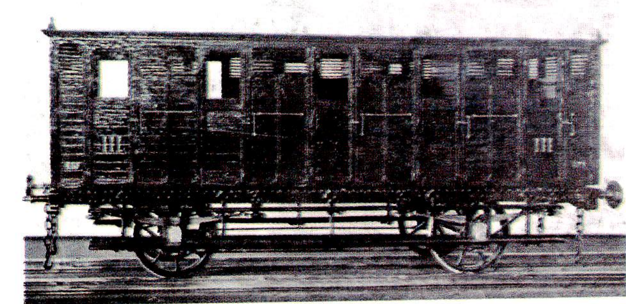
كما تناولت الذاكرة بوادر إصلاح السكك الحديدية في الفترة من عام 1883 حتى عام 1914 بعد أن ألحق بها الكثير من الخسائر والتلف في فترة الثورة العرابية، والدور الذي لعبته السكك الحديدية المصرية خلال الحرب العالمية الأولى،

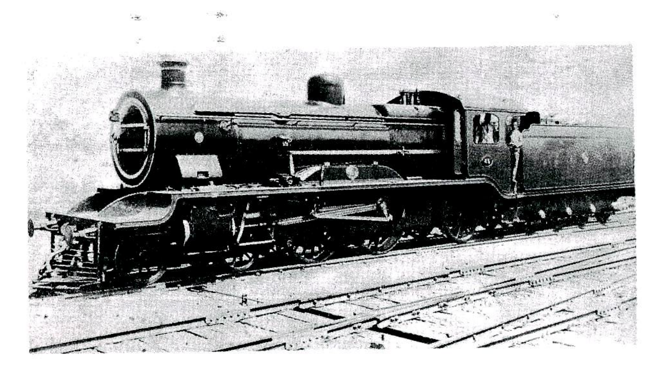


كما تناولت شركات السكة الحديد التي كانت تستغلها الحكومة المصرية، حيث كانت الحكومة تميل إلى سياسة حصر الطرق الحديدية في يدها، كما أنها قد أعطت امتيازًا لشركات الاحتكار باستغلال خطوط زراعية في مناطق معينة مع احتفاظ الحكومة بإنشاء خطوط حديدية في تلك المناطق.

وقد ألقت الذاكرة الضوء على مؤتمر السكك الحديدية الذي بحث كيفية استعمال الوسائل الميكانيكية في صيانة خطوط السكك الحديدية وتجديدها، والوسائط التي تستعمل لزيادة ما تقطعه القاطرة من المسافات بين عمرة وأخرى بما في ذلك الرفع، وتوزيع عربات البضاعة وطرق تقليل مدة سيرها وهي فارغة، وأمثلة من تطبيق الطرق العلمية في أعمال مصالح السكك الحديدية وتضامن موظفيها لزيادة كفايتها، وأثر ذلك في أرباحها، والمنافسة أو التعاون بين النقل بالسكك الحديدية والنقل بالطرق الجوية، أو بين النقل بالسكك الحديدية بالطرق الرئيسية، وأخيرًا استعمال السيارات على خطوط السكك الحديدية الثانوية.

كما عرضت الذاكرة لعدد من الصور التي توضِّح عربات القطار قديمًا، وكباري السكة الحديد، ومحطات السكة الحديد بالقاهرة والإسكندرية وأسوان والأقصر.





سر النقود المصرية في قرنين من الزمان

شهد القرنان التاسع عشر والعشرون الميلاديان تبلوُر شخصية مصر المعاصرة، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمنذ قيام محمد علي باشا بوضع دعائم نهضة مصر الحديثة، ومصر تفصح عن شخصيتها وميراثها الحضاري العريق.

كانت النقود أحد ملامح تلك الشخصية المميزة، فقد عكست النقود المتداولة في مصر ملامح تاريخ الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد سجلت لنا النقود المصرية تبعية مصر السياسية للدولة العثمانية، وأحداث مصر الاقتصادية كافتتاح قناة السويس، وزواج الملك فاروق الأول، وغيرها من أحداث شهدتها مصر المحروسة في قرنين من الزمان.

النقود من مراسيم السلطة

لما كانت مصر ولاية عثمانية فلم يكن يحق لحاكم مصر أن يضرب العملة باسمه، حيث تعد العملة أحد شعارات الحكم، ولا يحق لأحد أن يضرب العملة باسمه إلا السلطان، لذا لم يسجل حكام مصر في العصر الحديث في مبلغ عنفوانهم أسماءهم على النقود المصرية، وكانت هناك محاولة فردية قام بها محمد سعيد باشا بتسجيل اسمه على النقد، غير أن النقد المصري ظل يُضرب باسم السلطان العثماني حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر عام 1914، عندما بدأ تسجيل أسماء حكام مصر على النقود المصرية.

تتميز تلك الفترة بتداول نقود أوربية تذكارية خاصة بمناسبة افتتاح قناة السويس، وتداول أوراق البنكنوت النقدية في مصر كسندات تدفع قيمتها لحامليها.

محمد علي وحركة إصلاح النقود المصرية

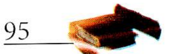
بدأ تنظيم النقود المصرية الحديثة منذ عهد محمد علي باشا، فعلى الرغم مما بلغه محمد علي باشا من قوة ونفوذ في حكم مصر، ونجاحه في تأسيس دولة مترامية الأطراف تمتد من حدود الأناضول شمالاً إلى جنوب السودان جنوبًا، ومن نجد شرقًا إلى برقة غربًا، فإنه لم يقم بضرب العملة باسمه، وفي عهده تم تداول النقود العثمانية التي حملت اسم مصر كمكان للضرب.

لما تولى محمد علي باشا الحكم أصدر فرمانًا خاصًا في سنة 1220هـ/ 1806 حدَّد فيه النقود المتداولة في مصر – المعترف بها قانونًا – وهي: المحبوب – نصف المحبوب – عملات الفضَّة النحاسية المساعدة.

وعلى الرغم من هذا فإن حالة الفوضى النقدية التي شهدتها مصر قبل محمد علي باشا ظلَّت قائمة في عهده، على حد قول الجبرتي في أحداث 26 ذي الحجة سنة 1220هـ/ 1806.

في عام 1808 أصدر محمد علي باشا مرسومًا بتحديد سعر صرف العملات، حيث حدَّد سعر صرف البندقي الذهبي بثمانية قروش. ورغم ذلك استمرت الأحوال النقدية مضطربة حتى عام 1831 عندما أصدر محمد علي باشا دكريتو يقضي بإصدار عملة مصرية تقوم على نظام المعدنين وبموجبه تسك نقود من الذهب والفضة ولكل منهما قوة إبراء غير محدودة.. بمعنى أن للمدين أن يسدد دينه مهما كانت قيمته بمسكوكات أو عملات من المعدنين وتقرر أن يكون لوزن الذهب قيمة تعادل 15.52 مِثْل له من الفضة، وكانت وحدة النقود المصرية قطعة ذهبية قيمتها 20 قرشًا سُمِّيت بالريال الذهبي، وقطعة من الفضة ذات عشرين قرشًا وسميت بالريال الفضي.

احتكر محمد علي باشا سك العملة، غير أن هذا الإصلاح فشل مما أدى بمحمد علي باشا إلى إنشاء بنك في الإسكندرية تكون مهمته تحديد القيمة الحقيقية للعملات المتداولة في مصر.



ومع أن نفس الدكريتو لم يذكر شيئًا عن الجنيه المصري فإنه قد تم سكه أيضًا وبدأ التعامل به عام 1836 ومعه عرفت مصر عددًا من القطع النقدية من فئات مختلفة.

وقد جاءت تسمية الجنيه المصري، من أن المائة قرش المصرية كانت تساوي الجنيه الإنجليزي القديم، الذي بدأ ضربه عام 1663، وسمي بالجنيه نسبة إلى بلاد جينيا أو غينيا GUINEA إحدى بلدان الساحل الشرقي الإفريقي التي كانت مصدرًا من أهم مصادر الذهب للجنيهات الذهبية الإنجليزية.

الضربخانة المصرية

ساعد في إصدار تلك الإصدارات النقدية الضربخانة في قلعة الجبل بجوار دار العدل، والتي أمر محمد علي باشا بتجديدها في عام 1227 هـ/ 1812، ثم جددها مرة أخرى في سنة 1243هـ/ 1828م. وكانت تجمع عددًا كبيرًا من الصناع والعمال بلغ سنة 1227 هـ / 1812 نحو خمسمائة صانع.

أول إصدار نقدي باسم حاكم مصري

شهد عصر محمد سعيد باشا صدور الإصدار النقدي الذي صدر عام 1279 هـ/ م1862 بقيمة 20 بارة وحمل اسم محمد سعيد باشا والي مصر، واسم مصر كمكان للضرب وشعار الدولة المصرية آنذاك وهو الهلال والنجمة، وقد سك هذا الإصدار في دور الضرب في أوروبا.

ويعد هذا الإصدار أول إصدار نقدي حمل اسم حاكم مصري في العصر الحديث رغم تبعية مصر للدولة العثمانية.




نقود قناة السويس التذكارية

شهد عصر الخديوي إسماعيل صدور الإصدارات النقدية التذكارية التي سكت بمناسبة افتتاح قناة السويس في فرنسا، وحملت اسم مصر كمكان للضرب.

الاحتلال الإنجليزي والنقود المصرية

على الرغم من احتلال الإنجليز لمصر عام 1882، وانتهاء السيادة العثمانية على مصر بصورة فعلية، فإن النقود العثمانية التي حملت اسم مصر كمكان للضرب ظلت متداولة في مصر خلال عصر الخديوي محمد توفيق، وقد سكت تلك النقود في دور الضرب الأوربية في برلين.

البنكنوت المصري والبنك الأهلي المصري

في عام 1885، صدر دكريتو قسَّم الجنيه إلى مائة قرش على أن يكون الجنيه ونصف الجنيه من الذهب والعشرون قرشًا والعشرة والخمسة من الفضة، على أن يتخذ الجنيه المصري وحدة للنقود بوزن 8.5 جم من الذهب.

غير أن أهم حدث نقدي في عصر الخديوي عباس حلمي الثاني، هو ما حدث في عام 1898 عندما منح الخديوي عباس حلمي الثاني حق امتياز إلى رفائيل سوارس بإنشاء البنك الأهلي المصري، معطيًا إياه الحق في إصدار أوراق مالية، يتم قبولها لدفع الأموال الأميرية، مع أحقية صرف هذه الأوراق بالذهب عند الطلب.

كانت تلك الأوراق المالية بمثابة سندات تحمل تعهدًا من محافظ البنك بأن يدفع لحامل السند مبلغًا مقدرًا بالذهب عند طلبه ذلك.

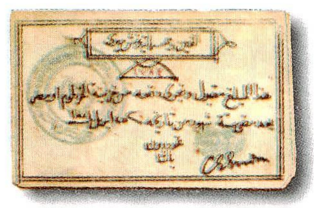
كان تداول تلك الأوراق المالية في البداية بطيئًا لعدم تعود الجمهور التعامل بها، وقد أصدر البنك الأهلي أوراقًا نقدية بقيمة الخمسين قرشًا والجنيه الواحد والخمسة جنيهات والعشرة جنيهات والمائة جنيه في الفترة من 1 يناير إلى 15 من يناير عام 1899، ثم ما لبث أن أصدر ورقة نقدية فئة الخمسين جنيهًا في 21 من مارس 1904.

وصل حجم المتداول من أوراق البنكنوت إلى حوالي 125 ألف جنيه بحلول عام 1900، وارتفع إلى حوالي 2.600.000 جنيه بحلول عام 1907.

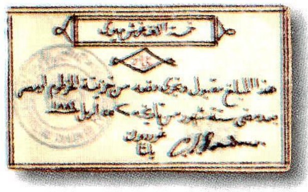
وقد تم الاعتماد على مصمم أجنبي في تصميم أوراق البنكنوت التي كانت تطبع خارج مصر.



نقود وأحداث



تم في عصر الخديوي عباس حلمي الثاني تداول أوراق نقدية خاصة ارتبطت بأحداث بعينها، كالأوراق النقدية التي أصدرها جوردون باشا حاكم السودان، وقد صدر هذا الإصدار نتيجة الحصار الذي تعرَّض له جوردون في الخرطوم من قوات المهدي، وهي عبارة عن أذون خزانة لحاملها تصرف من خزانة الخرطوم أو مصر وهذه الأذون تعتبر أول عملة ورقية في مصر والسودان.



صنعت تلك الأوراق النقدية من ألياف الكتان، وسجلت عباراتها على وجه واحد وباستخدام الحبر الشيني بخط يد خطاط يدعى فاضل، وحملت ختم جوردون باشا وختم حكمدارية السودان.

وقد أمر جوردون باشا بإصدار ما قيمته 168,000 جنيه، إلا أنه وقع بالفعل على 50000 جنيه فقط، حيث استولت قوات المهدي على مدينة الخرطوم، وقتل جوردون باشا قبل أن يتمكَّن من استكمال التوقيع على الإصدار.



في أثناء ثورة 1919، ونتيجة صعوبة الاتصال بالسلطة المركزية في القاهرة، قام مفتش كوم امبو بإصدار سندات نقدية للتداول، تم سحبها بعد استتباب الأمن، وقد كتبت هذه السندات يدويًّا بالحبر الأحمر والأزرق على وجه واحد، وعلى ورق خاص غير متوافر تجاريًّا وختمت بختم المفتش الرسمي.

أثناء الحرب الثانية كان المفترض أن تكون مصر والسودان من نصيب إيطاليا في حالة انتصار المحور وكانت هناك عملات فيما يسمى بـ«صندوق البحر المتوسط التسليفي لمصر» وكانت فئاتها 5 و 10 و 50 قرشًا وجنيهًا واحدًا وخمسة وعشرة وخمسين ومائة جنيه.

الشخصية المصرية للنقود المصرية

ظلت النقود المصرية تحمل أسماء السلاطين العثمانيين حتى الحرب العالمية الأولى عندما ألغيت تبعية مصر للدولة العثمانية وإعلان مصر سلطنة تحت الحماية البريطانية. وقد سكت النقود المصرية المتداولة في عهد السلطان حسين كامل في دور الضرب البريطانية.

وتتميز العملات المعدنية المتداولة في عصر السلطان حسين كامل بأنها حملت اسمه بصيغة «السلطان حسين كامل» وتاريخ توليه الحكم عام 1333 هـ/ 1914. ومن ثم تحرَّر النقد المصري من دلالات التبعية العثمانية.



في عام 1922 أعلنت مصر مملكة مستقلة، وأعلن الملك أحمد فؤاد الأول ملكًا على مصر، وضربت النقود باسمه كما حملت النقود صورة البورتريه الشخصي الخاص به. وقد ضربت تلك النقود في دور الضرب البريطانية، قبل أن تضطلع دار ضرب بودابست بعملة ضرب العملات المصرية عام 1929.

في عام 1926 صدرت أول عملة مصرية بها علامة مائية، وكانت من فئة الجنيه. كما صدرت في عهده أول عملة مصرية تحمل صورة

شخص، هو عم إدريس، وهي العملة التي أطلق عليها عامة الشعب جنيه الفلاح.



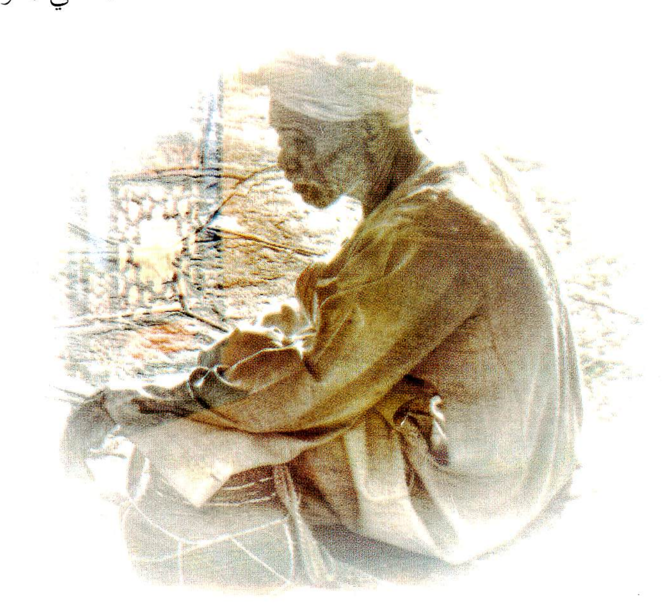
في عام 1951 بدأ تمصير العملة في مصر . وكان أول محافظ للبنك الأهلي المصري هو الدكتور أحمد زكي سعد، وكان هذا البنك بمثابة البنك المركزي للدولة المصرية.

يعتبر الملك فاروق الأول أول وآخر حاكم مصري يضع صورته على أوراق البنكنوت المصري، حيث بدأ البنك المصري عام 1946 في طبع صورة الملك فاروق الأول على أوراق النقد.. فأصدر 4 ورقات تحمل صورة الملك أولها في مايو 1946 من فئة الـ 5 جنيهات وفي يوليو 1948 من فئة المائة جنيه وفي نوفمبر 1949 من فئة الخمسين جنيهًا ويوليو 1950 من فئة الجنيه.

عادات وتقاليد المصريين

لكل أمة أو شعب عاداته وتقاليده التي تميزه عن غيره، وتتوارث من جيل لآخر فترسخ في الأذهان وتنطبع في الأفكار، والمصريون من أكثر الشعوب تمسكًا بالعادات والتقاليد وبتراثهم القديم. وهذه العادات والتقاليد حرص عليها المصريون على مر الزمان، وإن كانت قد اختلفت في بعض تفاصيلها عما هي عليه الآن إلا أن جذورها ترجع إلى من سبقوهم من أجيال سواء في الأعياد والاحتفالات الدينية أو الاحتفالات العامة والمناسبات الخاصة وبالطبع فإن لكل منها الطقوس والمراسم التي تميزها عن غيرها، ومن ضمن هذه العادات التي حرص عليها المصريون الاحتفال بشهر رمضان؛ حيث يبدأ الاحتفال به منذ ليلة الرؤية فكان يسير موكب من الناس ومعهم فرق من الموسيقيين حاملي الطبول وأيضًا فرق من الجنود ويسير الجميع من القلعة إلى مجلس القاضي ثم يقسم الموكب نفسه إلى عدة أقسام تطوف في شوارع القاهرة لإعلان الأهالي بموعد بدء الصيام، ففي ذلك الوقت لم يكن هناك تليفزيون أو راديو ينقل بثًا مباشرًا لوقائع استطلاع هلال الشهر الكريم. أما عادات المصريين في الشهر الكريم فلم تخلتف إلا من حيث وسائل التسلية كالذهاب إلى المقاهي وسماع الموسيقى وممارسة بعض الألعاب، كذلك من ضمن العادات الرمضانية أن يجول المسحرون ليلاً حاملين الطبلة ليعلنوا وقت السحور والتي تغيرت اليوم مع وجود القنوات الفضائية والبرامج والمسلسلات الرمضانية.

أما عيد الفطر ويسمى عادة بالعيد الصغير وفيه تظهر الناس بملابسهم الجديدة وكانت العادة أن تطلق المدافع في عيد الفطر



أو الأضحى كل يوم ثلاث طلقات احتفالاً وابتهاجًا بقدوم العيد، تعود الناس في العيد تناول (الفسيخ – الكعك– الفطير) ومنهم من كان يذهب لزيارة المقابر وهم يحملون سعف النخيل والريحان وبعض أنواع الطعام لتوزيعها على الفقراء.

وعيد الأضحى يحتفل به لمدة أربعة أيام ابتداءً من يوم عشرة ذي الحجة وتتبع فيه معظم التقاليد المتبعة في عيد الفطر ولكن يتميز عيد الأضحى عن عيد الفطر بأنه في هذا العيد تذبح أضحية العيد لمن يستطيع ذلك.

ومن المناسبات الدينية الهامة التي يحرص عليها المسلمون الاحتفال بالمولد النبوي الشريف ويبدأ الاحتفال به من يوم 2 إلى 12 ربيع الأول، وكان المكان الرئيسي للاحتفال هو ميدان الأزبكية فيجتمع الدراويش للذكر في كل ليلة من ليالي الاحتفال.

ومن الاحتفالات التي لا نسمع عنها الآن "الدوسة" وهي من العادات القديمة التي تستحق الملاحظة، كان يقوم بها الدراويش؛ حيث يقفون جنبًا إلى جنب متلاصقين يهتفون باسم الله ثم يجري اثنا عشر درويشًا حفاة على ظهور رفقائهم المستلقين على الأرض ثم يخطو الشيخ بحصانه عليهم جميعًا.

ومن الاحتفالات التي لا تزال موجودة حتى الآن وإن لم تكن بنفس القوة موالد الأولياء، فهي تنتشر وتكثر بالقاهرة وضواحيها وتكون ذات صبغة عامة؛ حيث يحتفل بها كافة المصريين مثل مولد السيد الحسين، والسيدة زينب، والإمام الشافعي وغيرهم من أولياء الله، ويبلغ عدد موالد الأولياء في القاهرة ثمانين مولدًا كل عام وبصفة عامة تتشابه مظاهر الاحتفال بهذه الموالد.

أما الأعياد العامة غير الدينية التي حرص المصريون على الاحتفال بها فنجد شم النسيم عيد الطبيعة والربيع الذي ظل قائمًا من عهد الفراعنة حتى اليوم، وفيه يخرج المصريون إلى الحقول والحدائق والمتنزهات يلهون ويمرحون ويأكلون البيض والفسيخ والبصل ويركبون القوارب النيلية.

ومن الاحتفالات التي حرص عليها الشعب المصري "ليلة النقطة" ويقام الاحتفال في 17 يونية وأحيانًا في 18 يونية، وكان المصريون القدماء يعتقدون أنه إذا لم تقم الاحتفالات بوفاء النيل في حينها فإن النيل يمتنع عن الزيادة ولا يغمر الأرض؛ لذلك يقضي سكان القاهرة تلك الليلة على ضفاف النيل.

أما عن الأعياد الخاصة فتتمثل في الزواج فهو يعد حدثًا هامًّا من أحداث المجتمع المصري وكان له عاداته وتقاليده عند المصريين وشروط وخطوات من ضمنها أنه يفضل الفتيات صغيرات السن بين 12 – 14 سنة، وكان يمنع الرجل من مشاهدة الفتاة ويعتمد في هذا الأمر على والدته أو إحدى قريباته لكي تقوم بمشاهدة الفتاة لتصفها له وصفًا دقيقًا، هذا إلى جانب أخلاقها الحميدة وسمعتها الطيبة، وعندما تشرع المرأة في الزواج تعين وكيلاً ينوب عنها إذا كانت الفتاة قاصرًا، أما إذا كانت بالغة فيمكن أن تعقد الزواج بنفسها، أما من ناحية المهر فإن الذي يحدد قيمته هو الوضع الاجتماعي للبنت ودرجة جمالها. ثم تقام حفلة الزواج التي تمر بعدة خطوات منها (عقد القران – زفة الحمام – ليلة الحناء – ليلة الزفاف – يوم الهروبة – يوم السبوع) ولكل خطوة طقوسها الخاصة.

أما عن ملابس المصريين فقد اختلفت كثيرًا، فقد كان زي الرجل يتسم بأنه واسع فضفاض

لكي يتلاءم مع الجو الحار في مصر. وكان الفقراء يصنعونه من الكتان أما الأغنياء فمن الحرير. وهو يتكون بشكل عام من الآتي (القميص - السروال - الصديري - القفطان - الحزام- الجبة - البنش - العمامة - الحذاء).
ومع مرور الوقت طرأت تغيرات على زي الرجال، ففي عهد محمد علي عندما أرسل بعثات علمية إلى أوروبا لتلقي العلم حدث أن قام بعض هؤلاء المبعوثين بتقليد الزي الأوروبي في ملابسهم والتخلي عن ارتداء الزي المصري.

أما زي المرأة فهو يمتاز بكثرة الزخرفة ويتكون من (القميص- الحزام - لباس الرأس - الحذاء) كما تستخدم الكحل لتزيين العينين وتضع الحناء في الأيدي والأرجل وترتدي الأقراط في الأذن، والأساور في اليد.

ومن أهم الأشياء التي اختفت من تراث المصريين الآن "الحمامات العامة"؛ حيث اعتاد المصريون في ذلك العصر التوجه إلى الحمامات العامة للاستحمام، وكانت الحمامات تخصص صباحًا للرجال ومساءً للنساء، وهناك تتبادل النساء أحاديثهن الرقيقة عن أحوالهن العائلية والزوجية، ومن أهم هذه الحمامات على سبيل المثال (حمام الوالي - حمام السلطان الكبير - حمام السبع قاعات - حمام الثلاثاء).

عادات كثيرة بعضها استمر على حاله والبعض الآخر دخلت عليه عوامل التطوير ولكن ظل المثل الشعبي – عبارة عن جملة قصيرة تحمل معنى ومضمونًا كبيرًا ولا يعرف لها مؤلف – الذي يتوارثه الناس جيلاً بعد جيل يعكس لنا المعتقدات الدينية المختلفة والنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وظلت البوتقة التي تحمي هذا التراث النادر من الضياع إلى جانب ما يحفظه ويتمسك به المصريون من عادات.





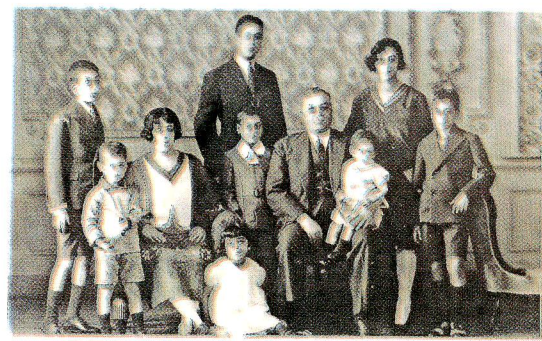
الصحافة المصرية

إيمانًا من مكتبة الإسكندرية بأهمية الصحافة ودورها الرائد في المجتمع المصري على مر التاريخ، خصصت ذاكرة مصر المعاصرة قسمًا يقدم تأريخًا للصحافة المصرية وتوثيقًا لأهم أحداثها وروادها ابتداءً من فترة حكم محمد علي باشا عام 1805 وحتى فترة حكم الرئيس الراحل محمد أنور السادات عام 1981.

بدأت الإرهاصات الأولى للصحافة في مصر مع قدوم الحملة الفرنسية عام 1798؛ حيث أقام الفرنسيون ديوانًا للقضايا يُرفع إليه ما يقع بين المصريين من أحداث ويتم نشرها في صحيفة تسمى "التنبيه" التي تُعد أول صحيفة تصدر في الوطن العربي.

ظهرت صحيفة التنبيه عام 1800 وتولى تحريرها الشيخ إسماعيل الخشاب الذي يُعد أول صحفي عربي، وأصدرت الحملة بعد ذلك صحيفتين فرنسيتين، هما: le courier d'Egypte. le decade Egyptien. توقفت الصحف الثلاث عقب جلاء الحملة الفرنسية عن مصر عام 1801، ولم تصدر في مصر صحيفة أخرى حتى عام 1827 باستثناء نشرة شهرية أصدرها محمد علي عام 1813 عُرفت باسم "جورنال الخديوي"، وتحولت عام 1828 إلى صحيفة الوقائع المصرية التي تُعد أول صحيفة رسمية مصرية.

تضم الذاكرة في توثيقها للصحافة المصرية عدة أقسام، القسم الأول خاص بالنصوص والمادة العلمية ويتناول نشأة وتطور أبرز الصحف التي صدرت في مصر خلال الفترة (1805 – 1981) وأبرز الأحداث التي تعرضت لها على مر تاريخها. كما يضم هذا القسم سيرًا ذاتيةً لأعلام الصحافة المصرية وعرضًا لمشوارهم الطويل مع صاحبة الجلالة.

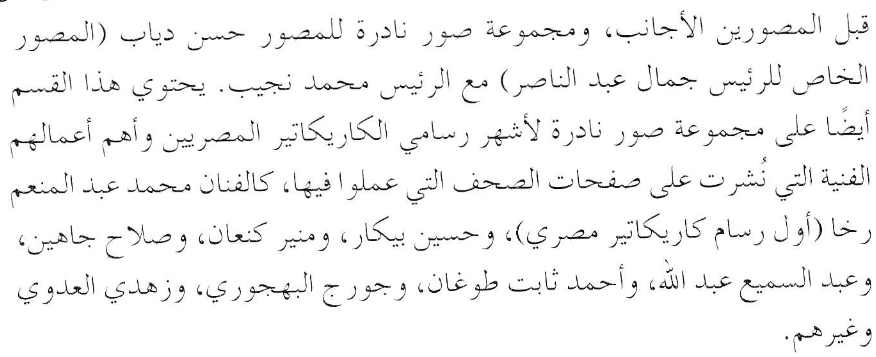


في حين يختص القسم الثاني بالوثائق ويضم مجموعة من الوثائق النادرة التي تُنشر لأول مرة وهذه الوثائق عبارة عن الأوراق التأسيسية والتراخيص الخاصة بأبرز الصحف المصرية، مثل: الهلال، والمصور، وروزاليوسف، وآخر ساعة، وأخبار اليوم والجمهورية وغيرها .. كما يحتوي قسم الوثائق على الأوراق الشخصية الخاصة بأعلام الصحافة المصرية، أبرزها: أمر ملكي صادر من الملك فاروق الأول – ملك مصر والسودان – بمنح عبد القادر حمزة (مؤسس صحيفة البلاغ) رتبة الباشوية عام 1938، بالإضافة إلى عدد من المقالات مكتوبة بخط يد محمد التابعي (مؤسس مجلة آخر ساعة)، ومستخرج شهادة ميلاد التوأمين علي أمين ومصطفى أمين (مؤسسا دار أخبار اليوم) ومجموعة من الخطابات مكتوبة بخط يد مصطفى أمين إلى ابنتيه صفية ورتيبة إبان فترة سجنه التي استمرت 9 سنوات (1965 – 1974). ومن أطرف الوثائق التي يضمها هذا القسم كراسة مصطفى أمين المدرسية خلال المرحلة الثانوية بالمدرسة الخديوية للعام الدراسي (1929 – 1930).



القسم الثالث هو قسم الصور ويضم عددًا ضخمًا من الصور الخاصة بأعلام الصحافة المصرية خلال ممارساتهم للعمل الصحفي أو تواجدهم على جبهة القتال كمراسلين حربيين خلال تغطيتهم للحروب التي شهدتها مصر على مر تاريخها، ومن أبرزها مجموعة صور للكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل خلال تغطيته لحرب فلسطين عام 1948. كما يضم هذا القسم صورًا نادرة لأشهر المصورين الصحفيين كالمصور محمد يوسف الذي قام بتمصير فن التصوير بعد أن كان مُحتكرًا من





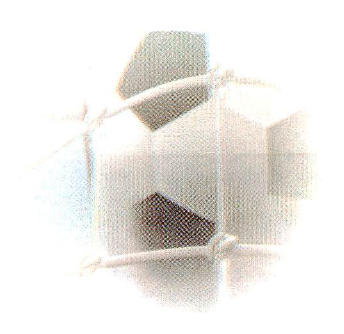
قبل المصورين الأجانب، ومجموعة صور نادرة للمصور حسن دياب (المصور الخاص للرئيس جمال عبد الناصر) مع الرئيس محمد نجيب. يحتوي هذا القسم أيضًا على مجموعة صور نادرة لأشهر رسامي الكاريكاتير المصريين وأهم أعمالهم الفنية التي نُشرت على صفحات الصحف التي عملوا فيها، كالفنان محمد عبد المنعم رخا (أول رسام كاريكاتير مصري)، وحسين بيكار، ومنير كنعان، وصلاح جاهين، وعبد السميع عبد الله، وأحمد ثابت طوغان، وجورج البهجوري، وزهدي العدوي وغيرهم.

أما القسم الرابع فيضم أغلفة الصحف؛ حيث يحتوي على غلاف العدد الأول لأبرز الجرائد والمجلات المصرية مثل: عدد مجلة الهلال الصادر 1892، ومجلة روزاليوسف 1925، ومجلة آخر ساعة 1934، وجريدة أخبار اليوم 1944، وغيرها..

كما يضم هذا القسم مجموعة أغلفة أعداد مجلة روزاليوسف لعامي 1967 – 1968، وأعداد من مجلتي الاثنين والدنيا، والمصور، الصادرتين عن دار الهلال. هذا بالإضافة إلى مجموعة أغلفة أعداد تذكارية خاصة صدرت في مناسبات وأحداث معينة، من أبرزها: غلاف عدد خاص من مجلة المصور عن الرئيس جمال عبد الناصر. يحتوي أيضًا هذا القسم على أغلفة الكتب التي ألفها أشهر الصحفيين المصريين مثل: روايات تاريخ الإسلام لجرجي زيدان (مؤسس دار الهلال)، ومؤلفات إحسان عبد القدوس، ومؤلفات الكاتب الصحفي أحمد بهاء الدين.

وأخيرًا قسم الأرشيف الصحفي الذي يحتوي على مجموعة من المقالات المنشورة بقلم كبار الصحفيين والتي تتضمن عرضًا لوجهات نظرهم ومواقفهم تجاه قضايا معينة تهم المجتمع المصري، مثل: مقالات «فكرة» لمصطفى أمين في صحيفتي أخبار اليوم والأخبار، و«بصراحة» لمحمد حسنين هيكل في الأهرام، و«مواقف» لأنيس منصور في أخبار اليوم والأهرام، و«دخان في الهواء» لجلال الدين الحمامصي في أخبار اليوم، و«نحو النور» لمحمد زكي عبد القادر في أخبار اليوم، وغيرها ...

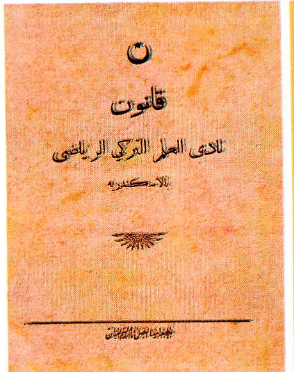




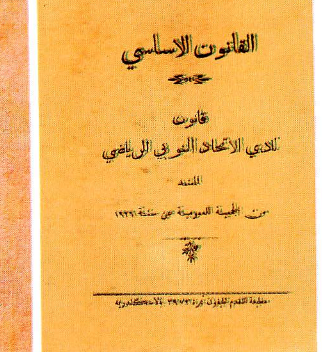
تاريخ الرياضة والأندية الرياضية المصرية

أخذت ذاكرة مصر المعاصرة على عاتقها توثيق تاريخ الرياضة والأندية المصرية العريقة توثيقًا كاملاً مشتملاً على المقالات النصية والتي شملت تاريخ أندية: الأهلي، والزمالك، والاتحاد السكندري، والترام السكندري، في انطلاق المرحلة الأولى من ذلك المشروع الضخم؛ حيث تسعى ذاكرة مصر لعمل توثيق كامل لتاريخ باقي الأندية المصرية، مثل: النادي الإسماعيلي والنادي المصري البورسعيدي والنادي الأولمبي ونادي الجزيرة، وذلك في مرحلتها الثانية.

واحتوى الجانب الرياضي بذاكرة مصر المعاصرة على قسمين، الأول منهما خصص لتوثيق تاريخ الأندية المصرية مثل الأهلي 1907 والزمالك 1911 والاتحاد السكندري 1914 والترام السكندري 1930، إلى جانب بعض الأندية التي نسمع عنها لأول مرة مثل نادي العلم التركي الرياضي ونادي الحضرة الرياضي ونادي الاتحاد النوبي الرياضي، وهي أندية تأسست عام 1926.

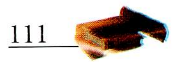


قانون
لنادي العلم التركي الرياضي
بالاسكندرية



القانون الاساسي
قانون
لنادي الاتحاد النوبي الرياضي
المنتخب
من الجمعية العمومية في سنة ١٩٢٦

ضم هذا القسم مقالات نصية خاصة بكل نادٍ ونشأته وتاريخه وتطوره، كذلك رؤساء مجلس الإدارة وأهم الألعاب الرياضية في كل نادٍ والكثير من الجداول والبيانات الخاصة بكل نادٍ. ثم تأتي ألبومات الصور والوثائق النادرة والخاصة بكل نادٍ والتي وثقت جانبًا عظيمًا من تاريخ تلك الأندية ودورها في الرياضة المصرية، إلى



جانب زيارات الملك فاروق والرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات للأندية المصرية والحفلات التي أقيمت بالأندية على شرف ملوك ورؤساء دول العالم، كذلك قائمة شرف وبطولات كل نادٍ. ثم يأتي الأرشيف الصحفي للأندية الرياضية، والذي ضم العديد من المقالات والأخبار الصحفية التي وثقت تاريخ الأندية المصرية في العديد من الصحف، مثل: الأهرام والأخبار والمصور واللطائف المصورة وكل شيء والدنيا وآخر ساعة والاثنين.

أما القسم الثاني فقد ضم تاريخ الرياضة في مصر عامة، بالإضافة إلى التطرق إلى بعض الموضوعات الهامة مثل نشأة الاتحاد المصري لكرة القدم وتاريخ اللعبة في مصر، وتاريخ مصر في الدورات الأولمبية، وتاريخ مصر في الدورات العربية، وتاريخ نشأة رياضة الملاكمة في مصر، وقائمة شرف أبطال مصر الأولمبيين. واحتوى هذا القسم على العديد من المقالات النصية التي تناولت كل موضوع باستفاضة، إلى جانب الصور والأرشيف الصحفي.



بطل مصر في السباحة

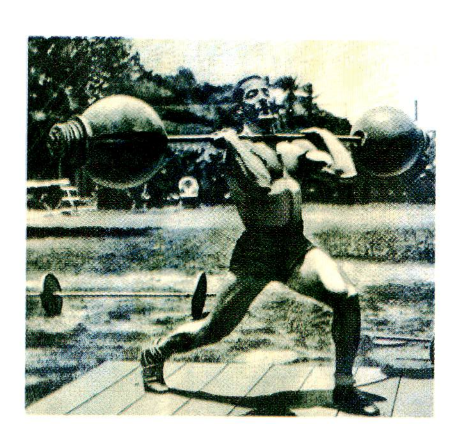
صورة فريد افندي سميكة السباح المصري الشهير الذي رفع اسم مصر عاليا في الالعاب الاولمبية وقد أخذت له هذه الصورة عقب فوزه ، وترى كلمة عنه في باب الالعاب الرياضية في الصفحة السابقة

البطلان يتصافحان

تمثل الصورة العليا السيد افندي نصير (الى اليسار) بطل حمل الاثقال يصافح ابراهيم افندي مصطفى بطل المصارعة يظلهما العلم المصري الخافق ، وقد أخذت لهما هذه الصورة في الاسكندرية (تصوير [illegible])

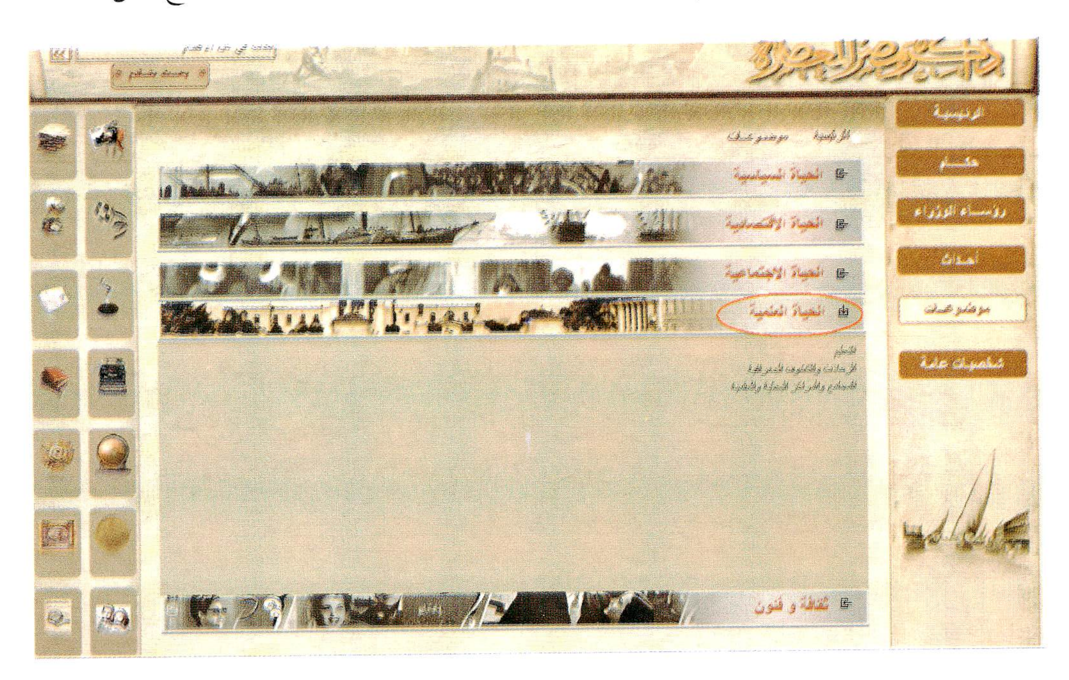
مختار افندي حسين

تمثل الصورة التي الى اليمين مختار افندي حسين الرياضي المصري المعروف قبل سفره الى امستردام للاشتراك في الالعاب الاولمبية ، اما الصورة التي الى اليسار فتمثله بعد وصوله الى هولندا وقد نقص وزنه 8 كيلوغرامات مما أدى الى عدم فوزه في تلك الالعاب



التعليم والمؤسسات العلمية

تناولت ذاكرة مصر المعاصرة التعليم في مصر من جوانب مختلفة، متناولة اللبنات الأولى للهيكل التعليمي الذي أرسى قواعده محمد علي باشا، والبعثات العلمية التي أوفدها للخارج، بالإضافة إلى تاريخ المؤسسات التعليمة كجامعة القاهرة والإسكندرية، بالإضافة إلى تناول جانب مهم هو الرحلات والكشوف الجغرافية لاكتشاف منابع النيل.



فقد قام محمد علي بوضع أولى لبنات التعليم الحديث في مصر على الرغم مما لاقاه من صعوبات بالغة، ومن هنا أنشأ نظام التعليم الحديث في مراحله الابتدائية والتجهيزية والخصوصية كما نشر المدارس المختلفة لتعليم أبناء الشعب المصري ومنها المدارس الحربية ومدارس الموسيقى العسكرية وغيرها من المدارس، أيضًا كان هناك العديد من المدارس الأخرى مثل مدرسة الألسن ومدرسة الولادة ومدرسة الطب أو مدرسة القصر العيني ومدرسة الطب البيطري ومدرسة الزراعة وغيرها من المدارس، كما عمد إلى إيفاد البعثات التعليمية إلى الخارج لعجز الأزهر عن توفير موظفين أكفاء في التجارة والصناعة والزراعة.

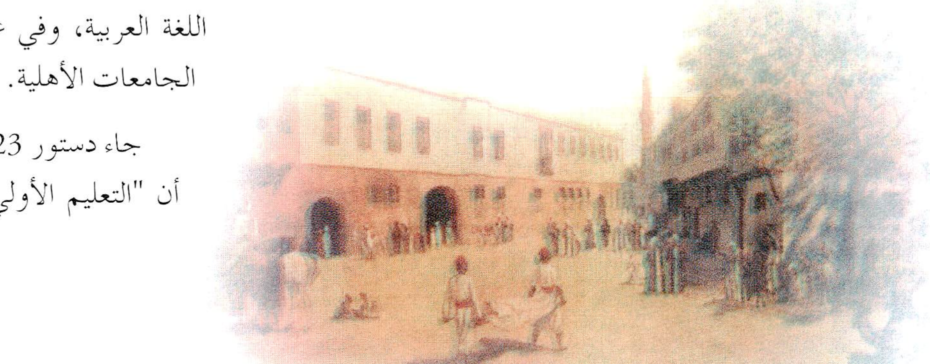


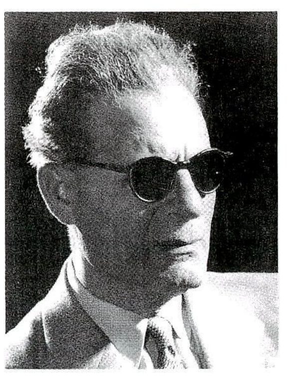
أعضاء البعثة العلمية الأولى

حاول أبناء محمد علي أن يسلكوا مسلكه في محاولة اللحاق بالحضارة الأوربية، فقد شهدت البلاد في عهد الخديوي إسماعيل باشا نهضة تعليمية. كان أول مشروع فكري ظهر في مصر هو مشروع علي مبارك (1867م) والمسمى بلائحة رجب (1285 هـ)، ثم أنشأ مدرسة المعلمين (دار العلوم) عام (1880م) لتزويد المدارس بصفوة من معلمي اللغة العربية، وفي عام 1908 افتتحت الجامعات الأهلية.

علي باشا مبارك

جاء دستور 1923 الذي نص على أن "التعليم الأولي إلزامي للمصريين





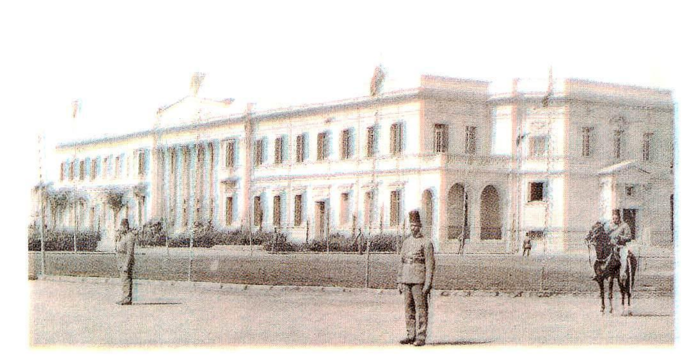
الدكتور طه حسين

بنين وبنات"، وقد صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة الحكومية باسم "الجامعة المصرية" عام 1925م مكونة من كليات أربع هي الآداب والعلوم والطب والحقوق، وتوالى إنشاء الجامعات بعد ذلك "جامعة الإسكندرية" (1942م) جامعة عين شمس (1950م) جامعة أسيوط (1957م). ثم توالت الجامعات الإقليمية، هذا بالإضافة إلى جامعة الأزهر التي أنشئت عام 1930م.

وقد اهتم طه حسين بتطوير برامج التعليم ومجانيته وطالب بالاهتمام بتدريس اللغة العربية والتاريخ المصري والتربية في المدارس، كما طالب بالتوسُّع في إنشاء الجامعات، وبعد ثورة 23 يوليو أرست الدولة مبدأ "ديمقراطية التعليم"، مما أتاح التعليم لجميع فئات الشعب بالمجان في جميع مراحله.

ومنذ عام 1957 ارتبطت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بالتعليم ثم جاء دستور 1971 في مادته الثامنة عشرة مؤكدًا أن التعليم هو حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل على مد الإلزام إلى مراحل أخرى.





وتشرف الدولة على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

كما خصصت ذاكرة مصر المعاصرة موضوعات متنوعة تتعلق بالمجامع والمراكز البحثية والتي هدفت بالأساس إلى بث روح البحث العلمي ونشر الثقافة والفنون ابتداءً من المجمع العلمي الذي أنشأه نابليون بونابرت 1798م، وأعيد إنشاؤه مرة أخرى في عام 1859م بالإسكندرية في عهد محمد سعيد باشا واستمر قائمًا في عهد الخديوي إسماعيل يؤدي مهمته في نشر المعارف والعلوم، مرورًا بـ "جمعية المعارف" كأول جمعية علمية ظهرت في مصر لنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر عام 1868م، و"الجمعية الجغرافية" مايو 1875م، و"الجمعية الزراعية الملكية" مارس 1880م، و"الجمعية المصرية"، و"مصلحة الإحصاء" التي اقترحت عمل إحصاء جديد للسكان في أواخر عهد الخديوي إسماعيل، و"مصلحة المساحة" في أواخر عهد إسماعيل وهي من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية، و"مجمع اللغة العربية" بالقاهرة، حيث وقع الملك فؤاد





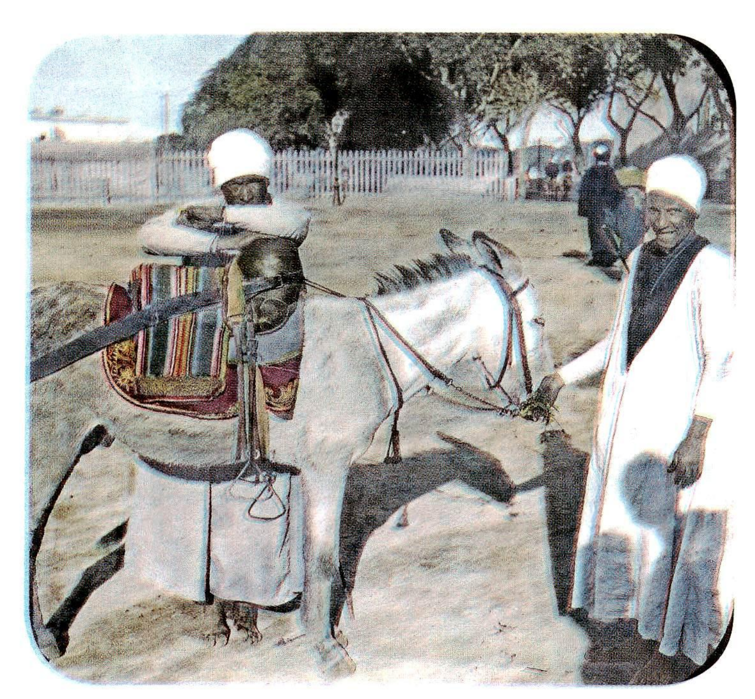


مرسومًا بإنشاء معهد باسم "مجمع اللغة العربية الملكي" يكون تابعًا لوزارة المعارف ومركزه مدينة القاهرة في 13 ديسمبر 1932م. مراكز ومعاهد كثيرة أثرت الحياة الثقافية والعلمية في مصر نتتبع خطاها داخل ذاكرة مصر المعاصرة.

أما عن الرحلات والكشوف الجغرافية فقد تعددت الدراسات المتعلقة بالكشوف الجغرافية، ولعل من أهم من ولع بها الأمير عمر طوسون والذي كان شغوفًا بالعلم، وكان لحب البحث العلمي أثر في توجيه الجمعية الزراعية الملكية ونمو نشاطها وتحقيق أهدافها، فأجريت التجارب على مختلف الأراضي الزراعية وطرق إصلاحها وما يناسبها من الأسمدة، وأنتجت عدة سلالات من القطن والقمح والشعير، وأقيمت لأول مرة في مصر تحت إشرافه تجارب الصرف الجوفي وتأثيره على جذر النبات ونموه.

كما اهتم عمر طوسون ببحوث الحشرات، وأعلن عن تقديم جائزة مالية قدرها خمسة عشر ألف جنيه لمن يبتكر علاجًا لإبادة دودة ورق القطن، وشجع الجمعية على إعداد كميات كبيرة من التقاوي الممتازة للمحاصيل الرئيسية لتوزيعها على المزارعين.





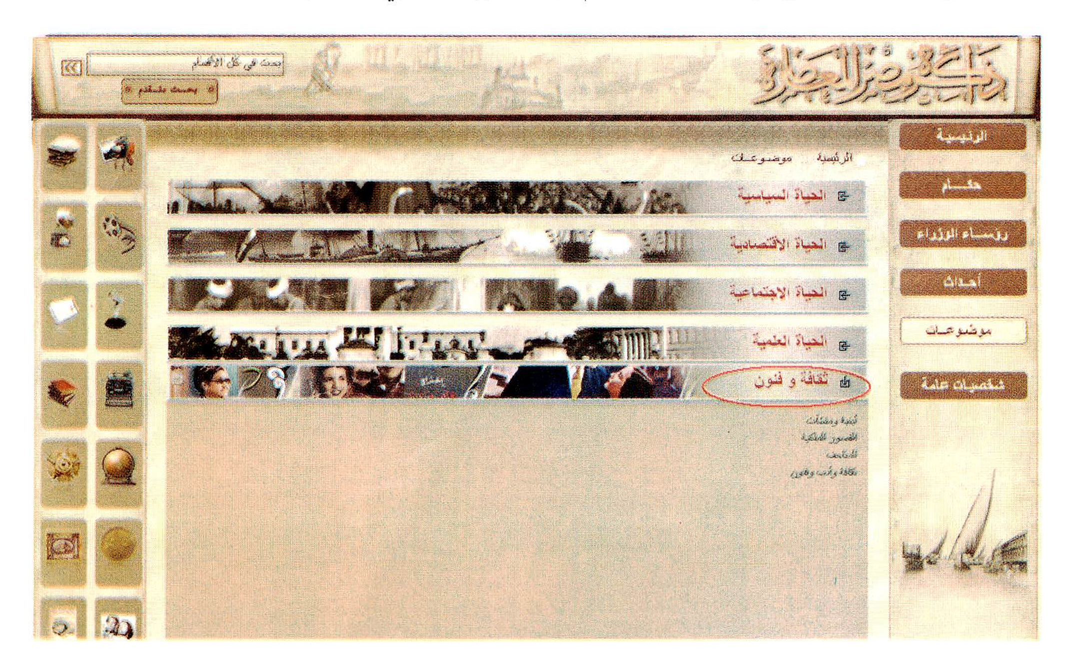
كما قام بإنشاء عدد من القرى النموذجية المزودة بالمرافق الضرورية، وأرسل إلى الحكومة المصرية كتابًا يقترح فيه أن تبدأ برنامجًا منظمًا لإصلاح قرى القطر المصري، واتجهت الجمعية أثناء رئاسته إلى نشر بعض المؤلفات العلمية المتصلة بالزراعة، مثل الحشرات الضارة في مصر لـ"ولكس"، وقوانين الدواوين لـ"ابن مماتي"، والأحوال الزراعية في مصر لـ"جيرار"، والخيول العربية للأمير محمد علي، فضلاً عن المطبوعات التي تتضمن نتائج البحوث العلمية التي تقوم بها الجمعية.

بدأ الأمير عمر طوسون شغله في الاستكشاف عام 1928م كجزء من دراساته وكشوفه حول جغرافية مصر وتاريخها، وقد عمد إلى رفع مساحي ومعماري في المنطقة وعمليات توثيق، ووضع لوحات من البرونز على كل منطقة وتسميتها.

الثقافة والفنون المصرية

الفنون مرآة الشعوب ونتاج حضارتها، لذا تناولت ذاكرة مصر الفن والثقافة المصرية من مختلف جوانبه سواء الفنون السمعية والمرئية كفن السينما والمسرح والإذاعة، والفنون التطبيقية والتشكيلية التي تزخر بها المتاحف المصرية والعالمية.

فقد شهدت مصر أنواعًا مختلفة من الفنون والثقافات، فقد شهدت السينما والمسرح تطورًا ملحوظًا منذ بداية الظهور وحتى السبعينيات من القرن العشرين. ويعد محمد كريم أول ممثل سينمائي مصري، كما ظهرت جهود محمد بيومي في



الإسكندرية عام 1923، حيث أنشأ استديو للسينما استعدادًا لإنتاج أفلامه، وفي 14 مارس عام 1932 تم عرض أول فيلم مصري روائي طويل ناطق، وهو فيلم "أولاد الذوات"، إخراج محمد كريم.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى فن الأوبرا الذي عرف في أكتوبر عام 1841، كما اعتبرت الأوبرا القديمة هي الأولى في قارة إفريقيا، واعتبر مسرحها واحدًا من أوسع مسارح العالم رقعة واستعدادًا وفخامة، وقد لاقت عروض الأوبرا في تلك الفترة نجاحًا على المستوى الفني.

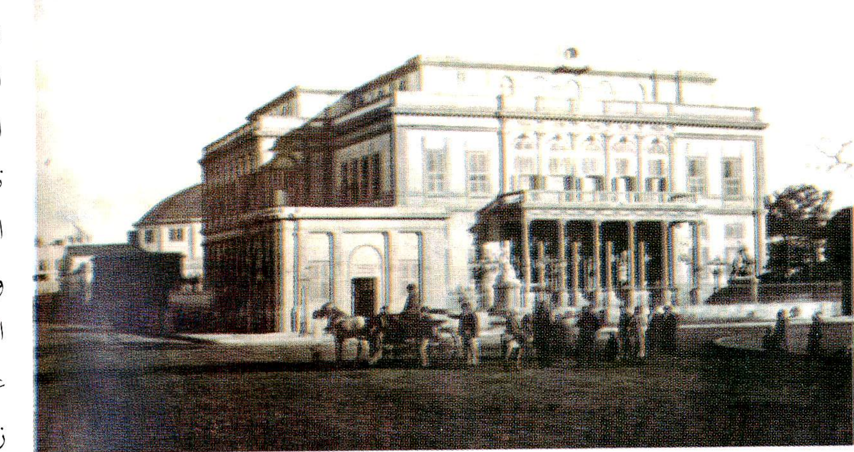
في عام 1869 أقام الخديوي إسماعيل أول أوبرا في مصر وذلك لاستقبال أمراء أوروبا الذين يشاركون في افتتاح قناة السويس، وأول أوبرا عرضت هي أوبرا عايدة التي ألفها عالم الآثار الفرنسي مرييت باشا.

بعد الحرب العالمية الثانية تضاعف عدد الأفلام المصرية من 16 فيلمًا عام 1944 إلى 67 فيلمًا عام 1946، ولمع في هذه الفترة عدد من المخرجين مثل صلاح أبو سيف، وكامل التلمساني، وعز الدين ذو الفقار، وكذلك أنور وجدي الذي قدم سلسلة من الأفلام الاستعراضية الناجحة. ولقد افتتح التليفزيون المصري في تمام الساعة السابعة مساء يوم 21 يوليو 1960، ولمدة خمس ساعات يوميًا خلال عيد الثورة الثامن.

تاريخ الأوبرا المصرية

لأن دار الأوبرا جزء من تاريخ مصر فقد خصصت الذاكرة قسمًا يؤرخ للأوبرا المصرية، تتعرَّض فيه لبدايات فن الأوبرا في مصر ومراحل تطوُّرها من 1841 وحتى سبعينيات القرن العشرين.

عرفت مصر فن الأوبرا في أكتوبر عام 1841 عندما جاءت فرقة متجولة إيطالية لعرض «إكسير الحب» بالإسكندرية، إلا أن قصة إنشاء الأوبرا القديمة ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بافتتاح قناة السويس في عهد الخديوي إسماعيل الذي كان شغوفًا بالفنون، ولذلك سميت بالأوبرا الخديوية، وقد تم اختيار مكان الأوبرا الخديوية بحيث تتوسَّط حيين من أهم أحياء القاهرة في ذلك الحين هما حي الأزبكية وحي الإسماعيلية.



وفي 1869 قرر الخديوي إسماعيل باشا بناء دار الأوبرا في العاصمة بمناسبة الافتتاح، أراد إسماعيل أن تكون دار الأوبرا الخديوية تحفة معمارية لا تقل عن مثيلاتها في العالم، فكلف المهندسين الإيطاليين «أفوسكاني» و«روسي» بوضع تصميم لها يراعى فيه الدقة الفنية، والروعة المعمارية، فعملا على توفير الرؤية الجيدة من مختلف زوايا «البنورات»، ووضوح الصوت،

واهتم الخديوي إسماعيل بالزخارف، فاستعان بعدد كبير من الرسامين والمثالين والمصورين لتزيين الأوبرا وتجميلها فزخرفت المباني والبنورات على غرار رسوم عصر «الروكوكو» و«الباروك» الفاخرة والفائقة الدقة والفخامة.

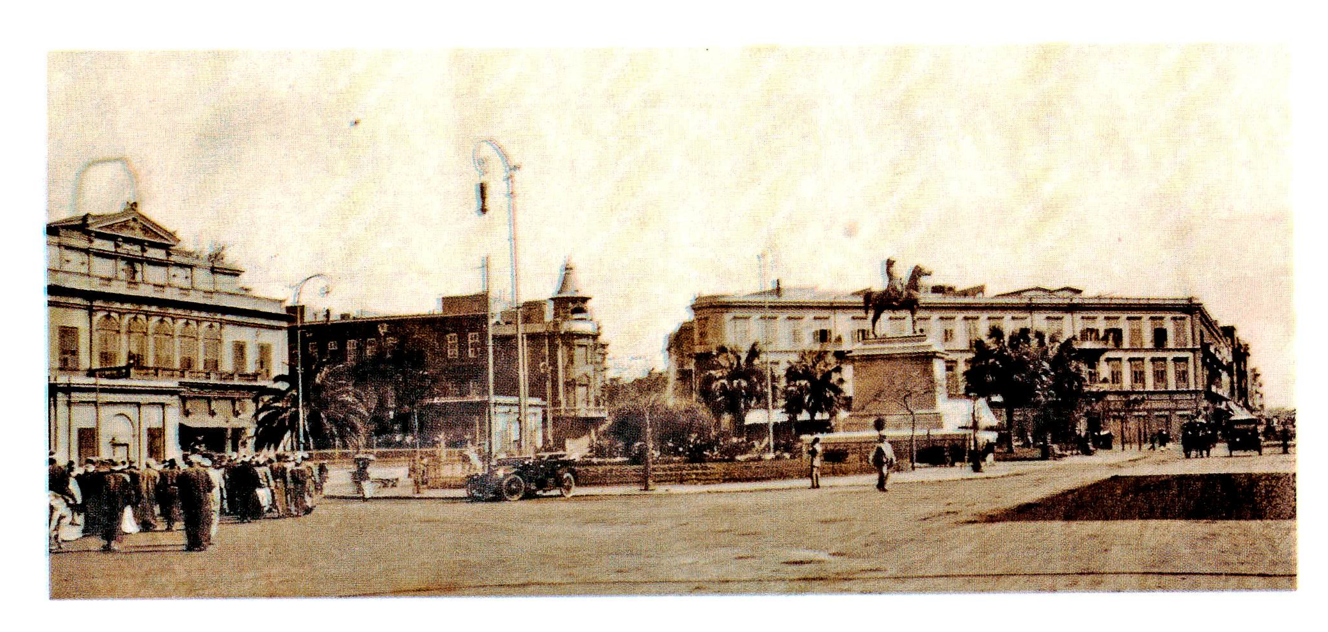
أما عايدة فقد عرضت أخيرًا في الموسم الثاني (1870 - 1871) بجانب نورما وفاوست وعطيل وغيرها، وكان يعاد عرض تلك الأعمال في فصل الصيف بمسرح زيزينيا بالإسكندرية. إن قصة عايدة الأصلية ترجع إلى أوجست ماريبت الشخصية البارزة في عالم الآثار في القرن التاسع عشر، ولقد طلبت ماريبت باشا من الخديوي اختيار قصة من صفحات التاريخ المصري القديم تصلح نواة لمسرحية شعرية، وقد قام بنظم شعرها الشاعر الإيطالي «جيالا نزوق».

عهد الخديوي إسماعيل إلى الموسيقار فردي بوضع موسيقاها الرفيعة، فكانت الأوبرا الخالدة «عايدة» بموضوعها الوطني المصري وأغانيها الجياشة وموسيقاها الرائعة من نتاج العبقريات الثلاث، وقد كافأ الخديوي إسماعيل فردي على عمله بمائة وخمسين ألفًا من الفرنكات الذهبية، فقد استلهم القصة من تاريخ مصر القديمة.

وعندما وافق عليها الخديوي عرضها ماريبت على صديقه كاميل دي لوكل لعمل الحوار من جهة، ولإقناع المؤلف الموسيقي الفذ «فردي» بتلحينها من جهة أخرى، وبعد عدة أشهر من المفاوضات اكتملت «عايدة»، وعرضت أخيرًا في الرابع والعشرين عام 1871، واستقبلت بنجاح ساحق. ومنذ ذلك الحين ظلت «عايدة» الأوبرا الأكثر شعبية في مصر.

استغرق تشييد الأوبرا الخديوية ستة أشهر وتكلف بناؤها مليونًا وستمائة ألف جنيه، وقد تم افتتاحها في الأول من نوفمبر عام 1869 مع احتفالات قناة السويس، وكان المبنى مكونًا من قاعة تضم 850 مقعدًا مقسمة إلى دور أرضي، وثلاثة أدوار لوج، ورواق أعلى، وقد كان بصحبة الخديوي إسماعيل في حفل الافتتاح الإمبراطورة «أوجيني» زوجة الإمبراطور نابليون الثالث، والإمبراطور فرانسوا جوزيف عاهل النمسا، وولي عهد بروسيا وبالطبع فرديناند ديليسبس المهندس الفرنسي للقناة، وبعض العظماء وأقطاب السياسة والفكر والفن من أنحاء أوروبا، حيث حضروا خصيصًا لحضور حفل افتتاح قناة السويس وافتتاح الأوبرا الخديوية، وتتابعت بعدها الأوبرات مثل لاترفياتا والتروفاتوري وفاوست وغيرها.

أما عن الافتتاح وأول عروض الأوبرا، فعلى الرغم من اهتمام الخديوي إسماعيل ورغبته الأكيدة في أن تفتتح دار الأوبرا الخديوية بعرض أوبرا عايدة التي أنفق على إعدادها الكثير من حيث تكاليف الملابس والمناظر والديكورات، ولم يبخل بمال أو جهد لإخراج أوبرا عايدة في أبهى صورة وفي الموعد المحدد، رغم ذلك كله حالت الظروف دون تقديمها في موعد الافتتاح، ومثلت بعد الافتتاح بعامين في الرابع والعشرين من ديسمبر 1871، وتم افتتاح الأوبرا الخديوية بعرض «ريجوليتو» التي وضع موسيقاها فردي أيضًا، واحترامًا للشخصيات الهامة التي حضرت الافتتاح حرص الفنانون على تقديم العرض بمجوهرات حقيقية.



اعتبرت الأوبرا القديمة هي الأولى في قارة إفريقيا، واعتبر مسرحها واحدًا من أوسع مسارح العالم رقعة واستعدادًا وفخامة، وكان المسرح يتسع لثمانمائة وخمسين شخصًا، كما أعدت بالدار العديد من الردهات المجهزة والمخصصة للراحة والتدخين، أما خلف المسرح فقد أُعد بناؤه من ثلاثة طوابق احتوى الطابق الأول على حجرات مخصصة لفرق الرقص والتدريبات، وغرف للممثلين، وفرق الإنشاد، وأُعد الطابق الثاني كمخزن للديكورات، واستخدم الطابق الثالث في حفظ الملابس والأثاث والأدوات، كما اشتمل المبنى على العديد من الورش لصناعة الملابس وتصميم الديكورات والأثاث للعروض المختلفة، واحتوى المبنى على متحف للإكسسوار والحلي التي تستعمل في الأداء التمثيلي.

عرضت دار الأوبرا الأعمال المألوفة، في موسم 1872، 1873، بالإضافة إلى «روبرت الشيطان»، و«روي بلاس» ولكن بعد عزل الخديوي إسماعيل، وتعيين ابنه توفيق، توقفت المواسم «الرسمية» لأوبرا القاهرة.

وفي هذه الفترة كان مراقب المسارح الخديوية، باسكال كليمنت، يستقبل فرقًا «غير رسمية»، وقد ضمت إحدى هذه الفرق تينورًا شابًا، كان حينئذ مغمورًا تمامًا، هو إنريكو كاروزو. وبذلك كانت الإسكندرية ثم القاهرة (حيث غنى هذا النجم اللامع لأول مرة)، هي أولى مراحل شهرته.

وفي عام 1897 افتتح جيانولي، وهو مدير مسرح إيطالي، سلسلة من ستة مواسم. وبعدها تضمنت الأوبرا أعمالاً شهيرة كثيرًا ما كانت تعرض في القاهرة بعد فترة وجيزة من إنتاجها في إيطاليا.

في عام 1907 جاء موريس بوركيه أول مدير مسرح فرنسي لمصر، وقدم ستين عرضًا لأربعين أوبرا.

بعد الحرب العالمية الأولى، توج الملك فؤاد ملكًا على مصر، وأصبحت المسارح تسمى بـ «المسارح الملكية». وقد لاقت عروض الأوبرا في تلك الفترة نجاحًا على المستوى الفني، ولكن تكبدت خسارة مالية فادحة، مما دفع الحكومة الإيطالية لتقديم إعانة مالية عاجلة. وقد توالت الفرق الإيطالية على الأوبرا (باستثناء فترة الحرب العالمية الثانية) حتى عام 1971.

وفي عام 1969، وفي إطار إحياء ذكرى العيد الألف لمدينة القاهرة، قدمت الأوبرا الدولية لبرلين الشرقية (سابقًا) عروضها في العاصمة المصرية.

وعلى الرغم من أن معظم الفنانين الذين عملوا في الأوبرا خلال مواسمها كانوا من الإيطاليين، فإنه قد بدأ في تلك الفترة ظهور أوائل الصوليست المحليين المتميزين، مثل السوبرانو الليريك رتيبة الحفني والسوبرانو الدراماتيك الراحلة أميرة كامل (أول من أدت دور عايدة) والمتزو سوبرانو فيوليت مقار (أول من أدت دور أمنيرس)، واللاتي حققن نجاحًا عظيمًا في الستينيات، بلغ صداه خارج البلاد. وقد كان أول مصري اعتلى خشبة مسرح أوبرا القاهرة هو أبو الخير أفندي.

كان منصور غانم أول مصري يعمل كمشرف على المسارح الملكية، في عام 1937، ولكن لفترة عام واحد. ومنذ 1920 بدأت الأوبرا تترجم إلى العربية، واحتلت مكانًا بارزًا في برامج الجاردن ثياتر مع « الأوبريتات المصرية»، وأشهرها تلك التي لحنها خالد الذكر سيد درويش، الذي يعتبر الأب الروحي للموسيقى القومية الحديثة. كما يعتبر محمد عبد الوهاب، وحسن رشيد، وأبو بكر خيرت، وعزيز الشوان خلفاء لسيد درويش. أما أشهر المترجمين فهو سلامة حجازي الذي ترجم نورما، لأفريكان الأفريقية، وكارمن.

أسست فرقة كورال أوبرا القاهرة، في عام 1956 والتي قللت الاستعانة بفرق الكورال الأجنبية، وهو ما حدث أيضًا بالنسبة للأوركسترا مع ميلاد أوركسترا القاهرة السيمفوني عام 1959، أما فرقة أوبرا القاهرة فقد ولدت عام 1964 تحت رعاية وزير الثقافة، وكان أول عرض لها في دار الأوبرا هو «لاترفياتا» باللغة العربية.

وقد جسدت نبيلة عريان (مديرة الدراسات الموسيقية بالكونسرفتوار) دور فيولتا، وجسد حسن كامي (التينور بأوبرا القاهرة) دور ألفريدو. وقد سطع نجم حسن كامي عالميًّا من خلال دور راداميس في العشرين من أبريل عام 1974 في فيلنيوس عاصمة لتوانيا، ليصبح أول مصري يلعب هذا الدور في تاريخ الموسيقى الغنائية، ويشغل حسن كامي منصب المدير



الفني لدار الأوبرا المصرية. بعدها بدأ الفنانون المصريون تدريجيًا في تصدر المواسم الدولية، عام 1968 عرضت أورفيو ويوريديتشي (جلوك) باللغة الإيطالية بفرقة مكتملة من المصريين.

على مدى قرن من الزمان هو تقريبًا عمر الأوبرا الخديوية القديمة توالت على رئاستها أسماء مختلفة كان أولها بالفلوس يوناني الجنسية، ويعتبر أول من تولى الإشراف على بنائها وإدارتها، وتقديم أوبرا عايدة ثم تولاها أيضًا المؤلف الموسيقي بسكوالى كلمنته من عام 1886 إلى عام 1910 ثم تلاه جنارو فورنارنو من عام 1911 إلى عام 1931، وقد توقف الموسم في هذه الفترة بسبب الحرب العالمية الأولى ثم كان معلم الأميرات نورتاتوتو كانتوني 1932 إلى عام 1937، أما أول مصري يرأس الأوبرا فهو منصور غانم ولم يستمر أكثر من عام ثم الفنان سليمان نجيب خلال الفترة من 1938 إلى عام 1954 ثم تولاها الشاعر عبد الرحمن صدقي ثم المهندس محمود النحاس عام 1956، وتعتبر فترة رئاسته من أزخر الفترات بالباليه الروسي ثم كانت فترة صالح عبدون وهو من هواة الموسيقى.

في فجر الثامن والعشرين من أكتوبر 1971 احترقت دار الأوبرا المصرية القديمة نتيجة لخلل في النظام الكهربائي، ولم يتبق من الأوبرا القديمة سوى تمثال الرخاء ونهضة الفنون وهما من عمل الفنان محمد حسن، وهكذا التهمت النيران مناظر الأوبرات والباليه التي تركتها الفرق الأجنبية هدية للدار اعترافًا منها بالدور الرائد لمصر في نشر تلك الفنون الرفيعة، كما احترقت لوحات كبار المصورين التي كانت معلقة على جدار الأوبرا والآلات الموسيقية ونوتات مئات الأوبرات والسيمفونيات، وهكذا احترقت الأوبرا القديمة التي زارها العظماء من الفنانين الفرنسيين والإيطاليين والروس والإنجليز وغيرهم. وقد وجدت فرقة أوبرا القاهرة متنفسًا لها في الإسكندرية وفي مسارح أخرى بالعاصمة، ولكن أفرادها كانوا يعملون بنفسية محبطة.

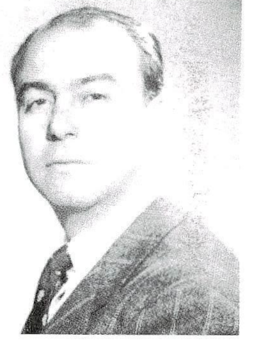
في عام 1948 أقام الفنان الرائد محمد حسن تمثالين يزيد حجم شخوصهما عن الحجم الطبيعي أحدهما يعبر عن الرخاء والثاني يعبر عن نهضة الفنون، وكان هذان التمثالان مثبتين بمدخل الأوبرا الخديوية وعندما احترقت الأوبرا عام 1971 لم

يتبق منها سوى هذين التمثالين اللذين حفظا فترة طويلة في حديقة مسرح الطليعة إلى أن ثبتا أخيرًا في ساحة مبنى المركز الثقافي القومي، وكأنهما حلقة وصل بين تاريخ وأصالة الأوبرا الخديوية والأوبرا الجديدة وذلك بعد غياب الأوبرا المصرية لمدة 17 عامًا.

يعتبر تمثال نهضة الفنون من المجموعات النحتية، لأنه يضم عدة تماثيل في تكوين واحد متكامل، حيث يستخدم الفنان الرموز للتعبير عن الفكرة المجردة، فالمرأة تشير إلى دار الأوبرا، وكأنها تدعو الجمهور للاستفادة من الفنون والأنشطة الثقافية، وعلى يمينها تجلس فتاة تمثل المسرح، فهي تنظر إلى القناعين الضاحك والباكي كرموز للكوميديا والتراجيديا، وتحت القناعين لفافة ورقية تشير إلى النصوص المسرحية بينما تجلس فتاة إلى اليسار ترمز إلى الفنون الجميلة، وذلك من خلال رموز واضحة تمسكها بيمينها ويسارها كالفرش ولوحة الألوان والمثلث المعماري بينما ينتصب بجوارها تمثال يعبر عن فن النحت، ولعل هذه المجموعة النحتية (نهضة الفنون) قد بقيت لتكون رمزًا أصيلاً يحمل عبق الفنون القديمة وسحر الماضي ومثالاً للنهوض بالفنون الحديثة المتجددة والمتنوعة من خلال المركز الثقافي القومي التعليمي.

تاريخ السينما في مصر

وتقت ذاكرة مصر المعاصرة تاريخ الفن في مصر لا سيما الفن السينمائي، صاحب أكبر شعبية جماهيرية على الإطلاق لكونه الفن الذي يرصد أحداث المجتمع ويقدمها بعين واقعية فاقترب من الجمهور وأصبح جزءًا لا يتجزأ من حياته.



توجو مزراحي

وثقت ذاكرة مصر لميلاد الفن السابع – الفن السينمائي – في مصر، وحرصت على جمع كل ما يتعلق به من وثائق وصور وأفيشات للأفلام وأخبار صحفية تتعلق بنجومه ونجماته. بالإضافة إلى توثيق دقيق لحياة أبرز نجوم الفن السينمائي في مصر وتسليط الضوء على مؤسسي هذا الفن من المصريين الذين انحسرت عنهم الأضواء لسنوات طويلة، فجاءت ذاكرة مصر لتعيد لهم جزءًا مما يستحقونه من تقدير وشكر من أمثال الفنان محمد كريم ومحمد بيومي والأخوين لاما (إبراهيم لاما وبدر لاما) وتوجو مزراحي ومحمود خليل راشد. وأوائل المنتجين الذين حملوا على عاتقهم صناعة هذا الفن الوليد والمخاطرة بأموالهم من أجل نشره في مصر من أمثال عزيزة أمير وآسيا داغر. وأول نجومه فؤاد الجزايرلي وابنته إحسان الجزايرلي ونجيب الريحاني وبشارة واكيم ويوسف وهبي.



الأخوان بدر وإبراهيم لاما

بدأت علاقة مصر بالسينما في نفس الوقت الذي بدأت فيه في العالم الخارجي، ففي 28 ديسمبر عام 1895 عرض



أول فيلم سينمائي أمام جمهور تواق لمشاهدة هذه الأعجوبة الجديدة في باريس وتحديدًا في الصالون الهندي بالمقهى الكبير "الجراند كافيه" الكائن بشارع كابوسين بالعاصمة الفرنسية على يد مخترعها "لويس لوميير". ولم يمر عام إلا وقد بدأ أول عروض السينما على أرض مدينة الإسكندرية في 5 نوفمبر 1896 ببورصة طوسون بشارع فؤاد (مركز الإسكندرية للإبداع الآن)، وذلك من خلال مجموعة من الأجانب المقيمين بالإسكندرية الذين استقدموا بعضًا من الشرائط الأولى الأوربية، فحققت نجاحًا مدوِّيًا.







استقبلت مدينة الإسكندرية بعثة لوميير الأولى برئاسة المسيو بروميو (بعثات كان يرسلها المسيو لوميير لعرض اختراعه الجديد على الناس مقابل جني المال لتطويره)، وذلك في 8 مارس 1897، وقامت البعثة بتصوير بعض الشرائط الأولى بالمدينة منها ميدان القناصل وبعض محطات الترام الشهيرة. ورافق البعثة أثناء التصوير هنري ديللو الذي أخذ حق الامتياز في عرض هذه الأفلام التي يتم تصويرها، وبالفعل افتتحت أول سينما توغرافي بالإسكندرية لهنري ديللو ستروي لتوجو وحمل على عاتقه مسئولية إعداد موقع فسيح لتركيب آلاته واستقر على المكان الواقع بين بورصة طوسون وتياترو "الهمبرا".

توالت العروض السينمائية ولم تعد سينما لوميير تنفرد بالسوق فظهر جومون باتيه من فرنسا و إيربانورا من إيطاليا، الذين جابوا البلاد لتصوير أهم الميادين والطرقات فيها. وبدأت العروض السينمائية الناطقة في مصر في سينما فون عزيز دوريس بالإسكندرية ونجح عزيز بندرلي، وإمبرتو ملافاسي دوريس، في استيراد الحاكي والأسطوانات الناطقة للتعليق على الأفلام، وموقع هذه السينما تشغله الآن سينما ستراند بمحطة الرمل.

وحظيت دار عزيز دوريس بأهم إسهام في النشاط السينمائي، حيث انفردت بتصوير أول أحداث محلية تدور في مصر وكان ذلك في 20 يونية 1907، حيث قامت بتصوير زيارة الخديوي عباس حلمي الثاني لمعهد سيدي أبو العباس، وتصوير ثاني فيلم عن الأعياد الرياضية في مدارس الفرير. وتعد هذه هي الخطوة الأولى لبداية الأخبار المصورة سينمائيًّا في مصر، ويعتبر البعض 20 يونية 1907 هو بداية الإنتاج السينمائي المصري، وعلى الرغم من أن عزيز بندرلي وإمبرتو ملافاسي أجنبيًّا الأصل فإنهما ينتميان إلى عائلات عاشت في مصر منذ قرون بعيدة. تتابعت العروض في مصر، ففي الأسبوع الأخير من عام 1906، بدأت محلات عزيز ودوريس بالإسكندرية تقديم أول عرض سينمائي ناطق في "سينما فون عزيز ودوريس". تلا ذلك أول عرض لجريدة سينمائية أجنبية في مصر، ثم تصوير وعرض الفيلم المصري "ملعب قصر النيل بالجزيرة"، وتصوير وعرض الفيلم المصري "الاحتفال بجنازة مصطفى باشا كامل"، وتصوير وعرض "رجوع جناب الخديوي من مكة المكرمة"، وتصوير وعرض "خروج المصلين من الكنسية الكاتدرائية الكبرى للروم الكاثوليك بالفجالة"، وعرض

الفيلم "سفر المحمل الشريف من مصر". وهنا ظهرت ترجمة عربية لعناوين وحوارات الأفلام الأجنبية، وكانت الأفلام تتم على ألواح الزجاج يظهرها الفانوس السحري على شاشة صغيرة بجوار الشاشة الأصلية، وهو من اختراع الإيطالي ليوبو فيوريللو المقيم في مصر.

وفي عام 1914 عرض الفيلم المصري "حرب الزهور" في الجزيرة، و"المحرك الشمسي" بالمعادي، و"حفلة استقبال البطل عزيز بك المصري" ونقل فيه المصوران وقائع حفل وصول القائد العسكري إلى الإسكندرية.

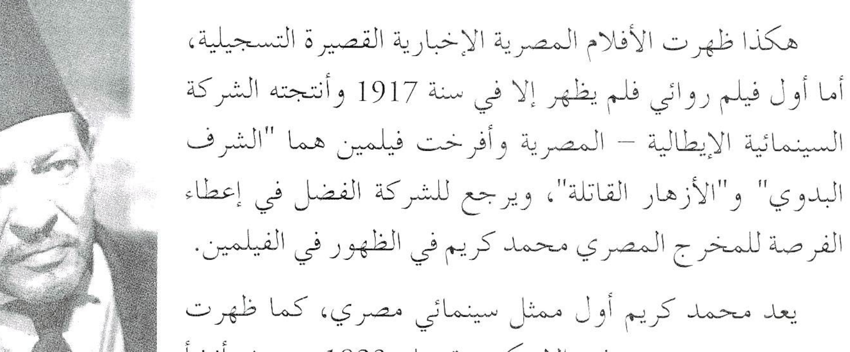
في هذه الأثناء ظهرت رواية "زينب" من تأليف"مصري فلاح"، فقد خجل محمد حسين هيكل ذكر اسمه على الرواية لحساسية مركزه ولنظرة المجتمع المتدنية إلى المؤلفين والفنانين. كما تمّ عرض أفلام روائية قصيرة، وصدرت مجلة "الرسوم المتحركة"، وهي أول مجلة متخصِّصة بالكامل للسينما المحلية والأجنبية. وتم تأسيس نادي الصور المتحركة الشرقي، وصدر المرسوم الملكي بتأليف"شركة مصر للتياترو والسينما" إحدى شركات بنك مصر، وكان هدف الشركة العمل في مجال المسرح والسينما والأفلام وعمل الأشرطة

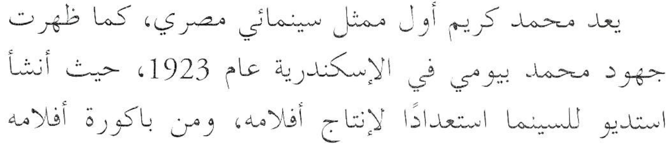


السينمائية، ثم عرض فيلم "ليلى" بدار سينما مترو بول بالقاهرة، إخراج استيفان روستي، وقد حضره أمير الشعراء أحمد شوقي الذي حيّا المنتجة عزيزة أمير.

بدأ عرض الفيلم الروائي الطويل "قبلة في الصحراء" من إنتاج كوندور فيلم، وتأليف وسيناريو وإخراج إبراهيم لاما، وقد هاجمته الصحف الفنية بقسوة، واتهمته بالإساءة إلى المصريين، ثم توالى في عروض أفلام هاجمتها الصحافة كفيلم "سعاد الغجرية"، و"فاجعة فوق الهرم"، و"تحت سماء مصر"، و"الضحية"، و"مأساة الحياة"، و"بنت النيل"، وهي أول مسرحية لمؤلف مصري تتحوّل إلى عمل سينمائي.

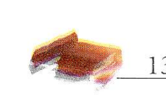
عرض فيلم "معجزة الحب" من إخراج إبراهيم لاما، وتذكر إعلانات الفيلم أنه أول فيلم مصري ناطق، كما ظهر الفنان نجيب الريحاني في السينما لأول مرة في فيلم "صاحب السعادة كشكش بك" الذي أخرجه مع استيفان روستي، وقام بإنتاجه من خلال شركة أفلام نجيب الريحاني.





هكذا ظهرت الأفلام المصرية الإخبارية القصيرة التسجيلية، أما أول فيلم روائي فلم يظهر إلا في سنة 1917 وأنتجته الشركة السينمائية الإيطالية – المصرية وأفرخت فيلمين هما "الشرف البدوي" و"الأزهار القاتلة"، ويرجع للشركة الفضل في إعطاء الفرصة للمخرج المصري محمد كريم في الظهور في الفيلمين.

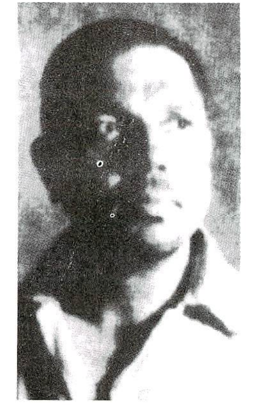
يعد محمد كريم أول ممثل سينمائي مصري، كما ظهرت جهود محمد بيومي في الإسكندرية عام 1923، حيث أنشأ استديو للسينما استعدادًا لإنتاج أفلامه، ومن باكورة أفلامه





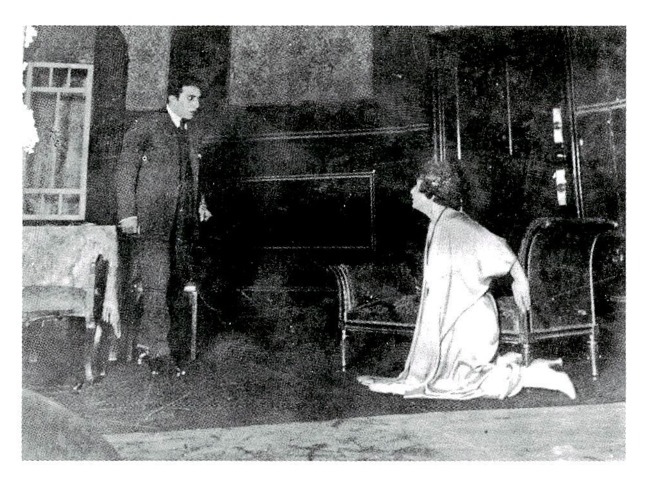
"الباشكاتب" وقام ببطولته أمين عطا الله وبشارة واكيم، وكان فيلمًا قصيرًا استمر 30 دقيقة وبلغت نفقات إنتاجه 100 جنيه، وبعد ذلك قام بإنتاج وإخراج فيلمه الثاني "الخطيب نمرة 13". وبدأ في تكوين شركة مساهمة "شركة مصر للتياترو والسينما" وتعد هي البذرة التي أخرجت لنا بعد ذلك "ستوديو مصر"، واتخذت الشركة مقرًا لها فوق مطبعة مصر بشارع نوبار وأنتجت سلسلة من الأفلام القصيرة كان الغرض منها الدعاية لشركة بنك مصر.

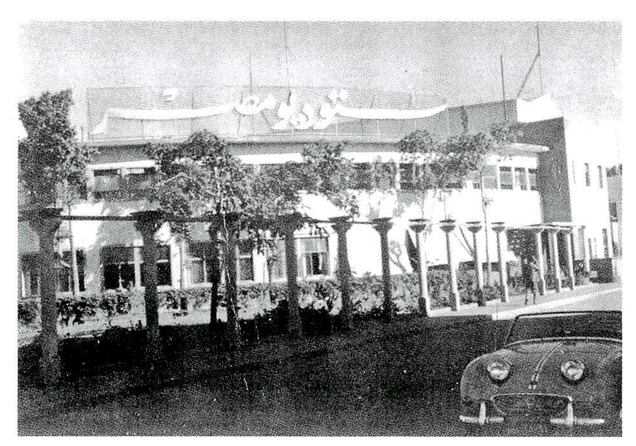
باع محمد بيومي أجهزته ومعامل التحميض بعد أن فشلت مشروعاته وعمل بها مخرجًا ومصورًا؛ حيث قام بتصوير أول فيلم روائي طويل في بلاد توت عنخ آمون في عام 1924 من إنتاج وإخراج فيكتور روسيتو، وقام ببطولته فوزي منيب والممثل الإيطالي أرستيدهاج أندريا.



وعندما نتحدث عن تاريخ صناعة السينما لا نستطيع إخفاء دور عزيزة أمير وهي أول سيدة مصرية اشتغلت بالسينما وقامت ببطولة فيلم "ليلى".

في عام 1927 كانت البداية التاريخية الحقيقية للسينما المصرية؛ حيث تم إنتاج وعرض أول فيلمين شهيرين هما "قبلة في الصحراء" ، والفيلم الثاني هو"ليلى"، ومن أشهر الأفلام في السينما الصامتة في تلك الفترة كان فيلم "زينب" الذي أخرجه محمد كريم ويعد هذا أول فيلم مأخوذ عن عمل أدبي وهي قصة زينب وكانت أول قصة مصرية تنشر ومؤلفها الدكتور محمد حسين هيكل.





وفي 14 مارس عام 1932 تم عرض أول فيلم مصري روائي طويل ناطق، وهو فيلم "أولاد الذوات"، إخراج محمد كريم، عن مسرحية شهيرة لمنتج الفيلم وبطله يوسف وهبي، ولقي الفيلم نجاحًا تجاريًّا كبيرًا. وفي 14 إبريل بدأ عرض الفيلم المصري الغنائي الناطق "أنشودة الفؤاد"، إخراج ماريو فولبي، وفي هذا العام صدر العدد الأول من مجلة "الكواكب" الأسبوعية، عن دار الهلال، وتوالت الأفلام الناطقة، فعرض فيلم "الزواج" وفيلم "كفري عن خطيئتك"، إلى أن عرض فيلم "الوردة البيضاء" بطولة المطرب محمد عبد الوهاب وهو من إخراج محمد كريم، وكان الفيلم حدثًا سينمائيًّا ضخمًا.

كان إنشاء ستوديو مصر عام 1935 نقلة جديدة في تاريخ السينما المصرية وهو أحد مشروعات شركة "مصر للتمثيل والسينما" التي أسسها طلعت حرب عام 1925 إحدى شركات بنك مصر، وظل ستوديو مصر محور الحركة السينمائية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية.

بدأت المرحلة الثانية في تطوُّر هذه الصناعة بعد أن كانت تعتمد على الفنانين المغامرين من الرواد الشجعان أصحاب



الشركات الصغيرة، حيث اعتمدت على أحد كبار البنوك المصرية في ذلك الحين، وبوجود ستوديو مصر عرفت صناعة السينما المصرية عصرًا من الازدهار وصل فيه عدد دور العرض إلى أكثر من مائة دار عرض وارتفع متوسط إنتاج الأفلام من عشرة أفلام في السنة في السنوات الأربع السابقة على افتتاحه إلى عشرين فيلمًا في السنوات التسع التالية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تم في هذه الفترة إنتاج 140 فيلمًا.

وفي عام 1936 تم عرض فيلم "وداد" إخراج فريتز كرامب، وهو أول ظهور في السينما للمطربة أم كلثوم، وهو أول فيلم لستوديو مصر، وبداية لمرحلة جديدة في تاريخ السينما في مصر، وتدور أحداث الفيلم في أجواء تاريخية، وقد ساهم ظهور أم كلثوم وصوتها في نجاح الفيلم داخل وخارج مصر.

كان فيلم "العزيمة" في عام 1939 محطة هامة في تلك الفترة، وكذلك فقد ظهرت جريدة مصر السينمائية أو الجريدة الناطقة التي لا تزال تصدر حتى الآن.

بعد الحرب العالمية الثانية تضاعف عدد الأفلام المصرية من 16 فيلمًا عام 1944 إلى 67 فيلمًا عام 1946، ولمع في هذه الفترة عدد من المخرجين مثل صلاح أبو سيف، وكامل التلمساني، وعز الدين ذو الفقار، وكذلك أنور وجدي الذي قدم سلسلة من الأفلام الاستعراضية الناجحة. استمر الكتاب بعرض أفلام ناطقة كل عام حتى عام 1947، فقد كتب نجيب

محفوظ سيناريو فيلم "المنتقم" بالتعاون مع مخرجه صلاح أبو سيف وهي أول مرة يظهر فيها اسم الكاتب على الشاشة ككاتب سيناريو. وفي هذا العام ظهرت شادية كبطلة لأول مرة مع المطرب محمد فوزي، الذي يظهر لأوّل مرة أيضًا في فيلم "العقل في أجازة" إخراج حلمي رفلة الذي يخرج لأول مرة. وقد بلغ عدد دور العرض في مصر 248 دارًا، وتم تخريج أول دفعة من المعهد العالي للتمثيل. وكان بين الخريجين شكري سرحان وفريد شوقي وحمدي غيث وزهرة العلا وصلاح سرحان.

يمكننا القول إذًا إنه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة في تاريخ صناعة السينما في مصر حيث أصبح إنتاج الأفلام أكثر سهولة وأسرع وسيلة لتحقيق الأرباح، ووصلت أرباح العديد من الأفلام إلى أكثر من مائة ألف جنيه على الرغم من أن متوسط التكلفة كان حوالي 20 ألفًا. وذلك نتيجة دخول رءوس الأموال الطفيلية المتمثلة في أغنياء الحرب إلى ميدان صناعة السينما، وزيادة القوة الشرائية في نفس الوقت، ففي الفترة من عام 1945 إلى عام 1951 مثلاً ارتفع متوسط إنتاج الأفلام كل سنة إلى 50 فيلمًا وبلغ عدد الأفلام 341 فيلمًا أي نحو ثلاثة أضعاف الأفلام المصرية منذ عام 1927، ووصل عدد دور العرض إلى 224 دارًا عام 1949، وعدد الاستديوهات إلى خمسة وفيها أحد عشر بلاتوه. وعقب ثورة 23 يوليو 1952 ارتفع متوسط عدد الأفلام كل سنة إلى 60 فيلمًا، وبلغ عدد الأفلام 588 فيلمًا حتى عام 1962. أي نحو ضعف الأفلام المصرية منذ عام 1927، ووصل عدد دور العرض إلى 354 عام 1954.

عندما قامت ثورة 23 يوليو 1952 كانت السينما المصرية مزدهرة، حيث شهد الفيلم



المصري نشاطًا ورواجًا متزايدًا منذ سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شهد النصف الثاني من الخمسينيات بداية اهتمام الدولة الصناعية بالسينما، وقد تمثل ذلك في إنشاء مصلحة الفنون عام 1955 التي اقتصر إنتاجها على الأفلام القصيرة، ثم في إنشاء مؤسسة دعم السينما عام 1957 التي ساهمت في تمويل بعض الأفلام وإنشاء المعهد العالي للسينما عام 1959 وكانت جميع أوجه النشاط السينمائي في أيدي شركات القطاع الخاص وكانت القاهرة هي هوليود الشرق بالفعل، فانتشر الفيلم المصري في الدول العربية التي عرفت السينما واعتمدت عليه دور العرض في سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن وفلسطين والجزائر وتونس وليبيا وحتى الحبشة، بل وصلت الأفلام المصرية إلى الهند وباكستان واليونان والولايات المتحدة الأمريكية.

وثقت السينما المصرية لتاريخ مصر من خلال لقطات متتابعة تعرض على شاشات العرض فجسدت السطور المكتوبة إلى واقع ملموس لا سيما في تناولها للقضايا والأحداث الكبرى كثورة 23 يوليو 1952، ونكسة 5 يونية 1973، وحرب أكتوبر 1973 فتركت بصمات أبدية في وجدان المشاهدين.

بين القصرين

الحرافيش

الإعلانات

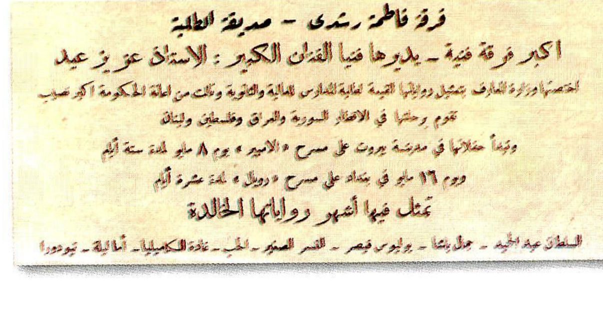
في سابقة تعد الأولى من نوعها في مجال رقمنة تاريخ مصر، انفردت ذاكرة مصر المعاصرة بتناول تاريخ الإعلانات المصرية وعرض مجموعة من أبرز إعلانات عشرينيات القرن الماضي والتي تمثل البدايات الجادة لتاريخ الإعلان المصري المطبوع.



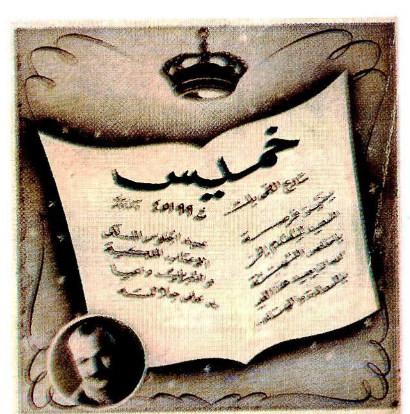
فمع اختراع الطباعة والنهضة الصناعية الكبرى التي حدثت في العالم بصفة عامة، ظهرت الصحف، واتخذ الوالي محمد علي باشا من صحيفة الوقائع المصرية – صدرت في أول الأمر باللغتين التركية والعربية – صحيفة رسمية واعتبرها جريدة الحكومة الرسمية فأصدر أمره بتهيئة الوسائل لنشر هذه الجريدة، كما أنه كتب إلى المديرين ورؤساء الدواوين يطلب: «خلاصة خصوصية عن الوقائع التي تحصل بالجهات وإرسالها إلى قلم الوقائع الذي صار إنشاؤه بتاريخ 15 رجب سنة 1244هـ لطبعها وتوزيعها على الذوات الملكية والجهادية وتحصيل ما تقرر على ذلك من الرسوم».

وليعلم أهل مصر ما يدور في بلادهم من شئون وأحداث، تضمنت أعداد الوقائع بعض الأخبار الداخلية وخاصة ما اتصل منها بأخبار الوالي، كما أنها عنيت بالمجالس الرسمية كحوادث مجلس المشورة وحوادث الديوان

الخديوي وبعض أخبار خارجية وغيرها من أخبار الداخل في المدن المهمة كالإسكندرية. كما تخصصت بعض صفحاتها في المسائل التجارية وقليل من الإعلانات انتشرت هنا وهناك.



منذ ذلك الوقت تغير شكل الإعلان في مصر وأصبح مستقلاً عن الأخبار، إذ إنه قبل ذلك كان عبارة عن خبر قصير يفيد بأن منتجًا جديدًا طرح في الأسواق أو أن عقارًا يُعرض للبيع. وانتشرت الإعلانات بانتشار الصحف والمجلات – هي في الأساس تضم مجموعة من الأخبار المتنوعة بين سياسية واجتماعية وثقافية – وأصبحت رئيسية في كل صحيفة وتكتب عادة بنفس نوع الخط ولكن بحجم أصغر وتحدد بإطار من نفس لون الخط ليستطيع القارئ تمييزها عن مجمل أخبار الصفحة، وكانت معظمها إعلانات تجارية وعقارية ومزادات.



ومع انتشار الصحف والمجلات وكثرة عدد المثقفين والملمين بالقراءة والكتابة ازدادت أهمية الإعلانات بالنسبة إلى المنتج فقد أصبحت الأداة التي يستخدمها كوسيلة مباشرة بينه وبين المستهلك ليطلعه على السلع الجديدة ومميزاتها. وكانت معظم هذه الإعلانات تتميز بطرافتها وأسلوبها التوجيهي الساخر، وفي بعض الأحيان كانت ذات حس فني عالٍ من حيث الرسوم والنص المتقن، فكثير من الإعلانات التي انتشرت في فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي كثرت فيها الأخطاء النحوية وانعدمت فيها الصياغة اللغوية الجيدة، كما ظهرت فيها الألفاظ الأجنبية والعامية بوضوح.

الأبنية والمنشآت

كما تزخر مصر بالعديد من الأبنية والمنشآت المتنوعة من عمارات ومنازل لها تاريخ ومساجد وكنائس وقصور، ومقابر وفنادق وبنوك، ومدارس وجامعات ومتاحف ومعابد، وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ما يلي:

عمارة ميدان طلعت حرب، يرجع تاريخ الإنشاء إلى عام 1924، على يد المعماري جوسيي مازا، وتقع في ميدان سليمان باشا. تبلغ مساحة الأرض المقام عليها العمارة ١٤٤٥ مترًا مربعًا، وهي تعد من أهم معالم وسط البلد، ويحتل الدور الأرضي منها مقهى جروبي الشهير، وهي على الطراز الكلاسيكي المستحدث.

عمارة أسيكيورازيوني من أبرز عمارات وسط البلد، يرجع تاريخ إنشائها إلى عام 1911، على يد المعماري أنطونيو لاشياك، وهي تقع في شارع قصر النيل، وتعد من أجمل وأعرق عمارات وسط البلد، شُيِّدت على الطراز الكلاسيكي المستحدث وهو طراز انتشر في تلك الفترة محاولاً أن يجد لغة معمارية جديدة تجمع بين عناصر العمارة المحلية (وتظهر في التفاصيل المعمارية والفتحات) وبين العمارة الأوروبية (وتظهر في علاقة الكتل بعضها ببعض مثل عمارة بنك مصر، ويرجع تاريخ إنشائها إلى عام 1927، على يد المعماري أنطونيو لاشياك، وتقع في شارع محمد فريد، وتتميَّز العمارة بعناصرها الزخرفية المحلية على الرغم من تشكيلها الأوروبي الواضح في التكوين الكتلي العام المنتمي إلى طراز عصر النهضة).

العمارات الخديوية بشارع عماد الدين يرجع تاريخ إنشائها إلى عام 1911، على يد المعماري أنطونيو لاشياك، وهي من أوائل العمارات المتعددة الأدوار لأغراض سكنية التي شيدت في وسط البلد، ويتبع طرازها الأرت نوفو وهي مجموعة مكونة من أربع عمارات على جانبي شارع عماد الدين، تمثل صرحًا معماريًّا لا مثيل له في العمارة المصرية الحديثة.

– فندق شبرد.

– دار الضرب

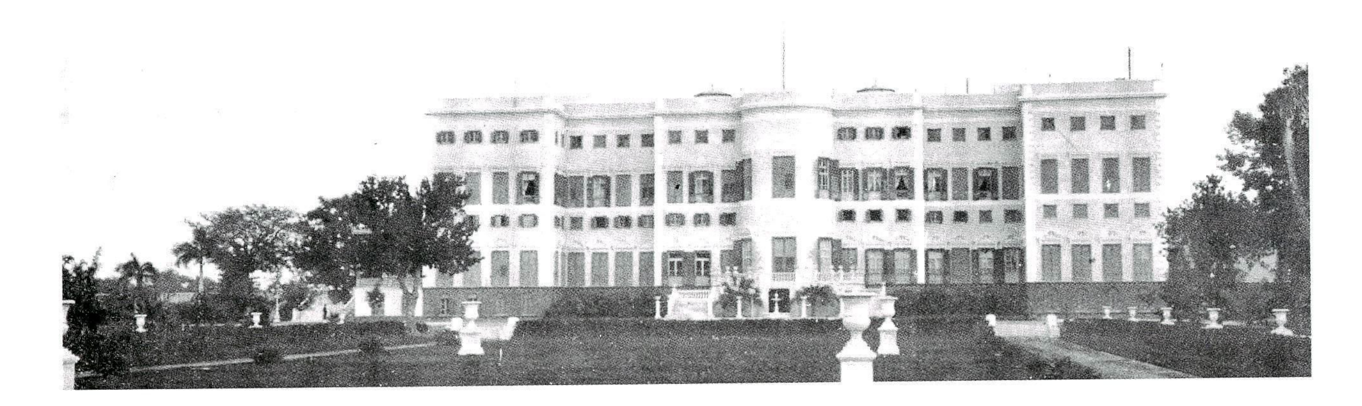
– المسافر خانة

– جامع محمد علي بقلعة الجبل عام 1860.

– منزل أحمد عرابي باشا الذي تحول إلى مستشفى باسم سترانجفورد.

بالإضافة إلى العديد من القصور الملكية مثل القصر العالي، قصر نازلي هانم، قصر إبراهيم باشا، قصر محمد علي، قصر النيل، قصر بنها، قصر النزهة، قصر القبة، قصر المغارة، سراي عابدين، سراي الحلمية، سراي الإلهامية، سراي الأزبكية، سراي إبراهيم باشا يكن، وغيرها.

نجد مثلاً قصر القبة، وهو من أكبر القصور في مصر، وهو يستخدم حاليًّا كمقر لنزول الضيوف الأجانب من رؤساء وغيرهم. بناه الخديوي إسماعيل في أوائل 1800 ويبعد عدة كيلومترات شمال وسط القاهرة، وكانت تحيط به الحقول



الزراعية والقرى الريفية. تحول إلى أحد قصور رئاسة الجمهورية بعد ثورة 23 يوليو 1952م.

وأيضًا قصر عابدين وهو أهم وأشهر القصور التي شيدت خلال حكم أسرة محمد علي باشا لمصر. فقد كان القصر مقرًّا للحكم من عام 1872م حتى عام 1952م، وقد شهد خلالها القصر أهم الأحداث التي كان لها دور كبير في تاريخ مصر الحديث والمعاصر. وكان الخديوي إسماعيل قد أمر ببناء قصر عابدين فور توليه حكم مصر عام 1863م، ويرجع اسم القصر إلى "عابدين بك"، أحد القادة العسكريين في عهد محمد علي باشا وكان يمتلك قصرًا صغيرًا في مكان القصر الحالي، فاشتراه إسماعيل من أرملته وهدمه، وضم إليه أراضي واسعة ثم شرع في تشييد هذا القصر العظيم. وغيرها من القصور.

سراي العتبة الخضراء

كانت تقع إلى الجنوب الشرقي من بِرْكة الأَزْبَكِيَّة، ملكها عباس باشا فهدمها ووَسعها وأعاد بناءها وخصصها لوالدته (بنبا قادن) وعرفت بالعتبة الخضراء بدلاً من العتبة الزرقاء، ومات قبل إتمامها.

كانت في الأصل دارًا للحاج محمد داده الشرايبي ثم تقلبت ملكيتها حتى آلت إلى الأمير رضوان كتخدا الجلفي فجددها ووسع حديقتها بعد سنة 1160هـ/ 1747م ثم آلت ملكيتها إلى محمد بك أبي الدهب عندما تزوج بمحظية رضوان كتخدا ثم عرفت ببيت الدفتردار وأحرقت في فتنة سنة 1218هـ/ 1803م بين العساكر ومحمد باشا ثم آلت ملكيتها إلى طاهر باشا الكبير ثم إلى طاهر باشا ناظر ديوان الجمارك ببولاق وناظر الخمامير، وبعد وفاته آلت إلى ابنه أحمد حتى توفي سنة 1268 هـ/ 51 – 1852م وظلت في ملك ورثته إلى أن ملكها عباس باشا.

حددت خريطة مدينة القاهرة عام 1846م موقع سراي العتبة الخضراء تحت اسم القصر القديم المشروع الخاص بعباس باشا الأول، وفيما يبدو أن هذه الخريطة رسمت بعد أن آل قصر العتبة الخضراء لعباس باشا وهمَّ بهدمه وتشييد قصر جديد، أما خريطة جراند بك عام 1874م وخريطة التخطيط العام لمدينة القاهرة فقد حددتا موقع القصر بأنه يقع جنوب شرق ميدان الأَزْبَكِيَّة ويحده من الشرق شارع عبد العزيز وكان هذا القصر كما حددت الخريطتان تحيط به الحدائق من الجهات الأربع ويحيط به سور خارجي.

سراي عابدين

أمر ببناء هذه السراي إسماعيل باشا عقب عودته من إسطنبول، بعدما تولى عمه محمد سعيد باشا حكم مصر، أي بين عامي 1854– 1860م. وهو عام تولي محمد سعيد باشا حكم مصر.

حدث تطور هام أدى إلى تغيير خطط إسماعيل بالنسبة لهذه السراي، إذ رأى إسماعيل في عام 1868م، أن يحول السراي بعد أن أصبح حاكمًا لمصر إلى مقر للحكم على النمط الأوربي كما فعل من سبقوه مثل عباس في قصري العباسية والحلمية وسعيد في قصر النيل.



تم وضع خطة لنزع ملكية العديد من المنشآت في المنطقة المحيطة بالسراي، منها منازل وجوامع وزوايا وحدائق في دائرة مساحتها 24 فدانًا شملت سراي الشربتلي ودار محمد بك ودار عثمان بك ابن إبراهيم الكبير والدَرْب الجديد بما فيه من دور وعَطْفَة التوتة وحَارَة الزير المعلّق التي أصبحت مبنى السلاملك والحوش القبلي ونافع وميضأة جامع عابدين بك، وقام ديوان المال بدفع 2048 كيسة وكسور ثُمْن المنازل والحديقة التي نزعت ملكيتها من أجل بناء السراي.

قام الخديوي إسماعيل باستبدال أرض وقف عابدين بك أحد الأمراء العثمانيين وكان أمير اللواء السلطاني والتي بني عليها القصر بخمس وأربعين فدانًا في الأقاليم.

كان الخديوي إسماعيل مهتمًّا بمتابعة العمل بنفسه وعندما يتغيب خارج البلاد، كان إسماعيل صديق المعروف بالمفتش يتفقد العمل يوميًّا بصحبة توفيق باشا.

توضح الوثائق أن إسماعيل بدأ في إعادة بناء سراي عابدين لتكون مقرًّا للحكم عام 1863م، حيث أمر في 5 نوفمبر بشراء ما حول السراي وهو نفس العام الذي تولى فيه حكم مصر واستمرت هذه المرحلة خمس سنوات، حيث لم يبدأ المهندس دي كوريل دل روسو De Curel Del Rousseou العمل في تشييد السراي الجديدة إلا في عام 1868م وظل العمل جاريًا بها إلى عام 1857م بمشاركة مجموعة من الفنانين الإيطاليين والفرنسيين والأتراك والمصريين لعمل الزخارف.

وصلت السراي إلى مساحتها الحالية في عصر إسماعيل، وهي تتكون من طابقين بينهما عدد من الأفنية ولها عدة مداخل، تتركز الرئيسية منها في الواجهة الشمالية والباقي في الواجهة الجنوبية ومداخل هذه الواجهة باب باريس وباب رجب أغا وباب 22 الذي يواجه مرآب السيارات.

تعرضت السراي لعدد من الحرائق بدءًا من عام 1879م. أول حريق شب في القصر حيث بدأ من الطابق الأول الذي به السلاملك وامتد إلى الحرملك الذي اشتعل عن آخره كما احترقت الغرف المجاورة له، كما شب حريق في 23 يوليو 1891م أدى إلى تدمير جزء كبير من القصر مما ترتب عليه انتقال الخديوي توفيق للسكن في سراي حلوان.

تناولت يد التجديد السراي فتم إدخال الكهرباء والإضاءة إلى سراي عابدين وأحدث تغييرًا في السلاملك في أثناء ذلك فقد تم فتح باب على ميدان عابدين مباشرة تتقدمه ظلة استغل الجزء العلوي منها كشرفة يظهر منها الخديوي في المناسبات والاحتفالات.

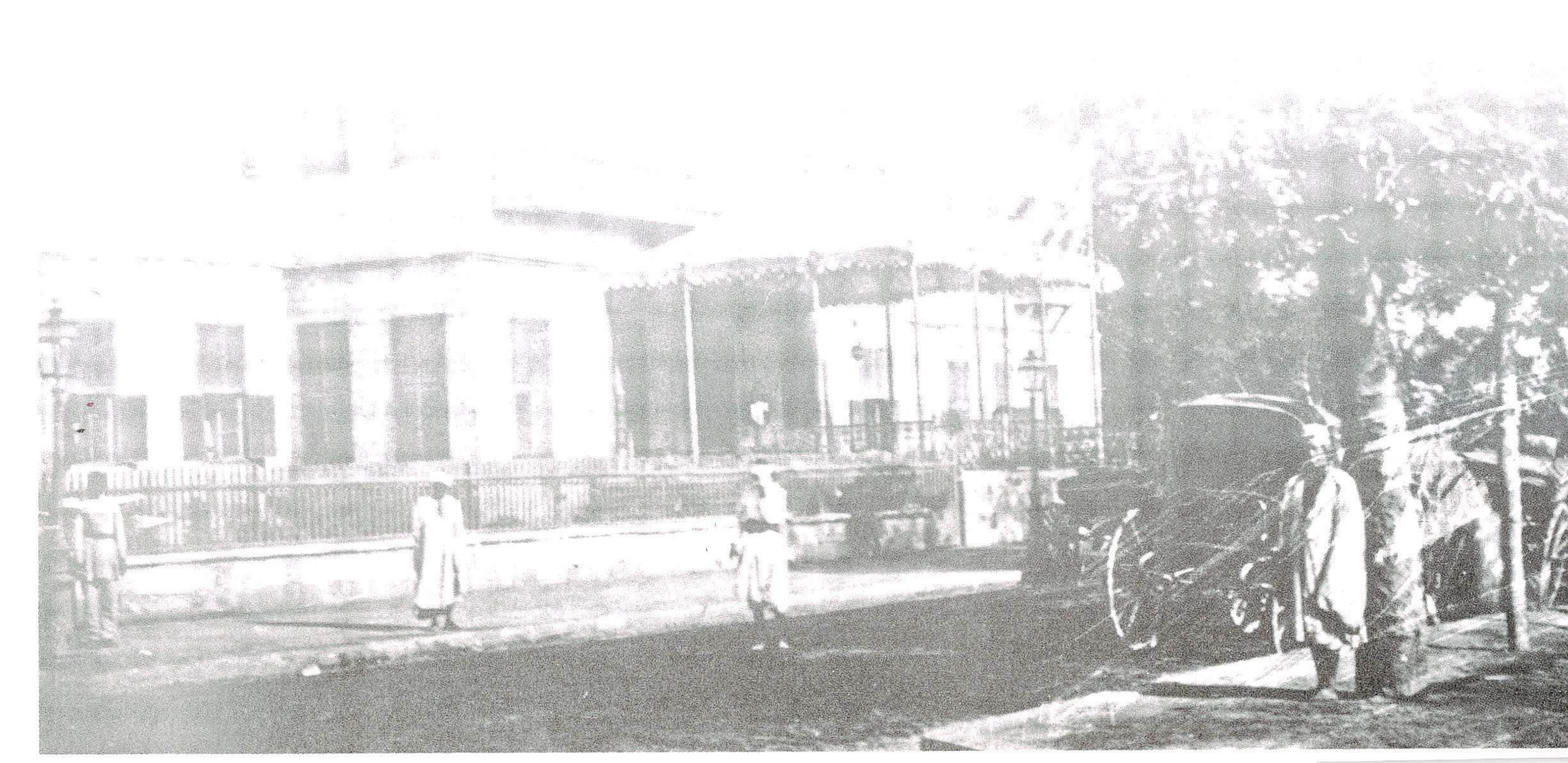
كان نتيجة اهتمام إسماعيل بسراي عابدين واستقراره بها كمقر للحكم أن تحولت المنطقة المحيطة بها إلى ثكنة عسكرية وبني بها قشلاق له سور فتحت به نوافذ حديدية وزرعت حول هذه المنطقة الأشجار.

فندق شبرد (الفندق الذي شهد أحداث قرن)

تاريخ الفندق

كتاب تذكاري باسم «قصة فندق تاريخي: شبرد بالقاهرة»، يروي تاريخ الفندق:

«من لم يسمع بفندق شبرد.. إن اسمه يتردد كل حين في الروايات، وفي مفكرات المسافرين، وفي القصص التي تروى بعد العشاء.. بل إن بعضنا يحتفظ بذكريات مبهمة عن المرة الأولى التي قرأ فيها اسم هذا الفندق في أحد كتب المغامرات



التي قرأها في أيام الطفولة!.. ذلك أن (شبرد) هو اليوم أكثر من مجرد فندق، إنه مؤسسة تفخر بتاريخ يشبه في تلونه وتنوعه، الجماهر المتباينة التي تتوافد على شرفته وتزدحم في أبهائه في موسم الشتاء، حين يتصافح الغرب والشرق أمام أبوابه أو في ردهاته الفسيحة.

تاريخ حافل

أسس فندق شبرد الأصلي عام 1841 أي قبل افتتاح قناة السويس بنحو ثمانية وعشرين عامًا وهو العام نفسه الذي وضعت فيه دول الغرب حدًّا للحرب الدائرة بين محمد علي باشا وبين السلطان العثماني، وقد منحت أسرة محمد علي إثر ذلك الحق الوراثي في تولي حكم مصر.

في تلك الأيام كانت الرحلة من أوروبا إلى الهند والشرق الأقصى تستغرق شهورًا، فكان يطيب للمسافرين أن يمضوا فترة من الوقت في القاهرة، في طريقهم إلى وجهاتهم. وكانوا يقطعون المسافة من القاهرة إلى السويس في بداية الأمر بطريق القوافل . وما لبث أن تطورت التجارة بين أوروبا والشرق فجلبت طوفانًا متزايدًا من السائحين كما كانت تهبط الطيور لتستريح فترة قبل أن تواصل رحلتها الطويلة. وعلى مقربة من بركة الأزبكية أنشأ شخص إنجليزي يدعى صمويل شبرد أول فندق يحمل هذا الاسم لينزل فيه المسافرون في طريقهم إلى الهند والشرق.

أطلق شبرد على فندقه في البداية اسم «الفندق البريطاني الجديد»، ثم استبدل به بعد ذلك اسم «فندق شبرد البريطاني» وتجلى نجاح المشروع في نفس العام، فلم يلبث شبرد أن نقل فندقه إلى مبنى أكبر (في الموقع الذي ظل يشغله الفندق حتى احترق في عام 1952)، وقد كان ذلك المبنى في الأصل قصرًا للأميرة زينب ابنة الوالي محمد علي ثم استخدم في وقت ما مدرسة لتعليم اللغات «الألسن»، كما أنه كان ذا ماضٍ تاريخي، ففيه أقام الجنرال كليبر وضباط قيادته حين عهد إليه نابليون بقيادة جيش الحملة الفرنسية بعد عودته هو إلى فرنسا.. وفي ظلال شجرة من الأشجار التي كانت تحف بالقصر، تربص

سليمان الحلبي لكليبر ثم اغتاله.. وقد هوى كليبر في نفس البقعة التي أقيمت عليها – فيما بعد – الغرفة التي اتخذها مستر «بهلر» مدير شركة الفنادق المصرية مكتبًا له.

العتبة الخضراء كانت حي الأجانب في مصر

ظل الفندق ملكًا لشبرد حتى عام 1861، حين آل إلى المستر «ف.زك»، فما لبث ورثة هذا الأخير أن أعادوا بناء المكان بأسره في سنة 1891، وجدير بالذكر أن القاهرة الحديثة كانت قد بدأت تظهر في تلك الأيام، فاتخذت الجاليات الأجنبية لسكناها حيًّا تشغله اليوم منطقة الموسكي وميدان العتبة. وكانت الأبواب التي أقيمت عند مدخل هذا الحي تغلق كل مساء، وقد أعلنت الحكومة وقتئذ أنها غير مسئولة عن سلامة الأجانب الذين يقون خارج الحي بعد إغلاق أبوابه. وكان نزول المسافرين الأجانب قاصرًا في تلك الفترة على فندق شبرد الذي أصبح لهم بمثابة «مرفأ مريح في البيداء». وقد وصف شخص ممن عرفوا طريق الهند البري في سنة 1859 هذا المرفأ بقوله: «إن الذين سافروا تلك الرحلة في الصيف، سيذكرون بالعرفان كيف كانوا يتردون من القيظ بالغوص في الأحواض الحجرية لفندق شبرد! ولقد كانت صورة شرفة الفندق «التيراس» التي كانت بارزة من إحدى ردهات الطابق الأرضي من الفندق وتمثل ما كان ينعم به المسافرون في سنة 1863 من جلسة شاعرية.. على أن الزائر الأجنبي لم يعد يتعرض للمكارين والتراجمة والباعة الذين كانوا في الماضي يكادون يمزقونه وهم يتنازعونه ليستأثر به كل منهم. ولقد ولت الأيام التي كانت فيها الطرق مرصوفة بالبلاط الكبير تتأرجح عليها العربات، كما انقضت أيام الحمير الموبوءة بالبراغيث.. خلفتها اليوم سيارات «التاكسي» وعربات «الحنطور» المعتنى بمظهرها، والتي تنطلق على طرق أسفلتية.. وصار التراجمة ينتظرون في وقار على الرصيف الممتد أمام الفندق، يتقاضون أجورًا محددة بتعريفة دقيقة، ولم يعد مباحًا للباعة الجائلين أن يتجاوزوا نطاقًا محصورًا.

وقد وسع الفندق منذ سنة 1891 أربع مرات: في سنوات 1899، 1904، 1909، 1927.



سجل زائري الفندق من العظماء

ما أقل سجلات المشروعات التجارية التي تحوي من الطرائف ما يعادل تلك التي وردت في سجلات النزلاء في فندق شبرد. فإن عهد هذه السجلات يرجع إلى سنة 1849، وقد ضمت توقيعات عدد لا حصر له من مشاهير الناس من كل الجنسيات ومن أبطال الثورة الهندية، ومكتشفي مجاهل أفريقيا، والرحالة الذين يجبون بقاع الأرض من أمثال ستانلي، وروزفلت، والميجر ويسمان، وتيليكي، وبيترز، وعديدين غيرهم. ولقد كتب ستانلي كتابه المشهور «بعثة إغاثة أمين باشا» في إحدى غرف فندق شبرد.. كذلك يشتمل «الكتاب الذهبي» لزائري الفندق على توقيعات كثير من أبناء الأسرات المالكة في مختلف دول العالم!

والواقع أن كثيرًا ممن ذاعت أسماؤهم سواء بحكم مولدهم أو لبروزهم في الأدب والاقتصاد والدبلوماسية، فضلاً عن الساسة والقادة اللامعين قد نزلوا في فترة من الفترات في هذا الفندق الشهير.. وهم لا يزالون يفدون عليه، خليط عجيب من أمراء وأصحاب الملايين وطلاب لهو وطلاب علم.. سواء في ذلك الأمريكيون والأوربيون والآسيويون.

ولقد أدى افتتاح قناة السويس في سنة 1869 إلى زيادة هائلة في الحركة السياحية عبر العصور، ومن المؤكد أن أكبر مركز لالتقاء الخطوط الجوية بين أوروبا والشرق سوف يقام في مصر.

«إن الفنادق تتألق وتخبو، وبعضها يكتسب صيتًا لبضع سنوات ثم يغدو منسيًّا، وبعضها يحظى بشهرة لا تُبارى في غلاء الأسعار والكآبة وسوء الخدمة.. ولكن سمعة فندق شبرد لا تزداد على مر الزمن إلا تألقًا ولا يوحي مستقبله إلا بإفساح الفرص لإضافة صفحات جديدة طريفة إلى تاريخه الخلاب الحافل بالأحداث».



دار الضرب (الضربخانة)

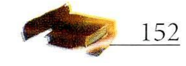
تاريخ دار الضرب

كانت دار الضرب تقع في خط القشاشين بالقاهرة، وهذا الموضع اختير لها في العَصْر الفاطمي، وظلت تؤدي هذا الدور إلى عصر المقريزي، الذي يذكر في خططه (هذا المكان الذي هو الآن دار الضرب من بعض القصر) – أي القصر الفاطمي – ونقلت هذه الدار بعد عصر المقريزي إلى الحوش السلطاني بالقَلْعَة في وقت غير محدد. ومن المرجح أن هذا النقل كان لسببين أحدهما هو الاضطرابات التي سادت عصر المماليك الجراكسة، خاصة من المماليك الجلبان، فمن الممكن أن السلطات المملوكية أرادت بنقلها دار الضرب تأمينها من هذه الاضطرابات التي تؤثر سلبًا على حركة النقد والاقتصاد بالمدينة، وثانيهما يرجع إلى اضطراب النقد في العَصْر الجركسي، وربما أرادت السلطات المملوكية مزيدًا من السيطرة على دار الضرب من خلال هذا الإجراء. وربما كان موقع دار الضرب في ذلك العَصْر هو موقعها الحالي، حيث إن الحوش كان قد ازدحم بالمباني آنذاك.

نتيجة لقرب هذا الموقع من باب الجبل، وهو ما يسهل دخول وخروج المتعاملين مع دار الضرب، تأثرت دار الضرب بالتغييرات التي أدخلها العثمانيون على نظام الحكم في مصر، حيث صارت دار الضرب من جملة ما تسيطر علية طائفة مستحفظان. فنقلت إلى النطاق الشمالي من القَلْعَة، ولعل موقعها كان في موقع قصور الحريم الآن بهذا النطاق.

يرجع دخول دار الضرب تحت نفوذ الإنكشارية إلى عام 930 هـ/ 1524م. عندما حضر إبراهيم باشا الصدر الأعظم لإخماد ثورة أحمد باشا الخائن، فأدخل دار الضرب تحت سيطرة هذه الطائفة، وصارت بباب الإنكشارية.

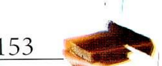
ظلت دار الضرب في النطاق الشمالي إلى عام 1121 هـ/ 1709م، حتى ثار نزاع بين فرقة مستحفظان وبقية فرق البلوكات الست الأخرى وعلى رأسها طائفة عزبان.



تعود جذور هذا النزاع إلى عام 1106 هـ/ 1694م، عندما أدى مقتل كجك محمد إلى ازدياد أسعار القمح، وإعادة ما كان قد أبطله من المظالم والحمايات التيكان الإنكشارية يستفيدون منها فأوغر ذلك صدور باقي فرق العسكر، وأجمعوا أمرهم في محرم من عام 1121هـ/ 1709م، على مطالبة الباشا بنقل دار الضرب إلى السراي وإخراج من له وظيفة في دار الضرب من العسكريين. وعللوا طلبهم هذا بأن ذهب دار الضرب منخفض العيار وفضتها نحاس، وهذا كله بسبب الإنكشارية يأمرون القائمين على الدار بشغل الذهب الخارج والفضة الزيوف ويستولون على الفارق لصالحهم.

طالبت الأوجاقات الست أيضًا بإبطال الحمايات التي يفرضها أوجاق مستحفظان على الحرفيين والتجار، وكان رد الإنكشارية هو المطالبة بإبطال مظالم السباهية في الأقاليم مع رفضهم لنقل دار الضرب لما في ذلك من مساس بكرامتهم. ولما رأى الإنكشارية المستحفظان إصرار بقية الفرق على نقل دار الضرب من بابهم إلى الديوان، وافقوا على ذلك بشرط أن يكتب الجميع حجة بأن ذلك لم يكن لخيانة صدرت منهم ولا تخوفًا عليها فامتنع خصومهم واتفقوا هم ونقيب الأشراف ومشايخ السجاجيد على كتابة عرض ليرسل إلى الباب العالي وبالطبع رفض الإنكشارية التوقيع على العرض. وأرسل إلى إسطنبول في 26 محرم سنة 1121هـ، ومن جانبهم اجتمع الإنكشارية في بابهم وكتبوا عرضًا من أنفسهم لأرباب الحل والعقد من الإنكشارية في إسطنبول وسافر به شخصان منهم بعد العرض الأول بيومين، وكان مضمون عرض البلوكات الست أن الإنكشارية يحمون تجّار البن والخضار والفاكهة والخبز رغم مغالاتهم في أثمان السلع، وأن دار الضرب داخل بابهم ويضربون عيار السكة على مُرَادهم، وجاء الرد سريعًا من الآستانة، ففي 19 ربيع الأول جاء الرد مع أمير أخور. من الديار الرُّومية وقرأ مرسومًا بنقل دار الضرب من قَلْعَة الينكجرية إلى حوش الديوان. ومعه أمر شريف آخر بإزالة المظالم والحمايات. وأرسلت الآستانة أمينًا جديدًا لدار الضرب وسكة زان وكاتبًا.

تم بناء دار الضرب الجديدة في منتصف جماد الثاني من عام 1121هـ/ 1709م. وضربت بها السكة، ويذكر الجبرتي أنها شيدت مكان معمل البارود الذي نقل إلى محل بجوارها. بينما جاء في الدرة المصونة أن دار الضرب بنيت مكان مدق البارود الذي نقل أمامها، وأن الذي أكمل بناء الدار هو مسلم إبراهيم باشا.



بقيت دار الضرب في مكانها حتى مقدم الحملة الفرنسية، ويذكر جومار أنها تقع في الركن الشرقي من حوش الباشا، وهي أكثر مباني القَلْعَة بساطة. وهي في ذلك تشبه عملية سك النقود نفسها. ومهما يكن من أمر خروج دار الضرب من باب مستحفظان إلى حوش الديوان فإن ذلك لم يحل دون سيطرة جهة جديدة على دار الضرب، وهي الباشا.

لقد جرت العادة عند تولي سلطان جديد للحكم أن يرسل خطًّا شريفًا بالسكة والخطبة والشنك باسم السلطان الجديد. وكان حرص العثمانيين شديدًا على توحيد طراز سك العملات الذهبية في أنحاء السلطنة العثمانية، ولذا فقد كان الخط الشريف يرد عادة مصحوبًا بالسكة أي القوالب التي ستضرب على غرارها العملة.

نظم قانون نامة مصر، الذي وضع في أعقاب الاضطرابات المملوكية والأهلية في مصر، العمل في دار الضرب طبقًا لطراز السكة العثمانية. وأول ذكر جاء لقوالب السك هذه والمعروفة باسم «السكة» يعود إلى عام 1109هـ/ 1697م. عندما وردت في شهر صفر «سكة دينار عليها طرة» فجمع الباشا الصناجق والأغوات بالديوان وأحضر أمين دار الضرب وأسلمه السكة الجديدة وأمره أن يطبع بها. وحلت هذه السكة المسماة بالذهب الطرلي محل سكة الذهب الأشرفي، توجد هذه الدار إلى الشرق من الكوشك «سراي العدل» بجوار قاعة العدل (ديوان الكتخدا) بالقَلْعَة، أنشئت سنة 1121هـ/ 1709م.

جدد محمد علي دار الضرب سنة 1227هـ/ 1812م، وأثبت هذا التجديد على لوح رخامي ما زال موجودًا على بابها الأوسط نصه: "جدد هذا المكان المبارك الوزير الأعظم محمد علي باشا حالاً"، وتم عمل إضافات جديدة لهذه الدار تم الفراغ منها سنة 1243هـ/ 1827م وتشمل هذه الإضافات، محلات للموازين ومعرفة الذهب والشيشني ومكتبًا ومسجدًا صغيرًا، وبلغت تكلفة هذه الإضافات 12 ألف قرش. وبناء الضربخانه أو دار الضرب شبه مستطيل إذ إن أضلاعه غير مستقيمة، ويتوسطه فناء به استطالة، تحيط به حجرات متنوعة المساحة والتسقيف، وبعض الحجرات تعلوها قبتان ضحلتان أو ست قباب ضحلة ترتكز في وسط الحجرة على أكتاف، وبعض الحجرات مربعة الشكل يغطيها أربع قباب ترتكز في

منتصف الحجرة على كتف مبني بالحجر، وبنيت القباب بالطوب وفتح بها مناور سماوية للتهوية والإضاءة، وهذا الطراز لم يكن له شيوع بمصر، ويتوسَّط الصحن غرفة بيضاوية الشكل مبنية بالحجر.

الرصدخانة

أمر بإنشائه ببولاق في سنة 1255 هـ/ 1839 م، في موقع المرصد الذي بناه الفرنسيون شرقي ترب بولاق المعروفة بالبوصة.

الشخصيات العامة



وثّقت ذاكرة مصر المعاصرة تاريخ مجموعة كبيرة من الشخصيات العامة تزيد عن خمسمائة شخصية ممن أثروا تاريخ مصر السياسي والثقافي والاجتماعي. وتضم الشخصيات السياسية أفرادًا بارزين، كعمر مكرم، وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، وأحمد ماهر، ومحمود فهمي النقراشي، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، ومكرم عبيد.



أما في مجال الفن فقد أرَّخت الذاكرة لشخصيات فنية أرست قواعد الفن السينمائي في مصر، كإبراهيم لاما، وتوجو مزراحي، وجورج أبيض، وبهيجة حافظ، وبشارة واكيم، وهنري بركات، وفطين عبد الوهاب، ويوسف وهبي، ومحمود المليجي.

كما أن هناك مجموعة من الشخصيات الرائدة كحسن فتحي وعلي باشا إبراهيم، وشخصيات رفعت راية الإصلاح كرفاعة رافع الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، والإمام محمد عبده، بالإضافة إلى كثير من الكتّاب والمثقفين، مثل عبد الرحمن الرافعي، وعلي مبارك، وعبد الرحمن زكي، وإحسان عبد القدوس، ويحيى حقي، وعباس العقاد، وفريد شافعي، ويونان لبيب رزق، ونخبة من المطربين والملحنين والشعراء من رواد الفن الجميل كالشيخ زكريا أحمد، وسلامة حجازي، ومنيرة المهدية، وسيد درويش، وكوكب الشرق أم كلثوم، وموسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب، ومحمد عبد المطلب، ورياض السنباطي، ومحمد القصبجي، وبليغ حمدي، وبيرم التونسي، وأحمد رامي.

ويمكن لمتصفح الشخصيات العامة على موقع ذاكرة مصر المعاصرة الاطلاع على مجموعة نادرة من الوثائق والصور وأفلام الفيديو والتسجيلات الصوتية وغيرها من المواد الخاصة بتلك الشخصيات، بالإضافة إلى سيرهم الذاتية.

المراجعة اللغوية : آمال الديب

الإشــراف الفني : هبة الله حجازي